الإثنين 22 شباط 2021
العدد 4277 السنة الخامسة عشرة
Lundi 22 Fevrier 2021 nº 4277 15ème année

24 صفحة
2000 ليرة

الأخبار
al-akhbar

www.al-akhbar.com

رأس المال
انهيار في الوظائف والعمل

● **ماهر سلامة، محمد وهبة**
«هيركات» لاطفاء الخسائر

● **جهاد أزعور**
خطر البطالة يحوم حولنا

حرب إعلامية في الوقت الحكومي الضائع
أزمة التأليف مستعصية [2]

مأرب
انقلاب قبلي على السعودية
[8 ـ 9]

واحدةٌ تلو أخرى تنضمّ القبائل إلى «اتفاقيات السلام» المعقودة مع صنعاء من أجل تجنيب مناطقها القتال (أ ف ب)

تقرير

المجلس الأعلى للكاثوليك: **البطريرك غاضب على «العلمانيين»**

5

كورونا

جرعة واحدة من اللقاح تكفي؟

6

فلسطين

عباس يستكمل إجراء الانتخابات **«تطمينات» من رام الله لواشنطن**

10

المشهد السياسي

باسيل: لا نريد الثلث الضامن حرب إعلامية في الوقت الحكومي الضائع

الحكومة مكانك راوح. لا شيء يمكن أن يفرج عنها حالياً. الأهم بالنسبة إلى المعنيين هو تسجيل النقاط. معركة إعلامية تُخاض لتحميل الآخر مسؤولية التعطيل. بعد سعد الحريري حان وقت جبران باسيل. أمس حمّله مسؤولية الاعتداء على حقوق المسيحيين، وأنكر أن يكون قد طالب بالثلث المعطل. كذلك طرح «مبادرة» من شقين لحل الأزمة الحكومية. لكنّ ردّ «تيار المستقبل» لم يتأخر، وفيه تأكيد أن الأزمة لا تزال مستعصية

العقد الحكومية لم تفك ولن تُفك قريباً. في الأساس لا يبدو أن تشكيلها يشكّل هاجساً لأحد. أما الإنقاذ، إن كان لا يزال ممكناً، فليس على أجندة أحد. ببساطة، لأنه لا أحد يملك تصوراً واضحاً للوسيلة. حتى الدعم الدولي المرتجى لم يعد يُتوقع أن ينتشل البلد من القاع. ومع ذلك، كل من يُسأل من السياسيين عن الإصلاح، يجيب: لا خيار أمامنا سوى تشكيل الحكومة ثم تنفيذ مطالب المجتمع الدولي. إلى ذلك

> **باسيل: هاتوا الإصلاحات والتدقيق وخذوا الثقة**
>
> **بالنسبة إلى التسمية، نحن نقبل بما يقبل حزب الله بأن يطبّق عليه**

الحين، لا أحد مستعد للقيام بواجبه. السلطة التشريعية التي يفترض أن تكون شعلة لا تهدأ في هذه الظروف، خاصة أنها الوحيدة القادرة حالياً على العمل، لا تتحرك. كل ذلك يؤشر إلى أن الجميع إما طبّع مع الوضع الراهن أو يستفيد منه. لكن اليوم ليس كالغد ولا كالأمس. كل يوم يمر هو بمثابة خطوة إضافية نحو الانهيار الشامل، إن كان على صعيد سعر الدولار أو على صعيد قيمة الاحتياطي من العملات الأجنبية أو على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي. عندما تداعت حكومة حساب دياب إلى الاستنفار وإعداد خطة التعافي، كانت الدنيا بألف خير بالمقارنة مع اليوم. كانت الخطط متفائلة وكان الدولار يفترض أن يحرر باتجاه سعر أكثر واقعية، حينها، يراوح بين 3500 ليرة و4297 خلال السنوات الأربع المقبلة. حتى الرقم الأعلى يبدو حلماً اليوم، مع وصول سعر الدولار إلى ما يقارب عشرة آلاف ليرة.

كل ما تضمنته خطة التعافي الاقتصادي التي قضت عليها المصارف بالتعاون مع زعماء الطوائف صار لم يعد صالحاً اليوم، لكن لا خطط بديلة واضحة. الرئيس المكلّف لا يزال يصرّ على أنه يملك العصا السحرية. أعطوني ستة أشهر، وإذا فشلت حاسبوني. قالها سعد الحريري يوماً ثم انكفأ. لا شيء يوحي بأنه مستعجل التشكيل. إن كان في بيروت فهو لا يغادر بيته ولا يتواصل مع الأفرقاء السياسيين. لكن مع ذلك يطيب لنوابه أو المحسوبين عليه أن يكبّروا حجر سفرائه. يقولون إنه يستثمر علاقاته الخارجية لطلب مساعدة لبنان. إن صح ذلك، فإن الخطوة الأولى لا تبدأ إلا بتشكيل الحكومة، لكنه لا يحمل معه أي رؤية لحل الأزمة الحكومية المستعصية. لو كان يريد تشكيل الحكومة فعلاً لكان داوم في بعبدا إلى حين الاتفاق.

رئيس الجمهورية في المقابل ينتظر. يرفض التراجع عن لاءاته. ولذلك تحوّل اللقاء بينهما إلى حدث عابر، أو هدنة. لكن ما ان يخرج الحريري من بعبدا حتى يُستأنف التراشق الإعلامي. ورمي المسؤوليات. بدا لافتاً في اللقاء الأخير أن البيان الصادر عن رئاسة الجمهورية حرص على التأكيد أن اللقاء حصل بناءً على طلب من الحريري، وعلى التأكيد أنه لم يحمل معه شيئاً جديداً. ببساطة ولّى زمن البروتوكول. حتى الإشارة إلى «استمرار التواصل» لبث الأمل، كما كان يحصل دائماً، لم يعد مهماً. النائب جبران باسيل خرج في مؤتمره المتلفز أمس ليؤكد كل ما سبق. لا جديد يحمله، ولذلك لا يمكن تصنيف المؤتمر إلا في إطار معركة الرأي العام. بعد أن أسهب الحريري في تحميل مسؤولية التعطيل لرئاسة الجمهورية ومن خلفها رئاسة التيار الوطني الحر، كان لا بد من «التوازن الإعلامي». ولذلك، ردّ باسيل على الحريري في كل النقاط التي تحدّث فيها، ولا سيما مسألة العدّ والمناصفة وخلاف الحقائب والثلث المعطل. وأعاد تأكيد موقفه وموقف تياره وموقف رئيس الجمهورية. لكن الخلاصة أن الأزمة الحكومية طويلة.

قال باسيل: نحن متعاونون إلى أقصى درجة، على قاعدة الحفاظ على الدستور والميثاق، وعلى شرط احترام المعايير الموحدة. واتهم الحريري بإعادة البلد إلى زمن الوصاية وممارسة الفوقية والمس بحقوق الآخرين وكرامتهم.

وأكد باسيل التالي: أولاً، إننا نريد حكومة، إذ من غير المعقول أن يريد العهد ترك نفسه من دون حكومة. ثانياً، نريد حكومة بسرعة، إذ من غير المعقول أن يريد العهد خسارة الوقت المتبقي له. ثالثاً، صرنا نريد حكومة برئاسة الحريري، على الرغم من اقتناعنا بأنه لا يقدر أن يكون عنواناً للإصلاح، ولذلك لم نسمّه. أضاف: فلتفضّل ويتحمّل مسؤولية. هو المكلّف لا نحن، وليشكّل حكومة من دوننا، وليتوقف عن تضييع الوقت ويرمي الحجج على الغير. وبعدما سبق أن أعلن سابقاً أن الحريري سياسي ولا ينطبق عليه شرط الاختصاص، وفي ما يتعلق بالثلث المعطل، بالرغم من إشارته إلى أن هذا الثلث هو حق من حقوق رئيس الجمهورية بحسب محادثات الطائف، وبالرغم من سؤاله عن سبب منع المسيحيين من الحصول على الثلث الضامن، فيما كل الطوائف الأخرى تملك بشكل أو بآخر إمكانية إسقاط الحكومة، قال: نحن في هذه الحكومة بالذات لا نحتاج إلى الثلث، من جهة، هذه آخر حكومة في العهد، وأكيد لا نريدها أن تستقيل. ومن جهة ثانية، لأن الرئيس القوي عندما يريد أن يمارس دوره عن حق في جلسات مجلس الوزراء، لا يحتاج إلى الثلث في عدد من الأمور. ومن جهة ثالثة، لأن في بعض الأمور الأخرى، نعرف أننا وحزب الله لدينا الثلث نظرياً، أضاف، رابعاً والأهم، لا الرئيس ولا نحن طالبنا بالثلث زائداً واحداً، ونحن لا نكذب ولا نخبّئ، ولو أردنا نقولها على رأس السطح ونعمل معركة عليها تشرفنا لأنها حقنا. واعتبر أن «قصة الثلث زائداً واحداً هي قصة نظرية ومختلقة لتسمية وزراء مسيحيين إضافيين، وهنا بيت القصيد والمشكلة الحقيقية».

وأعلن باسيل عن مبادرة «لا دخل للرئيس بها» يمكن للتيار الوطني الحر أن يعطي الثقة على أساسها:

أولاً، رفع عدد الوزراء من 18 إلى 20، ليس لنأخذ وزيراً مسيحياً إضافياً للرئيس، نحن نقبل بأن يأخذ المردة الإضافي، ولكن ليس رئيس الحكومة.

ثانياً، بالنسبة إلى الحقائب، نحن في التيار إصرارنا فقط على العدالة والتوازن في توزيع الحقائب بكل فئاتها.

ثالثاً، بالنسبة إلى التسمية، نريد مبدأ واحداً يطبّق على الكل. اعتمدوا المبدأ الذي تريدونه. نحن نقبل بما يقبل حزب الله بأن يطبّق عليه. عندما يقول الرئيس المكلف إن تسمية الوزراء السنّة من حقه حصراً، ويأخذ من الاشتراكي اسم وزيره، وينتظر من الثنائي الشيعي أن يعطيه وزراءه، فيجب أن ينطبق على المسيحيين، من رئيس الجمهورية لكل كتلة ترغب في أن تشارك. وإذا كان يطرح رئيس الحكومة أن يصير اتفاق على أسماء وزراء مسيحيين على قاعدة وزير ملك، فلا مانع، ولكن هذا الأمر يطبق كذلك على وزراء مسلمين.

وقال «إذا لم توافقوا أيضاً على هذا الطرح، لدينا طرح ثان أسهل وأفعل. أبعدونا عن كل شيء له علاقة بتشكيل الحكومة، وخذوا الثقة منا في المجلس النيابي، مقابل شروطنا بالإصلاح. آمنّوا لنا الإصلاحات ونقبل، ولكن لا نريد وعوداً وضمانات، نريد الدفع سلفاً. شروطنا سهلة وتتحقق بأسبوع واحد قبل تأليف الحكومة، إذا وجدت إرادة سياسية: أولاً إقرار قانون الكابيتول كونترول وضبط التحويلات إلى الخارج، ثانياً إقرار قانون استعادة الأموال المنهوبة والمحولة، ثالثاً إقرار قانون كشف حسابات وأملاك القائمين بخدمة عامة. وهذه كلها موجودة في مجلس النواب ومدروسة، وإذا كان هناك قرار سياسي، في جلسة واحدة تقرّ كلها. نريد خلال الأسبوع عينه، أن يعطى أمر المباشرة لشركة Alvarez لتبدأ بالتدقيق الجنائي في مصرف لبنان من دون أي توقف أو عودة إلى الوراء، وهكذا مع تشكيل الحكومة، تنطلق بالتوازي عملية التدقيق في كل الوزارات والإدارات والمجالس».

«المستقبل»: فالج لا تعالج

الردود على باسيل لم تتأخر، لكن أبرزها أتى من صاحب العلاقة، الذي كان طلب منه الإجابة على مبادرته. فاعتبر «تيار المستقبل»، في بيان، أن «مطالعة الوزير السابق جبران باسيل تضمنت كل ما ينطبق عليه جملة وتفصيلاً، فرمى ما عنده وفيه من أسباب الفشل والعرقلة وتعليق العمل بالدستور والكلام عن الغدر والطعن بالظهر وقلة الوفاء على الرئيس سعد الحريري، لتحميله مسؤولية الخلل الذي يعانيه العهد وفريقه السياسي». وجاء في البيان: «الشخص ما زال يقيم في لالا لاند، ويفرض على رئاسة الجمهورية الإقامة الجبرية في الإنكار للمتغيرات التي نشأت بعد 17 تشرين، ويعتبر استقالة الرئيس سعد الحريري وتجاوبه مع الحراك الشعبي ضرباً من ضروب الغدر السياسي».

أضاف: «من المؤسف أن يشهد اللبنانيون من خلال الطحن الكلامي لباسيل، انتقال قرار رئاسة الجمهورية من قصر بعبدا الى سنتر ميرنا الشالوحي، وأن يستمعوا لرئيس الحزب الحاكم كما لو كان الناطق الحصري باسم العهد القوي. لكن المختصر المفيد لكل ما قيل من عجن: مع جبران فالج لا تعالج. بكل الاحوال، ما يعني الرئيس الحريري هو ما يصدر عن رئيس الجمهورية بالمباشر وليس بالواسطة، وما قيل يبقى أضغاث أحلام، مع الاشارة الى أن أحداً لم يعرض على الوزير جبران باسيل الاشتراك بالحكومة، ومحاولته إيهام اللبنانيين بوجود ضغوط عليه للمشاركة، مجرد رواية تثير الضحك».

وختم البيان بالإشارة إلى أن «المحاولة الجارية لتأجيج العصبيات الطائفية لن تنجح يا جبران، مهما سعيت الى دق الأسافين بين المسلمين والمسيحيين».

(الأخبار)

(مروان بو حيدر)

ابراهيم الأمين

الخلافات أكبر من المشتركات... فلماذا تسألون عن صعوبة التغيير؟

ليس معروفاً من بيده الأمر في مسألة تأليف الحكومة. ظاهر الأمر أن هناك نزاعاً داخلياً حاداً على الصلاحيات. وأن قوى النظام القديم تتقاتل في ما بينها على آلية توزيع الحصص في معركة إنقاذ ما لا يمكن إنقاذه. لكن في جانب آخر، تبدو المعركة أكثر قساوة عندما نرى صلتها بأحداث الإقليم والعالم. فلبنان لا يزال ساحة فعّالة لتبادل الرسائل، وفيه قوى تقوم بأدوار تتجاوز أحجامها المحليّة. بينما لا يُظهر الناس توافقاً فعلياً حول مشتركات تؤسّس لدولة عادية، بل يظهر الانقسام أكثر اتساعاً، ما يجعل قوى النظام أكثر قوة وفعالية، وما يتيح للخارج التدخل أكثر.

صحيح أنه يصعب توقع تنازلات طوعية من جانب قوى السلطة عن الامتيازات والمصالح. لكن الصحيح أيضاً، أن كلفة انتزاع السلطة منهم باتت كبيرة جداً، وخصوصاً أن المتضررين من النظام يختلفون في ما بينهم على أمور جوهرية، أولها حول طريقة نسف النظام الحالي، وثانيها حول الأدوات المفترض استخدامها في هذه العملية، وثالثها حول طبيعة البديل المفترض به إدارة البلاد. وكل ذلك كافٍ لتوقّع تفاقم الأزمة وتأخّر الحل، والخشية من توسّع دائرة الفوضى بكلّ أشكالها. وكل ذلك يدفع الى التثبّت من أن النزف المالي والاقتصادي سيكون أكثر ضرراً مما نعيشه اليوم.

المطالبون بالتغيير في لبنان كثر. بينهم من هم في موقع الحكم اليوم. وهؤلاء يريدون إحداث تغييرات في آليات الحكم وفي كيفية اتخاذ القرارات، وهم يعتقدون أن من حقهم العمل

> **تجربة بسيطة يقوم بها أيّ باحث اليوم تجعله يكشف حجم الاختلافات بين القوى التي تدّعي التغيير، أو حتى صاحبة المصلحة بالتغيير**

لأجل تحقيق هذا التغيير، ويتّهمون الشركاء في الحكم بأنهم يعطّلون عملهم. وهذا يشرح حال حزب الله والتيار الوطني الحر وربما القوات اللبنانية، وهؤلاء يرون أن ما يتحمّلونه من المسؤولية عن الأزمة هو صغير جداً قياساً بما يتحمله الآخرون، من تيار آل الحريري، وزعامة وليد جنبلاط وحركة أمل بقيادة نبيه بري، إضافة الى جيش من الشخصيات والقوى التقليدية والفاعليات الاقتصادية والمالية وموظفي الدولة.

والقسم الثاني من المطالبين بالتغيير، سبق لهم أن مرّوا في دوائر السلطة أو محيطها، مثل نادي النواب المستقلين، أو الشخصيات التي خرجت من السلطة بحكم تبدّل التحالفات أو رسوبها في الانتخابات النيابية. ومع هؤلاء، هناك جمهور الأحزاب المحبطة التي «خرجت من المولد بلا حمص»، وينتشر هؤلاء على طول الجبهة بيسارها ويمينها ووسطها، وفيهم من السياسيين والخبراء وأصحاب المصالح.

أما القسم الثالث، فهو جمهور المتضررين من السياسات العامة التي تدار بها البلاد اليوم. وجلّ هؤلاء لم يجدوا مكاناً لهم داخل مؤسسات الدولة، بسبب آليات التوظيف الطائفية، وحوصروا في القطاع الخاص بسبب سياسات الاحتكار من قبل الذراع الاقتصادية لقوى النظام القديم. وانتهى بهم الأمر، إما مهاجرين عادوا ينشدون مكاناً في بلاد محترمة، أو منضوين في أطر ومنظّمات استفادت من الفورة العالمية لما يسمى بالمنظمات غير الحكومية، أو السلطة البديلة أو الإدارة الموازية. ومشكلة هؤلاء ليست محصورة في عملهم القطاعي، أي أنهم لا يتوحّدون خلف رؤية مشتركة، بل في كونهم تحوّلوا مع الوقت إلى رهائن لمن يدير برامج التمويل الخاصة بهم. بالتأكيد، معظم هؤلاء الشباب والصبايا ليسوا من المتآمرين لضرب استقرار البلاد أو رهنها للخارج. لكن في حقيقة الأمر، تحوّلوا إلى أدوات تنفيذية في مشاريع ينجح المموّلون في دفعهم الى تبنّي خيارات تصب فعلياً في خانة تعزيز الانقسام الداخلي، ليس على كيفية إعادة بناء الدولة، بل على هويتها الوطنية. والأخطر بين هؤلاء، هو التسرّب الكبير للأفكار الداعية الى قبول فكرة الانتداب المباشر أو غير المباشر للخارج على طريقة إدارة أمورنا اليومية.

وسط هذه الغابة من التناقضات، يكون المشترك بين جميع المطالبين أو الراغبين في التغيير، هو أزمة الثقة، وأزمة البرنامج المشترك، وأزمة القيادة القادرة على بلورة خطاب وطني جامع. ومن دون مجاملة أو زرع لأوهام في رأس أحد، فإن المؤشرات والمقدمات لا تشير الى إمكانية قيام أرضية صلبة يقف عليها جميع «التغييريين» بقصد قلب الحكم والاتجاه صوب نظام جديد يدير هذه البلاد. وما يعزز الأزمة، هو الاستنفار غير المسبوق لكل أنواع الغرائز والمخاوف ذات الجذر الطائفي والمذهبي والمناطقي والطبقي أيضاً. وهي غرائز تعيق العقل وتسمح بتعميق الشرخ، حتى يصل المرء الى مرحلة الإحباط وفقدان الأمل من أي تغيير ممكن في المدى المنظور. وربما يتحول هذا الإحباط الى سبب للاتكال على حلول مجنونة تأتي من خارج الحدود، سواء على شكل وصاية مباشرة كما كانت تفعل سوريا بالاتفاق مع أميركا والسعودية سابقاً، أو على شكل إدارة انتدابية تتولى الإشراف على جميع مؤسسات الدولة التشريعية والتنفيذية والمالية أيضاً. وفي هذه الحالة، سيكون من الصعب توقّع توافق. بل على العكس، ستكون هناك مقاومة شرسة من شأن نتائجها تعميق الانقسام أيضاً. لذلك، وفي انتظار «معجزة» تجمع المتضررين في غرفة واحدة وأمام مهمة واحدة، سيكون من المنطقي توقع المزيد من المشاكل والصعوبات. ولكي لا يكون ذلك سبباً في الصمت والإحباط والامتناع عن المحاولة، يجدر بمن يهمّه الأمر، أن يعلن حقيقة طموحاته وطبيعة تصوره للتحالفات، وتقديره للدور المفترض للنظام أن يقوم به، سواء لخدمة أهله، أو لجهة علاقاته بما يجري في المحيط القريب أو البعيد. وهذا ما يوجب الأسئلة المحرّمة التي يهرب الجميع من الإجابة عنها، أو تهرب الغالبية من البحث فيها عن أجوبة واضحة، ومن هذه الأسئلة:

ـ هل للبنان دور وليس مجرد موقف من الصراع مع إسرائيل في حدود المواجهة الجغرافية، أو ما هو أبعد من هذه الساحة؟

ـ هل للبنان قدرة على مغادرة مربّع الانتماء «حضارياً» الى المشروع الغربي، واقتصادياً ومالياً وأكاديمياً وعلمياً وعسكرياً وتنموياً؟

ـ هل للبنان قدرة على العيش ضمن حالة انكماش تطابق حالته الاقتصادية، فيقبل أهله العيش مثل مواطني الدول النامية، فلا يكون لديهم نظام استهلاك يفوق قدراتهم الإنتاجية؟

ـ هل للبنان القدرة على البحث عن عناصر التكامل الاقتصادي والمعرفي والعلمي مع سوريا ودول الجوار بمعزل عن طبيعة الأنظمة الحاكمة في هذه الدول؟

ـ هل للبنان قدرة على خوض تجربة انتقالية من دولة تحصر فيها الامتيازات الطائفية ضمن حدود سلطة استشارية، قبل التحوّل نهائياً نحو دولة مدنية لا تقيم وزناً لغير المواطنة؟ وبالتالي، هل للبنان قدرة على إطلاق معركة إبعاد «الدولة الطائفية العميقة» الموجودة في المؤسسات الدينية وآليات التوظيف وقوانين الأحوال الشخصية والتشريعات الخاصة بآليات الانتخاب ولوائح الشطب؟

قد تبدو العناوين بسيطة، وكذلك الأجوبة عنها. لكنّ تجربةً بسيطة يقوم بها أيّ باحث اليوم تجعله يكشف حجم الاختلافات بين القوى التي تدّعي التغيير، أو حتى صاحبة المصلحة بالتغيير. وهذا كافٍ للاستنتاج بأنّ الحاجة الى تغيير لا تكفي للقول بإمكانية تحقيق التغيير. وعند هذا الحدّ، يتحوّل الجميع الى مشخّصين لواقع الحال، ومقترحي حلول نظرية. لكن يصعب توقّع خطاب أو خطة عملانية تُحدث فرقاً في هذه البلاد التي ستكون حتماً حالة دراسية لكل باحث في الفلسفة وعلم النفس وعلوم الاجتماع.

قضية اليوم

ملاحظات نيابية على قرض البنك الدولي: تعزيز سلطة الإدارة... وخفض الهدر

سلّمت الكتل النيابية ملاحظاتها على اتفاقية القرض مع البنك الدولي إلى رئاسة الحكومة، لتتم مناقشتها في جلسة اللجان المشتركة غداً. لم تختلف الملاحظات كثيراً بين كتلة وأخرى، ومن المفترض أن تُضاف كمُلحق إلى الاتفاقية ويتمّ الالتزام بها عند التطبيق

(هروان طحطح)

غيا القرّي

من أين تأتي الدول «الضعيفة» بالتمويل اللازم لبناء المشاريع والتطوير؟ فالهمّ الرئيسي فيها يدور حول كيفية الحصول على التمويل الخارجي من دون التخلّي عن السيادة أو الاضطرار إلى الموافقة على شروط قاسية. هل تُقفل باب الاقتراض نهائياً؟ الدين ليس «شيطاناً»، وقد يكون أداة «فعّالة» لتعزيز النموّ في مُجتمع ما، شرط أن تُخصَّص المديونية لـ«الإنتاج» وليس «الريع». المُعضلة هي حين يلتبس الأمر على المُقرِض والمُقتَرِض. فشأن ما بين التفاوض للحصول على قرض بشروط «منطقية»، لا تؤدّي إلى هيمنة جهة على القرارات المالية والنقدية والسياسية والأمنية لإحدى الحكومات، وبين القروض التي تشقّ الطريق لـ«انتداب» جديد، ويُصبح فيه البلد - بحجّة «إنقاذه» - رهينةً لجهة دولية ما. في 17 شباط الحالي، ألغت حكومة بوليفيا اتفاقية قرض (عقدتها السلطة الانقلابية السابقة) مع صندوق النقد الدولي بقيمة 346,7 مليون دولار أميركي، «دفاعاً عن سيادة البلد النقدية، بعد فرض شروط تتعارض مع الدستور المحلّي، إضافةً إلى إدارة القرض بطريقة غير منتظمة، أدّت إلى تكبّد مصاريف باهظة بلغت 24,3 مليون دولار»، بحسب ما أعلن البنك المركزي البوليفي.

في لبنان، لا يزال «الصوت الأقوى» بين أصحاب القرار لمؤيدي استمرار

> **البنك الدولي «يرضي» جهات وزارية وسياسية عبر توظيف محسوبين عليها**

> **لا يزال المسح الشامل للأسر بحاجة إلى قرابة 3 أشهر لإنجازه**

النموذج الاقتصادي المُدمن على الدولارات، مهما كلّف الأمر. مسارٌ بدأ بـ«مؤتمرات باريس»، وقاد مؤخراً إلى قرض الـ246 مليون دولار مع البنك الدولي (لدعم الأسر الأكثر فقراً) الذي يأتي حاملاً شروطاً غربية بتدمير دور الدولة وإداراتها نهائياً، وتشريع علاقة المواطن المباشرة بالجهات الدولية عبر خلق المزيد من الإدارات الرديفة، تمهيداً لوصاية مالية ونقدية وسياسية. ما يجري حالياً، يُشكّل عيّنة عمّا سيحلّ في البلد بعد عقد اتفاقية مع صندوق النقد الدولي.

أثير الموضوع في جلسة اللجان النيابية المُشتركة يوم الثلاثاء 16 شباط. وأمام الملاحظات التي قدّمها عددٌ من النواب، تقرّر تأجيل بتّ اتفاقية القرض إلى جلسة أخرى تُعقد يوم غد الثلاثاء. وما بين الجلستين، انطلق حراك من السرايا الحكومية باتجاه الكتل النيابية لجمع الملاحظات التي لديها. في الأصل، ليس من واجب البرلمان تعديل نصّ الاتفاقيات الدولية، فهو في «الحالات الطبيعية» إمّا يُصوّت تأييداً أو رفضاً لها. ولكن لأنّ «الاستثناءات» هي التي تسيّر البلاد هذه الأيام، وأمام وطأة الأزمة الاقتصادية على الفئات الضعيفة، تقرّر التغاضي عن عدم دستورية إقرار مشروع قانون لاتفاقية من دون مرسوم صادر بقرار من مجلس الوزراء. ولن يُطلب من البرلمان «التصحيح» على الاتفاقية من دون الأخذ بآرائه. ستُجمع ملاحظات الكتل النيابية وتُرفع إلى رئيس الحكومة المُستقيلة حسّان دياب، على أن يتخذ القرار المُناسب مع وزير الشؤون الاجتماعية، رمزي مشرفية، وتجري مناقشتها خلال جلسة غد.

الملاحظات كانت، تقريباً، مشتركة بين كلّ الكتل وتركزت حول:

- رفض أن يترأس مشرفية اللجنة التقنية المواكبة لعمل لجنة وزارية تتابع مواضيع الشأن الاجتماعي، لأنّ دورها تقني. ولكن برز اختلاف بين داع ليترأسها المدير العام لـ«الشؤون» عبد الله أحمد، وبين رافض لوجوده.
- رفض إجراء توظيفات إضافية، مع ما يعنيه الأمر من تكبّد مصاريف إضافية، خاصة أنّ الرقم المطلوب وصل إلى حدود 26 موظفاً، وسط معلومات عن «إرضاء» البنك الدولي لجهات وزارية وسياسية من خلال توظيف محسوبين عليها.
- تحديد المعايير لاختيار العائلات المُستهدفة، ووضع بيانات جديدة للأسر الأكثر فقراً بعيداً عن المحسوبيات السياسية والطائفية، بعد وضع إطار عام يشمل كلّ العائلات المحتاجة وتوحيد منصّات دفع المساعدات، فلا تبقى الأمور مُشتتة بين منصة وزارة الشؤون الاجتماعية والجيش ووزارة الداخلية ورئاسة الحكومة والبيانات لدى الأحزاب.
- وضع ضوابط لعمل برنامج الأغذية العالمي الذي اشترط البنك الدولي أن يتولى تنفيذ توزيع القرض.
- تخفيض مبلغ الـ18 مليون و385 ألف دولار المُخصّص لشراء سلع وخدمات استشارية وغير استشارية وتكاليف التشغيل الخاصة.

يقول أحد المسؤولين عن متابعة القرض إنّ «التعديلات لها علاقة بتعزيز سلطة الإدارة والدولة في الملفّ». ولكن ألا يُخشى أن يؤدّي هذا النقاش إلى خسارة الـ246 مليون دولار؟ يُجيب المسؤول بأنّ «البنك الدولي يملك «مُنتجاً» يُريد تسويقه، وهو ما كان مُمكناً أن يوافق على إقراضنا هذا المبلغ لولا موافقة الدول الغربية على ضرورة إعطاء لبنان هذه الجرعة». ومؤكداً أنّ التعديلات لن تؤخّر صرف المبالغ «لأنّه أصلاً لم ينتهِ العمل على قاعدة البيانات، ولا يزال المسح الشامل للأسر بحاجة إلى قرابة 3 أشهر لإنجازه».

في جلسة اللجان المشتركة الأسبوع الماضي، أبلغ وزير المالية غازي وزني النواب أنّ تعديل الاتفاقية مُستبعد لأنّها تستلزم مفاوضات جديدة مع البنك الدولي. التواصل بين الكتل النيابية بعد الجلسة أفضى إلى «صيغة حلّ» تقضي بتوقيع البنك الدولي من جهة والحكومة اللبنانية من جهة أخرى على بنود مُحدّدة «تُضاف كمُلحق ويتمّ الالتزام بها عند التطبيق». لكن، يخشى بعض النواب عدم الالتزام بالملحق، في حال لم يتم ضمّه إلى أصل الاتفاق، وخاصة أن التجارب السابقة تُظهر عدم الالتزام بنصوص القوانين، فكيف الحال إذا بقي الملحق بمثابة «الرأي الاستشاري» غير المُلزم؟ وبرأي هؤلاء، على الحكومة أن تفاوض البنك الدولي مجدداً، للاتفاق معه على تحسين الشروط اللبنانية، الرامية، في المقام الأول، إلى خفض نسبة الهدر في القرض المدرج في بند الخدمات والسلع الاستشارية وغير الاستشارية (أكثر من 18 مليون دولار). وتذكّر المصادر النيابية بأن ما يجري البحث فيه هو اتفاقية قرض، لا اتفاقية هبة، وكل دولار سيحصل لبنان عليه اليوم سيسدّده بعد سنتين، مع الفوائد.

تقرير

المجلس الأعلى للكاثوليك: البطريرك غاضب على «العلمانيين»

(هروان طحطح)

للمرة الأولى منذ أكثر من 50 عاماً يحصل أن يرفع رئيس المجلس الأعلى للروم الكاثوليك، وهو البطريرك نفسه، الغطاء الكنسي عن «العلمانيين»، الأمر الذي تسبب في تعطيل المجلس الى حين حسم البطريرك يوسف العبسي قراره: تطوير نظامه الداخلي ودوره أم تحويله الى مجرد ناد لمتقاعدي الطائفة من السياسيين؟

رلى إبراهيم

يعقد بطريرك أنطاكيا وسائر المشرق للروم الملكيين الكاثوليك يوسف العبسي اجتماعاً قبل ظهر اليوم، بحضور مطارنة الطائفة السبعة في لبنان، وعلى جدول أعمالهم بند واحد هو المجلس الأعلى للروم الكاثوليك. فالبطريرك الذي يشغل منصب رئيس المجلس، كان قد رفع، مساء الأربعاء الماضي، الغطاء عن هذا المجلس، وما زال حتى الساعة متمسكاً بموقفه. وبحسب ما ينقل المقرّبون من البطريرك ومن عمدوا الى زيارته في الأيام القليلة الماضية، ثمة مجموعة تراكمات أدّت الى إغضاب البطريرك ليتخذ قراراً مماثلاً لم يسبقه اليه أي بطريرك آخر على مرّ السنين، أهمها: اقتصار دور المجلس على البيانات التي باتت في الفترة الأخيرة تقسّم وتثير النزاعات أكثر مما تجمع، وذلك لاختلاف وجهات النظر حول المسائل السياسية، ولأن هيئة المجلس تضم النواب والوزراء الحاليين والسابقين من جميع الأحزاب.

وقد لاقى البطريرك تفهّماً من المطارنة الذين اعتبروا أن هذا المجلس «وجعة راس»، وأن تأثير الكنيسة يتراجع لمصلحة «العلمانيين» (أي أتباع الكنيسة، من غير رجال الدين)، خصوصاً بعد التراشق الإعلامي الذي جرى أخيراً بين أعضاء المجلس حول انتخابات نائب الرئيس التي كانت مقررة في بداية آذار. على هذا الأساس، سيكون مصير المجلس الأعلى للروم الكاثوليك على طاولة المطارنة برئاسة البطريرك، وما يعنيه المضيّ قدماً في رفع الغطاء الكنسي عنه وتحويله الى مجرد جمعية أخرى من بين مئات الجمعيات القائمة في البلد، والتي لا تحوز أيّ نفوذ. في اجتماع الأربعاء الفائت، وبعدما ضرب البطريرك بيده على الطاولة، تمنّى بعض الحاضرين عليه التروّي للبحث في إمكان وضع صيغة جديدة بشروط وقوانين وضوابط جديدة، وهو ما سيحمله العبسي أيضاً اليوم. فلطالما كان المجلس سند البطاركة المتعاقبين ونقطة قوة لهم، لكنه - على ما سمعه زوار العبسي - بات مجلساً مَلّياً يساند فريقاً سياسياً ضد آخر، وباسم الطائفة جمعاء.

ما سبق استرعى انتباه الفاتيكان والسفير البابوي في لبنان، ولا سيما أن الطلاق بين الكنيسة و«العلمانيين» سيكون أمراً مستجدّاً ومسيئاً للطائفة، في وقت تسعى فيه الفاتيكان الى

> **الفاتيكان منزعج من إخراج «العلمانيين» من الكنيسة وعدم تعيين نائب بطريركي في لبنان**

تمتين علاقة اتباع الكنيسة بها، لا خروجهم منها. وهناك من يؤكد وصول عدة شكاوى في هذا الشأن الى مكتب السفير البابوي الذي رفعها الى دوائر القرار، خصوصاً أن ثمة انزعاجاً سابقاً من العبسي يتعلق بمكوثه في سوريا وغيابه عن لبنان، وعدم تعيينه نائباً بطريركياً له لينوب عنه، وتزايد المشكلات في زحلة، ولا سيما بعد التمديد منذ سنة للمطران عصام درويش وما رافقه من احتجاجات. ويضاف اليوم إلى ما سبق إخراج «العلمانيين» من الكنيسة. في النقطة الأخيرة، صار واضحاً لجميع الأطراف أن دور المجلس معطل حتى إشعار آخر. لا انتخابات قريبة في الأفق، والنظام الحالي الذي كان ينتج مجلساً دوره إصدار بيانات شهرية توالي موقفاً سياسياً على آخر لم يعد مجدياً. لذلك سيشكل البطريرك، على ما تقول المصادر، لجنة للبحث في تطوير النظام، وكذلك ستفعل اللجنة القانونية التي تشكلت من بعض أعضاء الهيئة التنفيذية يوم الأربعاء الماضي.

أما داخل المجلس، فينقل الأعضاء روايتين لما جرى. رواية أولى تشبه الى حدّ بعيد ما يقوله البطريرك العبسي عن تسييس المجلس وإلغاء دوره ومواقفه غير المتوازنة بين القضايا، خصوصاً «سكوته المريب عن محاولة توقيف المدير العام لأمن الدولة اللواء طوني صليبا، وانقضاضه على حسان دياب يوم تشكيل الحكومة من باب عدم التمثيل العادل للكاثوليك، لكنه يلتزم الصمت اليوم لأن سعد الحريري هو المُكلّف، وصولاً الى السكوت عن فرض الحزب التقدمي الاشتراكي لأجندته في إدارة تلفزيون لبنان فيما علت الصرخة يوم أراد رئيس الجمهورية تعيين رئيس مجلس ادارة للتلفزيون، الى أن قرر هذا المجلس، عبر نائب رئيسه الوزير السابق ميشال فرعون، تأييد حياد البطريرك بشارة الراعي». وبالتالي، يشير هؤلاء الى «ضرورة مراجعة شاملة لوظيفة المجلس ومهماته التي يفترض حصرها بشؤون أولاد الطائفة في ظل الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية المنهارة، بعيداً عن السياسة ودهاليزها». أما أصحاب الرواية الثانية، فينسبون كل هذه «الانتفاضة» الى عدم إمكانية إيصال الوزير الأسبق سليم جريصاتي الى موقع نائب الرئيس بعد اعتراض العديد من الفعاليات الزحلية عليه، وعدم تبنّي التيار الوطني الحرّ له. وكل محاولات الوصول الى مرشح تسوية، بين جريصاتي والمرشح المنافس الوزير السابق سليم وردة، أو التزكية، باءت بالفشل، لأن جريصاتي يضغط على البطريرك بواسطة «قوى خارجية» حتى يجري الانتخابات ويؤمن أصوات المطارنة له. ومعادلة جريصاتي هنا، وفقاً للمصادر: «أنا أو حلّ المجلس»، ولما لم ينجح في فرض نفسه، كان القرار بتعطيل المجلس وسحب الغطاء عنه. فالمرشح المقابل لجريصاتي، أي وردة، قبل بالانسحاب لصالح مرشح يتم التوافق عليه، خلافاً لجريصاتي الذي أجبر على الانسحاب المرة السابقة بعد التوصل الى تسوية في منزل رئيس التيار الوطني الحر جبران باسيل» لصالح التجديد لفرعون. في الخلاصة، المجلس الأعلى للروم الكاثوليك الذي لعب على مدى 50 عاماً دور اللجنة الاستشارية لبطريرك الطائفة، معطّل ومصيره معلّق بقرار من البطريرك نفسه.

علم وخبر

زيادة الرواتب الدنيا للعسكريين

يجري البحث في الآليات اللازمة لمنح العسكريين والأمنيين في جميع الأجهزة الأمنية والعسكرية، من ذوي الرواتب التي تقل عن مليوني ليرة شهرياً، «مساعدة اجتماعية» لكل منهم، بحيث يصبح الأدنى لما يتقاضاه كل منهم مليوني ليرة شهرياً. ومن المرجّح أن يتم منح المؤسسات سلف خزينة، أو نقل اعتمادات من احتياطي الموازنة العامة إلى بند «المساعدات الاجتماعية» الموجود في موازنة كل واحدة من المؤسسات، من أجل التمكّن من منح العسكريين والأمنيين هذه «الزيادة» على ألا تدخل في أصل الراتب.

الخزانة الأميركية تسأل عن المحروقات

تواصلت وزارة الخزانة الأميركية مع دوائر مصرف لبنان مرتين للاستفسار عن مسألة دعم الفيول، بذريعة مراقبتها لمدى التزام لبنان بقانون العقوبات الأميركية على الشعب السوري المعروف باسم «قانون قيصر». وسأل الأميركيون عن سبب عدم انخفاض حجم استيراد المحروقات، بالرغم من فترة الإغلاق العام في لبنان التي امتدت لما يزيد على شهر. ويُشكّك الأميركيون في أن السبب يعود إلى تهريب الفائض إلى سوريا.

عرقلة الاتفاق مع العراق؟

وصلت مسودة اتفاق التبادل التجاري بشأن شراء النفط من العراق بشروط مسهّلة الى رئاسة مجلس الوزراء اللبناني، حيث قامت الأمانة العامة بتعديل بعض المصطلحات القانونية، وأرسلت المسودة الى وزارة الطاقة لتنقيحها. لكن وزير الطاقة ريمون غجر أبلغ المعنيين رغبته في تعديل وإضافة بعض البنود. وسيؤدي ذلك إلى إبطاء سير الاتفاق وإعادته الى النقطة الصفر. ويطرح أداء الوزير سؤالاً عن وجود قرار بعرقلة هذا الاتفاق بعد مناقشة كل بنوده مع المسؤولين العراقيين وموافقة مجلس الوزراء العراقي عليه.

كورونا

مناعة القطيع لا تمنع انتشار أيّ متحوّر جديد

جرعة واحدة من اللقاح تكفي؟

علي عواد

أكثر من 200 مليون شخص حول العالم، بحسب موقع «بلومبرغ»، خضعوا للقاح «كورونا»، بعد أقل من ثلاثة أشهر على بدء حملات التلقيح. كمية الإنتاج الحالية للّقاحات غير كافية، وخصوصاً أن كل عملية تلقيح تتطلب جرعتين (باستثناء جونسون إند جونسون) لكل شخص، ما يعني ـ نظرياً ـ الحاجة الى 16 مليار جرعة تقريباً لتلقيح كل سكان العالم. وهذا ما لن يحصل حكماً السنة الجارية أو السنة المقبلة (بعض التقارير تتحدث عن الحاجة الى ما بين 4 و6 سنوات). ويزيد الأمور سوءاً أن شركات الأدوية تجد نفسها في سباق مع متحوّرات للفيروس، باتت تشكل تهديداً حقيقياً يمكن أن يعيد عدّاد الملقّحين الى الصفر. وإلى السؤال الذي يشغل سكان العالم حول أي من اللقاحات هو الأنسب، يُضاف اليوم سؤال آخر حول إمكان تمديد الفترة الزمنية بين جرعتي كل لقاح لتحصين العدد الأكبر الممكن، وهل التلقيح بجرعة واحدة كافٍ لمنع الإصابة الشديدة التي تتطلب دخول المستشفى؟

الباحثان الكنديان دانوتا سكورونسكي من مركز كولومبيا البريطانية للسيطرة على الأمراض، وجاستون دي سيريس من المعهد الوطني للصحة العامة في كيبيك، أكّدا في مقالة نُشرت في مجلة «نيو إنغلاند أوف ميديسين» (New England Journal of Medicine) الطبية أن في الإمكان تمديد الفترة الزمنية (21 يوماً) بين جرعتَي لقاح «فايزر» بما يتيح أن يشمل التلقيح بالجرعة الأولى أكبر عدد ممكن من السكان. وأوضح الباحثان أن الجرعة الأولى سجلت نسبة فعالية بلغت 92,6% بناءً على الوثائق التي قدمتها «فايزر» إلى إدارة الغذاء والدواء الأميركية (FDA). ورغم الإشارة الى أنه قد يكون هناك «عدم يقين بشأن مدة الحماية عبر جرعة واحدة»، إلا أن إعطاء الجرعة الثانية بعد شهر من الجرعة الأولى «يوفر فائدة قليلة إضافية على المدى القصير».

مجلة «لانست» الطبية نشرت الأسبوع الماضي، أيضاً، دراسة إسرائيلية شملت 7214 موظفاً في مركز «شيبا الطبي الإسرائيلي»، أكبر مستشفى في كيان العدو، بيّنت أن اللقاح كان فعّالاً بنسبة 85% في الوقاية من أعراض «كورونا» في غضون 15 إلى 28 يوماً من الجرعة الأولى. ورغم تحذير الخبراء من أن هناك حاجة إلى مزيد من البحث، وإعلان شركة «فايزر» أن «تغيير المدة الزمنية بين الجرعات أمر لم يتم تقييمه بعد»، إلا أن هذه النتائج تفيد بأن المناعة القوية تتولد بعد جرعة واحدة، وبالتالي يمكن تأجيل الجرعة الثانية إلى ما بعد الأسابيع الثلاثة التي حددتها الشركة.

وأعلنت بريطانيا أخيراً أنها بصدد جدولة جرعتي كل من لقاح «فايزر» و«أوكسفورد ـ أسترازينيكا» بفارق 12 أسبوعاً بينهما، فيما يُتوقع أن تبدأ تجارب على الاكتفاء بجرعة واحدة ونهائية.

من حيث المبدأ، معظم اللقاحات نالت تصريح الاستخدام الطارئ بناءً على تجارب سريرية استخدمت فيها جرعتان من اللقاح، يقول الباحث في العلوم الجرثومية في الجامعة اللبنانية الدكتور قاسم حمزة. ويضيف لـ«الأخبار»: «من المسلّم به طبياً أن جرعة واحدة من أي لقاح مفيدة... لكن حتماً بمقدار أقل من الجرعتين». ولكن، «لا يُنصح بأي تغيير في جدولة الجرعات محلياً من دون أي مستند علمي من الشركة المنتجة». حمزة لفت الى أن الأصوات الداعية الى تمديد الفترة بين الجرعتين سببها ضعف الإنتاج حول العالم والحاجة الى تحصين أكبر عدد ممكن من الناس. و«الهدف حالياً لم يعد القضاء على الفيروس، بل خفض عدد الوفيات وحالات الاستشفاء. وهذا ما تعتقد بعض البلدان أنه يمكن القيام به بجرعة واحدة.

في غضون ذلك، حذّر المركز الأوروبي للسيطرة على الأمراض والوقاية منها بأن «النسخ المتحوّرة التي قد تكون اللقاحات أقل فاعلية ضدها (...) ستستمر على الأرجح في الظهور». وطلب من مجموعات الأدوية العمل على لقاحات من الجيل الجديد يتم تكييفها لمكافحة نسخ متحورة جديدة. وأعلن الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة هذا الأسبوع، وضع برامج تهدف إلى تعزيز عمليات تحديد التسلسل الجيني «Sequencing» الضرورية لمتابعة تطوّر النسخ المتحوّرة ورصد النسخ الجديدة عند ظهورها.

حمزة لفت الى أن لقاح «أوكسفورد ـ أسترازينيكا» انخفضت فعاليته حتى 20 في المئة تجاه المتحوّر الجنوب أفريقي من كورونا خلال تجارب قامت بها الشركة. وانخفضت فعالية لقاح «جونسون إند جونسون» الى 51 في المئة تجاه المتحوّر عينه. لكنه لفت الى أن هذه النتائج ليست دقيقة 100 في المئة، كون التجربة لم تأخذ في الحسبان فعالية عدة خلايا مناعية أخرى غير الأجسام المضادة مثل الخلايا التائية «T-Cells»، مشيراً الى أنه «حتى لو كانت اللقاحات أقل فعالية على النسخ المتحوّرة، فهذا لا يعني أنها لن تكون فعالة إطلاقاً». وقال إن مناعة القطيع ليست بالضرورة نهاية الطريق أمام الفيروس داخل أي مجتمع. إذ يمكن لأي متحوّر جديد أن يصيب من كوّن مناعة ضد نسخة مختلفة. وذكّر بما حصل في مناوس، عاصمة ولاية الأمازون في المنطقة الشمالية من البرازيل، حيث وصل عدد الإصابات في الربيع الماضي الى 76% من سكانها البالغ عددهم مليونا نسمة. وبعدما ساد الاعتقاد بأن سكان العاصمة كوّنوا مناعة القطيع، عادت نسخة متحوّرة من كورونا (أطلق عليها المتحوّر البرازيلي) الى الانتشار بين سكان مناوس وفي العالم نهاية العام الماضي. وشدد على أهمّية تحديد التسلسل الجيني «Sequencing» للفيروس داخل أي مجتمع، لفهم وترصد انتشار الوباء بشكل أفضل، واحتواء المتحوّرات الجديدة في مهدها ومنعها من الانتشار.

> **جرعة واحدة من أيّ لقاح مفيدة... لكن حتماً بمقدار أقلّ من الجرعتين**

(هيثم الموسوي)

المرحلة الثانية من إعادة الفتح التدريجي تبدأ اليوم

هل يستمر تراجع إيجابية الفحوصات؟

تبدأ، اليوم، المرحلة الثانية من الفتح التدريجي التي تشمل إعادة فتح وكالات السفر ووكالات السيارات ومحال التصليح والمصابغ ومحال الزهور والملاعب الرياضية الخارجية وغيرها. ولئن كان هذا الفتح يأتي عشية انخفاض لافت في نسبة إيجابية الفحوصات التي بلغت أمس نحو 12% (1685 إصابة من أصل 13 ألفاً و197 فحصاً، إضافة إلى 43 وفاة)، إلا أنه يأتي أيضاً وسط تفلّت فاقع عكسته مشاهد الازدحام على أماكن تراكم الثلوج للتنزه نهاية الأسبوع، حين يُفترض أن تكون الأذونات بالخروج شبه معدومة!

وعليه، ترتفع الأصوات المُطالبة بإعادة التشديد في الالتزام بقرارات الفتح التدريجي من جهة، وتفعيل الرقابة على المصالح التي تشملها إعادة الفتح لجهة تطبيقها إجراءات الوقاية، كي لا تذهب سدى مفاعيل الإقفال التي أدت إلى خفض نسبة إيجابية الفحوصات، خصوصاً أن لبنان دخل حديثاً إلى مرحلة التلقيح في ظل سياسة «تقطير» عالمية باللقاحات تستوجب مزيداً من التنبّه.

وقد وصلت، أول من أمس، الـ31 ألفاً و500 جرعة الموعودة ضمن الدفعات الأولى المقرر أن تصل أسبوعياً في الأسابيع الخمسة المُقبلة (مجموعها 250 ألف جرعة)، فيما لا تزال المساعي جارية لاستقدام جرعات اللقاح الروسي، وفق مصادر وزارة الصحة، وسط أجواء تُفيد بتأخير قد يمتد إلى نهاية نيسان بسبب الطلب المتزايد حالياً على اللقاح.

المعلومات تفيد بأنّ تأخير الحكومة اللبنانية منح الموافقة على اعتماد اللقاح الروسي أدى إلى وضع لبنان في المرتبة الـ 30 على لائحة الانتظار، «لكن ذلك لن يمنع من حصولنا على اللقاح أواخر آذار المُقبل حيث من المقرر أن تصل الدفعات تباعاً»، وفق مصادر مطلعة.

ومُقارنة مع «الوضع العالمي»، اعتبر رئيس لجنة الصحة النيابية عاصم عراجي أن لبنان من البلدان المحظوظة التي تمكنت من حجز حصص لها وباشرت في عملية التلقيح، «إذ ثمة 130 دولة في العالم لم تتمكن حتى الآن من الحصول على أي جرعة، فيما تحصل بلدان كبيرة، كإيران مثلاً، كل ثلاثة أسابيع على 200 ألف جرعة فقط».

ومن المعلوم أن لبنان سيكون السبت المُقبل على موعد مع وصول نحو 41 ألف جرعة استكمالاً لعملية التلقيح التي يتوقع أن تستمر أكثر من ثمانية أشهر إذا ما سارت آلية التلقيح وفق المخطط.

وكان لافتاً «تمنّي» وزير الصحة حمد حسن، عقب افتتاحه مركزاً للتلقيح في بعلبك أمس، التزام كل المعايير «وفق الخطة المعدة لحملة التلقيح، وألا نتجاوز المعايير بتمرير بعض المحسوبيات من قبل البعض (...)».

في هذا الوقت، وباستثناء محافظة جبل لبنان، لا تزال النسب المئوية في الأعداد المُسجلة على المنصة في بقية المحافظات تُشير الى أن «التجاوب» مع مطالب التلقيح ليست بالشكل المطلوب، إذ أشار حمد مثلاً إلى أنّ النسبة المئوية المسجلة حتى الآن في محافظة بعلبك هي الأدنى على مستوى المحافظات بعد عكار، حيث سجلت منطقة عكار 1,6 % من مجموع الذين تسجلوا على المنصة، تليها محافظة بعلبك الهرمل بنسبة 2 %، ومحافظة البقاع 5 %، والنبطية 6 %، ومحافظة الجنوب 7,4%، ومحافظة الشمال 10%، وبيروت 16%، ومحافظة جبل لبنان 52%».

(الأخبار)

> **تأخير الموافقة على اللقاح الروسي وضع لبنان في المرتبة الـ 30 على لائحة الانتظار**

لمواجهة شيطنة اللقاحات

عن التقنيات التي ستخفف من عبء المرض

حسين إسماعيل *

بعد أكثر من سنة على إعلان منظمة الصحة العالمية جائحة «كوفيد-19»، لم يعد النقاش المرتبط بتأثيرات الفيروس على العالم محصوراً بالتداعيات التي أصابت إقتصادات الدول أو أنماط الحياة اليومية في مختلف المجتمعات، بل بات يستدعي النظر إلى مترتبات استخدام البشرية غير المسبوق للتكنولوجيا التي ستفرض علينا التغييرات التي ستتطلب المزيد من التكيف في العقود المقبلة.

الحديث، هنا، يطال بالتحديد تأثيرات تقنية لقاح mRNA و تقنية CRISPR اللتين قد يكون من شأنهما أن تطيلا عمر الإنسان وأن تؤثرا على نفقات الرعاية الصحية والشكل الفعلي للهرم العمري للمجتمعات. ومن المتوقع أن يكون لمثل هذه التأثيرات العميقة تأثيرات نهائية على الاقتصاد والسياسة العالميين أيضًا. لذا يمكن للمجتمعات، عبر التخطيط والتكيّف فقط، مواجهة التحديات الهيكلية المقبلة.

بدايةً، ما هي تقنية mRNA المستخدمة في لقاحي «بيونتك - فايزر» و«موديرنا»، وكيف مهّدت لعلاجات أمراض أخرى؟

في الحقيقة، لا بدّ من الإشارة إلى أن الوصول إلى لقاحات mRNA كان نتاج عقود من العمل الشاق. يُمكن تبسيط الأمر على الشكل الآتي: يعمل اللقاح كحامل بريد؛ الأخير عبارة عن رسالة تطلب من آلية الخلية البشرية إنتاج بروتين معين. في حالة لقاح «كوفيد-19»، كان البروتين هو لاقط الفيروس التاجي اللازم لربطه بالخلايا البشرية حتى تحدث العدوى. بمجرد إنتاج هذا البروتين، وهو بروتين غريب على جسم الإنسان، يقوم الجهاز المناعي للإنسان بتكثيف جنوده لمكافحته وبالتالي يوفّر الحماية للإنسان الملقح من الفيروس الحقيقي في حال تعرضه له.

بالطبع، الوصول للنتيجة الإيجابية النهائية لم يكن بهذه السهولة. أولاً، كان العلماء بحاجة إلى أن يكونوا قادرين على إنتاج «البريد» وتخزينه. ثانيًا، احتاجوا إلى تحديد طرق إيصال المرسال بطريقة تحميه من التلف على الطريق. ثالثًا، كانوا بحاجة إلى التأكد من استجابة الجهاز المناعي بالجرعة المناسبة. فمن ناحية لن تكون الاستجابة الضعيفة كافية لتحقيق الحماية من الفيروس. وعلى العكس من ذلك ، يمكن أن تكون الاستجابة المناعية المبالغ فيها أو الموجهة بشكل خاطئ ضارّة بالإنسان الذي تم تطعيمه. إذ يصنف الأطباء الاستجابة المناعية الموجهة بشكل خاطئ في الطب تحت أمراض المناعة الذاتية - بعضها قد يضعف الحياة أو يهددها! لحسن الحظ، لم يحدث هذا في لقاح «بيونتك - فايزر» أو لقاح «موديرنا». واللافت أن هذا النجاح شكّل دافعاً لاستخدام هذه التكنولوجيا في تجارب لعلاجات العديد من الأمراض، مثل أمراض القلب والأمراض الوراثية النادرة، فضلاً عن الأمراض العصبية كالتصلّب المتعدد وحتى السرطان!

أحد أمثلة RNA القريبة بمنهجيتها من اللقاحات وعلى أبواب التسويق هو دواء Inclisiran. إذ بيّنت تجارب المرحلة الثالثة أنه يخفض مستوى الكوليسترول الضار LDL إلى النصف. والمرضى الذين يعانون من أمراض القلب والأوعية الدموية هم الأكثر دراية بأهمية خفض البروتين الدهني منخفض الكثافة من حيث الوقاية من النوبات القلبية والوفاة.

ماذا عن تقنية «كريسبر» (CRISPR)؟ وكيف ستساعد على رفع معدلات الحياة؟

تنشئ تقنية «كريسبر» مقصًا جينيًا يستهدف جزء الحمض النووي المرغوب ويقطعها. وتُستخدم هذه التقنية في الزراعة لإنشاء محاصيل أكثر مقاومة للأمراض، وبالتالي لمُضاعفتها، ما يمكن أن يُساهم في الأمن الغذائي العالمي لمنع الجوع. على جبهة «كوفيد»، باستخدام «كريسبر» حدّد العلماء وسائل لاستهداف فيروس أنفلونزا H1N1 وما يقرب من 90% من فيروسات «كورونا» في التجارب المعملية. في الطريق، يهدف العلماء إلى تخطّي خطوة التطعيم تمامًا للانتقال مباشرةً إلى هندسة خلية لمفاوية (من نوع ب) يمكن أن تولد الغلوبيولين المناعي اللازم لمكافحة فيروس «كورونا». دفعت هذه الإمكانات الاتحاد الأوروبي إلى اعتماد تعليق مؤقت للموانع من تطوير الكائنات المعدلة وراثيًا للتجارب السريرية على لقاحات «كوفيد-19» باستخدام تقنيات تحرير الجينات.

في مصادفة محفزة، تم نشر المزيد من الأخبار لصالح هذه التقنية في 21 كانون الأول 2021 في ما يمكن الإشارة إليه على أنه نتيجة سريرية واضحة وغير قابلة للدحض تحققت مع مريضين، أحدهما يعاني من الثلاسيميا المعتمد على نقل الدم والآخر من مرض فقر الدم المنجلي. أظهرت النتائج المنشورة في مجلة «نيو إنغلاند» الطبية (https://www.nejm.org/doi/10,1056/NEJMoa2031054?/full?requestType=popUp&relatedArticle=10,1056%2FNEJM005930) أن مريض الثلاسيميا لم يعد بحاجة إلى عمليات نقل دم بعد عام، ولم يكن لدى مريض فقر الدم المنجلي أي نوبات انسداد الأوعية الدموية.

وإذا تكررت هذه النتائج على نطاق أوسع وأصبحت معايير للممارسة، فإننا نتحدث عن تغيير لقواعد اللعبة في هذين المرضين. قد تشمل العواقب تقليل عبء المرض، تقليل المضاعفات الناجمة عنه، تقليل الحاجة إلى العلاجات (العلاج باستخلاب الحديد)، تغيير نوعية الحياة، وربما تحسين معدلات البقاء على قيد الحياة.

على غرار تقنية mRNA الموصوفة أعلاه ، تجري الآن تجارب عديدة (أكثر من 40) تشمل عددًا من الأمراض (https://crisprmedicinenews.com/clinical-trials/).

وبالتالي، نظرًا لأن تقنيتي «كريسبر» و mRNA ستحققان وعودًا جديدة لتقليل عبء المرض وإطالة حياة البشر، فمن المؤكد أنها ستؤثر على المجتمع ككل. توازياً، ورغم النتائج المبهرة والواعدة، إلا أن الواقعية العلمية توجب الإبقاء على اليقظة في متابعة النتائج الطبية البعيدة المدى لهذه التقنيات وتقبل مشروعية التساؤل العلمي. انما مشروعية هذه التساؤلات تنتفي حين يتم طرحها في المكان الخاطئ وعبر الوسيلة الخاطئة مما يؤثر على الرأي العام غير المؤهل لهكذا نقاشات، ويشوّش على السياسات الصحية في البلدان. فمن ميزات التعقل وضع هذه الأسئلة في موضعها الرحب، أي في الجامعات ومراكز الأبحاث.

***طبيب أمراض قلب، مدير برنامج طب الشرايين في الجامعة الأميركية في بيروت**

قضية

إضراب متعاقدي «اللبنانيّة» متواصل:

استمراريّة الجامعة على المحكّ

فاتن الحاج

الجامعة اللبنانية مهددة في وجودها ما لم يقرّ ملفّا التفرّغ والملاك. قضية الأساتذة المتعاقدين بالساعة والأساتذة المتعاقدين بالتفرغ هي قضية الجامعة. الملفان متلازمان لإنقاذ الصرح من الانهيار ومنع تفريغه من كفاءاته، وهو ما بدأ عملياً مع اتخاذ أساتذة قراراً نهائياً بالهجرة إلى الخارج أو النزوح إلى جامعات خاصة منذ العام الدراسي الحالي لأسباب اقتصادية، على غرار ما يحدث في قطاعات أخرى. تجاهل حق التفرغ للأساتذة المتعاقدين بالساعة جعلهم يمدّدون إضرابهم للأسبوع الرابع، علماً بأنهم يعدّون أكثر من 70 في المئة من الجسم التعليمي الجامعي، ويمكن إضرابهم أن يعطّل المرفق العام. وعلى خط موازٍ، يضغط بعض المتفرغين دعماً لحقوق المتعاقدين وبقاء الجامعة، مع توجيه دعوات إلى المندوبين المتفرغين لعقد جمعيات عمومية في عدد من الكليات. وثمة خشية لدى الأساتذة من ضياع الحقوق مع مجيء حكومة جديدة تمتثل لإملاءات البنك الدولي الذي يوصي بالتعاقد في الوظيفة العامة.

«المسألة لم تعد أصلاً مسألة تفرغ وملاك وحقوق أساتذة فحسب، بل استمرارية الجامعة»، كما أكدت الأستاذة المتعاقدة إليسار شعيب، «فالجامعة غير قادرة على البقاء في ظل موازنة كهذه ووضع اليد عليها. هي قضية المجتمع بأسره للحصول على تعليم لائق للجميع، والطلاب والموظفون معنيّون مثلنا تجاه جامعتهم التي تدمر وتهمّش». وبحسب شعيب، «النقمة والغضب يسودان صفوف المتعاقدين الذين لن يتردد كثيرون منهم في الرحيل إذا لم يشعروا بالأمان الوظيفي والانتماء إلى جامعتهم. ولم يحدث أن توحّد المتعاقدون على موقفهم حول أي تحرك كما الآن، إذ صوّت 70,7 في المئة من المشاركين في الاستفتاء على الإضراب مع استمراره للأسبوع الرابع، و27,8 في المئة مع استكمال التعليم والعودة إلى الإضراب فور تأليف الحكومة، و1,50 في المئة مع وقف الإضراب». ولفتت الى أن أجواء الجمعية العمومية الأخيرة «أظهرت أن التوازن الطائفي بات في أسفل سلّم اهتمامات جميع المتعاقدين، فلماذا يفرضون علينا هذا المعيار، ولماذا لا تكون هناك رؤية خاصة بالجامعة ويجري استثناؤها مما يسري على المؤسسات العامة الأخرى، لكون المفاضلة اليوم باتت بين مؤسسة تنهار بسبب نزف الأساتذة وبين التوازن الطائفي».

«في تركيبة بلد كلبنان، يبدو هذا الحلم مستحيلاً»، بحسب الأستاذ المتعاقد في كلية الفنون كميل الأشقر، لكون «الملف غير المتوازن لا يصل إلى مجلس الوزراء، ولم ننس كيف أطاح غياب التوازن الطائفي بملف التفرغ مجلس الجامعة، وعليه فإن الملف الحالي المرفوع من رئاسة الجامعة (760 أستاذاً) يحتاج إلى ترميم بزيادة نحو 200 أستاذ مسيحي ونحو 25 أستاذاً سنياً»، مشيراً إلى أن التهويل بأن هذا الترميم سيؤدي إلى خلل أكاديمي أو مادي هو «حجة مردودة، إذ مقابل أستاذ متقاعد يمكن تفريغ 3 أساتذة، فيما يصعب توقيع عقد مع أستاذ لا يملك شروطاً أكاديمية وقانونية».

الأشقر استند إلى أن اجتهادات الفقه الدستوري والقضاء الإداري تشير الى أن «تصريف الأعمال يكون لفترة محدودة، ولا يجوز أن يكون هناك فراغ في السلطة وتعطيل للمرفق العام طيلة هذه المدة، وبالتالي على الحكومة أن تجتمع وتقر الملفات الحياتية، ولا يهوّلون لأن الضرب في الميت حرام»، علماً بأن الأشقر متعاقد مع الجامعة منذ 12 عاماً، وهو واحد من 143 أستاذاً استثنوا من ملف التفرغ في عام 2014.

«الكل موجوع والمعركة هي كسر عظم»، كما قال الأستاذ المتعاقد في كلية الفنون يوسف سكيكي، لأن «الأستاذ المتعاقد تحوّل إلى انتحاري، ولم يعد لديه شيء يخسره بعد تدهور الواقع المعيشي، فهو يقبض مرة كل سنتين، وإذا ما احتسب الراتب الشهري فهو لا يتجاوز مليوناً و300 ألف ليرة، كما أنه لا يحظى بأيّ ضمانات صحية واجتماعية ولا يحقّ له أن يتبوأ أيّ مركز في الجامعة».

«المتعاقدون يشعرون بأنهم أساتذة درجة ثانية وكرامتهم مهانة، وهم قلبوا الطاولة على الجميع ولا رجوع عن الإضراب»، كما قال عضو لجنة الأساتذة المتعاقدين داني عثمان، ما لم ينجز رئيس الجامعة والعمداء وممثلو الأساتذة والمديرون الملف ويتفقوا عليه مع وزير التربية لإرساله إلى الأمانة العامة لمجلس الوزراء، فإذا تشكلت حكومة يسلك طريقه الطبيعي إلى الإقرار، وإذا لم تشكل حكومة «فسنطالب بحصول حكومة تصريف الأعمال على صلاحيات استثنائية لإقراره». ورأى أن رفع عدد المرشحين إلى التفرغ من 760 إلى نحو 1100 أستاذ مستوفين الشروط لن يشكل عبئاً على موازنة الجامعة، باعتبار أن هناك نحو 760 أستاذاً تقاعدوا منذ التفرغ الأخير. وشدد على أن «المتعاقدين غير معنيين بالخلافات بين رئيس الجامعة الذي يصرّ على الملف المرفوع بحجة التمويل، وبين وزير التربية الذي يتحدث عن شوائب في الملف من مثل وجود تمانع وظيفي، أي أن هناك نحو 140 أستاذاً سينتقلون إلى الجامعة من قطاعات وظيفية أخرى، أو وجود أسماء أساتذة هاجروا أو ماتوا. والوزير بالمناسبة يحتفظ بالملف في الدرج، فلا يعيده إلى الجامعة ولا يرفعه إلى مجلس الوزراء».

حق الرد

نقابة إتحاد القصابين وتجار المواشي

تعليقاً على ما نشرته «الأخبار» بنوان «فاتحة رفع الدعم: أزمة لحوم تلوح في الأفق» (18 شباط 2021)، تؤكد نقابة إتحاد القصابين وتجار المواشي بشخص رئيسها الحاج معروف بكداش ان التنسيق جار مع كل من وزارة الزراعة ووزارة الإقتصاد وحاكمية مصرف لبنان لتيسير معاملات التجار لإستيراد المواشي الحية والكميات المطلوبة لتلبية السوق من المواشي الحية كونها من السلع الإستهلاكية الأساسية.

وتهيب النقابة بالوزارات المعنية وحاكمية المصرف التعجيل في بت الطلبات كما عهدناهم من قبل توفيراً لهذه المادة الأساسية والضرب بيد من حديد على كل من تسول له نفسه إحتكار هذه السلعة.

كما تُعلن ان السيد معروف بكداش هو الرئيس التنفيذي للنقابة أو من ينتدبه وان السيد عبد ملاح هو أحد مستوردي المواشي وليس رئيس النقابة، لذا إقتضى التوضيح.

معروف بكداش

على الغلاف

انقلاب شامل على الرياض: قبائل مأرب تجنح للسلام

تشهد محافظة مأرب انقلاباً حقيقياً على السعودية، التي لم تَعُد أدواتها القديمة في إبتياع الولاء أتت فاعلة. بعد سنّ سنوات من سيطرة الميليشيات الموالية لها على المحافظة، واحدةً تلو أخرى، تنضمّ القبائل إلى «اتفاقيات السلام» المعقودة مع صنعاء، من أجل تجنيب مناطقها القتال. اتفاقيات لا تني الرياض تفعل كلّ ما في وسعها من أجل إبطالها، من دون أن تفلح في ذلك، وهو ما يُمثّل صدمة كبيرة لها بالنظر إلى تجذّر أدواتها وتقادمها في مأرب، والعلاقات التاريخية التي تجمعها بوجوهها

صنعاء - **رشيد الحداد**

بعيداً عن أيّ إغراءات مالية، فتَحت حكومة الإنقاذ في صنعاء، خلال الأيام الفائتة، جميع قنوات التواصل - الرسمية وغيرها - مع قبائل مأرب، وجدّدت دعوتها أبناء المحافظة، المُنخرطين في القتال إلى جانب التحالف السعودي - الإماراتي، إلى تجنيب المدينة التي يسكنها أكثر من مليوني نسمة، مئاتَ الآلاف منهم من النازحين، تبعات الصراع، فاتحةً باب العودة إلى صنعاء أمام المسؤولين الموالين للرئيس المنتهية ولايته، عبد ربه منصور هادي، عسكريين كانوا أو مدنيين. توجُّه صنعاء التفاوضي هذا، والمتزامن مع تقدُّم قواتها نحو محيط مدينة مأرب من أكثر من اتجاه، يأتي بعد نجاح حركة «أنصار الله» في إبرام تفاهمات مع قبائل الجدعان التي تمتدّ سيطرتها على مديريات مجزر ومدغل ورغوان غرب المدينة، وأخرى مع قبيلة بني عبد التي تسيطر على مديرية العبدية جنوبي المحافظة، جنّبت مناطق واسعة من تلك المديريات القتال. وعلى رغم رهان السعودية على موقف قبيلة مراد، التي تُعدّ قوة كبيرة في المحافظة وتسيطر على مديريات رحبة والجوبة وجبل مراد والماهلية وحريب، لصدّ تقدُّم الجيش و«اللجان الشعبية» في جبهات جنوب المحافظة، إلا أنّ قيادة صنعاء تمكّنت، مطلع أيلول/سبتمبر الماضي، من إبرام عدد من الاتفاقيات مع قبائل مراد، بما حيّد مناطق واسعة من المديريات المذكورة أخيراً، والتي سقطت تحت سيطرة الجيش و«اللجان الشعبية»، ما عدا بعض المناطق، فيما احتدم القتال مع قوات هادي، بإسناد مقاتلين من «مراد» موالين للسعودية، في أجزاء من مديرية جبل مراد.

وليست تجربة صنعاء في إزالة الحواجز بينها وبين قبائل مأرب والتوصُّل معها إلى اتفاقيات ملزمة، جديدة. فخلال السنوات الماضية، تمكّنت من عقد عدّة اتفاقيات مع قبائل جهم وبني جبر، والتي تنتشر في مديريتَي بدبدة وحريب القراميش الواقعتَين على التماس مع مديريات شرقي صنعاء، فضلاً عن سيطرة «بني جبر» على مديرية صرواح. ومع وصول المواجهات إلى أراضي قبيلة عبيدة التي يمتدّ نفوذها من محيط مدينة مأرب وصولاً إلى وادي عبيدة وصافر والرويك القريب من منفذ الوديعة الرابط بين السعودية واليمن، فُتحت صنعاء، أخيراً، جميع قنوات التواصل مع «عبيدة» التي نادى زعيمها، الشيخ محسن بن علي بن معيلي، قبل وفاته عام 2018، زعيم حركة «أنصار الله» عبد الملك الحوثي، بقصيدة شعرية أبدى فيها استعداد قبيلته لاستقبال الجيش و«اللجان» والقتال معهما لتحرير مأرب. وبحسب مصدر قبلي تحدّث إلى «الأخبار»، فقد تمكّنت حكومة صنعاء من التوصُّل إلى اتفاقيات مع عدد من مشائخ قبيلة عبيدة خلال الأيام الماضية، لتجنيب عدد من مناطق القبيلة المواجهات. وأشار المصدر إلى أن «الاتفاقيات الأخيرة تمّ التحفّظ عليها ولم تُعلَن رسمياً حرصاً على سلامة أطرافها، وهي ستُنفَّذ حال وصول الجيش واللجان إلى المناطق المعنيّة بها»، مضيفاً أن «التواصل والتفاوض لا يزالان مستمرّين بين صنعاء وعدد من قبائل مأرب، عبر مشائخ ضمان لهم ثقل قبلي كبير». إزاء ذلك، يُتوقّع نجاح صنعاء في قلب الطاولة على «التحالف» وحكومة هادي من الداخل، خصوصاً أن استجابة قبائل مأرب لنداءات «الإنقاذ» لم تأتِ من فراغ، بل نتيجة لأخطاء تراكمية ارتكبها حزب «الإصلاح» (الإخوان) ضدّ القبائل على مدى ستّ سنوات، حيث سيطر بالقوة على إيرادات المحافظة وثرواتها، وحاول إخضاع منطقة لم يسبق لها أن خضعت لأيّ سلطات مركزية أو محلية على مدى العقود الماضية. ومن هنا، يُستبعد أن تُجدي التهديدات والإغراءات السعودية للقبائل المتعاونة مع «أنصار الله» نفعاً، لكون ميليشيات «الإصلاح» ارتكبت أبشع الجرائم بحقّ القبائل خلال السنوات الثلاث الماضية، فداهمت منازل «الأشراف» مطلع العام 2019 بالدبابات، وقصفت المزارع، وأحرقت المنازل، وأبادت العام الماضي أسرة آل سبيعان، وقاتلت آل حتيك وآل شبوان وآل جلال وآل مثنى وقبائل أخرى تنحدر من «عبيدة» التي تسيطر على النصف الشرقي بأكمله من المحافظة.

> ليست تجربة صنعاء في إزالة الحواجز بينها وبين قبائل مأرب جديدة

يتوقّع نجاح صنعاء في قلب الطاولة على «التحالف» وحكومة هادي من الداخل (أ ف ب)

وكان «التحالف» رفع، أخيراً، مستوى تهديداته للقبائل المتعاونة مع قوات صنعاء، وشدّد ضغوطه على أخرى يُعدّ زعماؤها موالين له لإجبارهم على نقض الاتفاقيات المبرمة مع الجيش و«اللجان». كذلك، وجّهت قيادة قوات هادي، عناصرها، بعدم الالتزام بأيّ اتفاقيات من هذا النوع. وبعد أيام من تعهُّدها إفشال اتفاق جديد أُبرم مع شيخ منطقة الزور، محمد علي طعيمان، شرق جبهة صرواح، شنّت طائرات العدوان عشرات الغارات على المنطقة، وحوّلها إلى ساحة حرب استمرّت لعدّة أيام إثر اقتحام قوات هادي أطرافها، قبل أن تنتهي المواجهات بسيطرة الجيش و«اللجان» عليها. وتحت ضغوط سعودية أيضاً، نقضت قوات هادي اتفاقاً قبلياً ساري التنفيذ منذ سنوات بين صنعاء وقبائل بني ضبيان وخولان، لتحييد مناطق واسعة ممتدّة من خولان غرب العاصمة صنعاء، وصولاً إلى مناطق شرق صرواح. ووفقاً لمصدر قبلي، فإن قوات هادي اخترقت، مساء السبت، بإسناد جوي سعودي، اتفاق السلام في منطقة الراك شرق صرواح، محاولةً فتْح جبهة جديدة ممتدّة من شرق صرواح إلى غرب صنعاء، وساعيةً في السيطرة على آخر منطقتين في وادي ذنة وحصن مطول والراك التي توجد فيها المئات من الأسر النازحة، ما أدّى إلى اندلاع مواجهات عنيفة استمرّت لساعات، وانتهت بسقوط المنطقة تحت سيطرة قوات صنعاء.

وتعكس محاولات السعودية وقوات هادي إفشال أيّ اتفاقيات تُبرم في مأرب، مخاوفها من انقلاب القبائل المفاجئ ضدّها، وفشل سياسة الإغراء والاحتواء التي استخدمتها في أوساط «عبيدة» و«مراد» خلال الفترة الماضية، وانقسام القبائل التي قاتلت في صفوف قوات هادي بدعم سعودي مباشر، من جرّاء مصادرة 120 مليون ريال سعودي سلّمتها الرياض لعدد من المشائخ الموالين لها في مأرب لتحريك جبهة مراد، ولم تُصرَف للمقاتلين القبليين أواخر العام الماضي، إضافة إلى اتهام القبائل، «الإصلاح» والسعودية، بتصفية أبنائها بغارات صديقة بشكل متعمّد، بعد تكرارها خلال الأشهر الماضية ضدّ مواقع كانت تحت سيطرة مسلّحين قبليين.

(أعلنت طهران أنها أجرت مباحثات «مثمرة» مع غروسي خلال زيارته (أ ف ب)

تقرير

«حلّ موقّت» بين إيران و«الطاقة الذرية»

> عشية تعليق إيران العمل بالبروتوكول الإضافي الملحق بـ«خطة العمل المشتركة الشاملة»، أعلنت «الوكالة الدولية للطاقة الذرية» أنها توصّلت إلى اتفاق موقّت مع طهران. يسمح لها بمواصلة المراقبة «اللازمة»

أعلن المدير العام لـ«الوكالة الدولية للطاقة الذرية»، رافايل غروسي، أن الوكالة أبرمت اتفاقاً مع إيران لمواصلة استغلال التحقّق والمراقبة «اللازمة» في الجمهورية الإسلامية، بعدما قلّصت طهران تعاونها مع المنظّمة التابعة لأمم المتحدة، الأسبوع الحالي. لكن غروسي قال إن وتيرة وصول المفتّشين إلى المواقع الإيرانية ستتراجع، ولن يكون هناك مزيد من عمليات التفتيش المفاجئة. وأضاف، في مؤتمر صحافي أمس بعد العودة من زيارة لطهران لإجراء محادثات مع المسؤولين الإيرانيين بشأن كيفية قيام وكالته بعملها، في ظلّ خطة إيران تقليص تعاونها اعتباراً من يوم غدٍ: «ما اتّفقنا عليه هو شيء قابل للتطبيق ومفيد لجَسر الهوّة بيننا وإنقاذ الموقف الآن». كلام غروسي جاء بعدما أعلنت طهران أنها أجرت مباحثات «مثمرة» مع المسؤول الأممي خلال زيارته لها، قبل يومين من بدء تطبيق قانون يقلّص عمل المفتشين الدوليين «بنحو 20 إلى 30 في المئة» (كما أوضح نائب وزير الخارجية الإيراني، عباس عراقجي، أول من أمس) في حال عدم رفع العقوبات الأميركية. وستكون الخطوة الإيرانية، التي من المقرّر أن تدخل حيّز التنفيذ غداً، الأحدث ضمن سلسلة إجراءات اتّخذتها الجمهورية الإسلامية اعتباراً من عام 2019، بالتراجع عن العديد من التزاماتها بموجب الاتفاق حول برنامجها النووي، بعد انسحاب واشنطن منه عام 2018. وغداة وصوله إلى إيران، التقى غروسي، أمس، رئيس «المنظمة الإيرانية للطاقة الذرية» علي أكبر صالحي، وبعده وزير الخارجية محمد جواد ظريف. وفي هذا السياق، قال كاظم غريب آبادي، سفير طهران لدى الوكالة التي تتّخذ من فيينا مقرّاً لها، إن «إيران والوكالة الدولية للطاقة الذرية أجرتا مباحثات مثمرة مبنيّة على الاحترام المتبادل، وسيتمّ نشر نتيجتها هذا المساء»، وذلك عبر موقع «تويتر» بعد حضوره اجتماع صالحي - غروسي.

وسبق لإيران الإعلان أن تنفيذ قرار مجلس الشورى لن يؤدّي إلى وقف عمل المفتّشين بالكامل أو طردهم. وهو موقف أعاد ظريف تأكيده أمس، محذّراً في الوقت ذاته من أن طهران ستواصل خفض التزاماتها ما لم يَعُد الأطراف الآخرون إلى التزاماتهم، خصوصاً رفع العقوبات. وقال، في حوار مع قناة «برس تي في» الإيرانية الناطقة بالإنكليزية، إن طهران ستبلّغ غروسي «احترام قواعد وقوانين بلادنا التي تعني تنفيذ قرار البرلمان، وفي الوقت نفسه، عدم الوصول إلى طريق مسدود لكي يتمكّن من تنفيذ الالتزامات لإظهار أن برنامج إيران النووي يبقى سلمياً». وكان غروسي أوضح أن زيارته هدفها إيجاد «حلّ مقبول من الطرفين لتتمكّن الوكالة الدولية للطاقة الذرية من مواصلة أنشطة التحقّق الأساسية في إيران»، الأمر الذي أشار إليه ظريف أيضاً، لافتاً إلى أن من بين الإجراءات الجديدة «عدم تزويد (الوكالة) بتسجيلات الكاميرات» في المنشآت، مشيراً إلى أن التفاصيل التقنية ستُبحث بين الوكالتين الدولية والإيرانية. وإذ شدّد على أن إجراءات بلاده لا تشكّل خرقاً للاتفاق المعروف رسمياً باسم «خطة العمل الشاملة المشتركة»، فقد قال: «نحن نطبّق خطوات تعويضية ملحوظة في خطة العمل نفسها»، مكرّراً أن إيران «قالت دائماً عندما يعودون إلى التزاماتهم، سنعود». وسبق لظريف التأكيد أن الاتفاق يسمح لإيران بالتراجع عن التزاماتها في حال أخلّ الآخرون بالتزاماتهم. ورأى في تصريحاته، أمس، أن «شيئاً لم يتغيّر» منذ تولّي الرئيس الأميركي جو بايدن منصبه، في كانون الثاني/يناير، وأن إدارة بايدن تواصل النهج الذي اعتمده الرئيس السابق دونالد ترامب. وحذّر من أن لإيران الحق في التراجع عن التزاماتها بشكل «كامل أو جزئي» في حال لم يلتزم الآخرون، مضيفاً: «ما زلنا في المرحلة الجزئية. يمكننا أن نكون (في المرحلة) الكاملة». في غضون ذلك، عكست الصحف الإيرانية آراء متباينة في شأن قانون مجلس الشورى الذي يهيمن عليه المحافظون. واعتبرت صحيفة «كيهان» المحافظة أن الخطوة الجديدة «استراتيجية»، وتُوفّر «ضمانة» من خلال إفهام الطرف الآخر أن «فسخ العقد (الاتفاق) أمر مكلف». أمّا «شرق» الإصلاحية، فقد رأت أن واشنطن «لم تُظهر أيّ نيّة للعودة إلى الاتفاق، على رغم معرفتها بقرار البرلمان»، مرجّحة أن تكون الأيام المقبلة «مفصلية بالنسبة إلى إيران ومجموعة 4+1، وأيضاً للولايات المتحدة».

(الأخبار، أ ف ب)

> ظريف: لم يتغيّر شيء منذ تولّي الرئيس الأميركي جو بايدن منصبه

يُعَدّ الأطراف الآخرون إلى التزاماتهم،

السعودية تخسر «إمبراطوريتها»: نهاية عهد «اللجنة الخاصة»

لقمان عبد الله

إلى جانب المعركة العسكرية التي تقودها قوات صنعاء في مأرب، ثمّة معركة لا تقلّ أهمية، هي معركة الوعي، حيث تُستخدم السعودية أسلحتها المُفضّلة في التحريض المذهبي واللعب على التباينات المناطقية. وهو أسلوب دائماً ما تلجأ إليه عند الفشل الميداني، وتُكرّره اليوم في مأرب، مستحضرةً شعارات من قبيل «الدفاع عن مكة المكرمة وصحابة الرسول»، فضلاً عن الإغراءات والحوافز المادية. وعليه، لا يبدو مستغرباً دخول «داعش» على خطّ القتال إلى جانب المملكة في مأرب، فضلاً عن أنه ليس من قبيل الصدفة أن يَتّخذ «القاعدة» من المحافظة منطلقاً له إلى بقية المحافظات.

> تستنفر السعودية أجهزتها المختلفة لتحريض القبائل على قتال الجيش و«اللجان الشعبية»

تستنفر السعودية أجهزتها المختلفة لتحريض القبائل على قتال الجيش و«اللجان الشعبية»، ويُسخّر الأمراء وكبار الضباط السعوديين علاقاتهم التاريخية مع زعماء القبائل في الاتجاه نفسه، غير مراعين في ذلك خصوصية بعض الزعماء واختيارهم الوقوف على الحياد، مُهدّدين إيّاهم بقصف بيوتهم إن لم يمتثلوا لأوامرهم. وفي هذا الإطار، اعترفت وسائل الإعلام التابعة لما يُسمّى «الشرعية» بأن الطائرات السعودية أغارت في هذه المعركة على العديد من المجاميع المسلّحة أثناء انسحابها من الميدان، مُبرّرة ذلك بـ«الخطأ».

وليس الاهتمام السعودي بمحافظة مأرب مستجدّاً، بل هو متقادم بدعاوى تتعلّق بـ«الأمن القومي»، إذ حرصت المملكة، منذ بداية السبعينيات، على ترسيخ نفوذها السياسي في المحافظة عبر استضافة عشرات «المأربيين» لمتابعة الدراسة الدينية في المملكة، ومنحت زعماء القبائل العديد من الامتيازات، ولا سيّما قبيلتَي عبيدة ومراد، اللتين سعت الأسرة المالكة في السعودية إلى بناء علاقات شخصية مع زعمائهما. كذلك، ليست المرّة الأولى التي تُفعّل فيها الرياض التحريض المذهبي في وجه خصومها، إذ كلّما أرادت ابتزاز صنعاء، أو قرّرت انتزاع مكاسب على حساب اليمن، عمدت إلى تفعيل هذا السلاح، مُستغلّةً التعقيدات التاريخية للقبائل مع أيّ سلطة مركزية في صنعاء. كما حصل في اتفاقية ترسيم الحدود عام 2000، حين حرّضت القبائل على الإخلال بأمن الثروة النفطية وتدمير الخطوط الناقلة للكهرباء إلى صنعاء وبقية المحافظات.

على الضفّة اليمنية، اتخذت معركة مأرب أبعاداً متعدّدة. فإلى الجانب العسكري، يشارك العديد من الجهات السياسية (أعضاء في حكومة الإنقاذ وآخرون من المجلس السياسي لأنصار الله)، والمدنية (لجان المصالحة ومجالس القبائل)، والأمنية (هيئة الاستخبارات والاستخبارات العسكرية)، ووزارة الداخلية بأقسامها كافة. وتشارك السلطات الدستورية الثلاث (المجلس السياسي الأعلى، وحكومة الإنقاذ، والبرلمان) في المعركة من خلال ضبط إيقاعها، والمساهمة في تركيز الخطاب الإعلامي والسياسي، سواء الداخلي أو الخارجي، على اعتبار المواجهات الحالية جزءاً من معركة التحرير الوطني، مع رفض الانجرار إلى الخطاب المذهبي. ووجّهت قيادات تلك السلطات بتفعيل جميع قنوات التواصل مع زعماء القبائل، وفتح باب العودة إلى صنعاء. وكنتيجة لذلك، استقبلت العاصمة العديد من الوفود القبلية من مأرب، بعدما نجحت قيادة صنعاء في استمالة العديد من بطون القبائل هناك، وتشكيل ثلاثة ألوية عسكرية من أبنائها. وفي هذا السياق، كشفت وسائل إعلام تابعة للتحالف السعودي - الإماراتي أن مسؤولين من صنعاء أجروا اتصالات مع المئات من الضباط وكبار المسؤولين في قوات هادي، أثمرت انشقاقات في صفوف الأخيرة. وعُلم، من مصادر مطّلعة، أن كتيبة من «اللواء 117 - مشاة» استسلمت بكامل ضباطها وجنودها وعتادها العسكري، في وقت متأخر من مساء الجمعة الماضي، كما تتزايد التوتّرات بين «التحالف» وبعض القبائل على خلفية فرض التجنيد الإجباري على أبنائها الذين يرفضون الزجّ بهم في معارك السعودية الخاسرة. وفي خضمّ التطوّرات المشار إليها، بدأ لافتاً ما أعلنه نائب وزير الخارجية في حكومة الإنقاذ، حسين العزي، بلغة الواثقين، من أن «سلسلة من المفاجآت ستحدث داخل معسكرات المرتزقة، وفي عقر دارهم، من ثوّار كرام يتطلّعون إلى خدمة وطنهم وشعبهم، وهي لا شك لحظة انتظروها وانتظرها المستضعفون بشوق كبير، وها هي تقترب». والجدير ذكره، هنا، أنه قُتل في المعركة الدائرة حالياً عدد كبير من كبار الضباط والمسؤولين (يُقدّر عددهم بـ36)، بينهم قادة ألوية وكتائب ومسؤولو عمليات تابعون لقوات هادي، الأمر الذي عزّز الشكوك في ما إذا كانوا لقوا مصرعهم من جرّاء الاختراق الأمني من قِبَل قوات صنعاء.

طوال فترة الحرب، كان اليمن وجهاً لوجه إمبراطورية إعلامية ضخمة تابعة لدول العدوان، تمتلك الوسائل التقنية والتكنولوجية المتطوّرة التي تخاطب بها جمهورها، وجمهور خصومها، فضلاً عن الفئة المتردّدة أو المحايدة. وهو ما تطلّب من صنعاء اليقظة الدائمة إزاء الحرب النفسية والتحريض المذهبي والتوهين وضرب الروح المعنوية، فضلاً عن استغلال الفضاء التكنولوجي والشبكات الاجتماعية في معركة الوعي هذه. ولربّما تمثّل التحدّي الأكبر الذي واجهته «أنصار الله»، على هذا المستوى، في الانقسام الداخلي بينها وبين حزب «المؤتمر الشعبي العام» بزعامة علي عبد الله صالح، إذ سمح التردُّد والتشكيك والتواصل الخلفي للأخير مع دول العدوان، لآلة الإعلامية المضادّة، بالنفاذ إلى قطاعات شعبية استطاعت التأثير فيها، والدفع بالكثير من أبنائها إلى الالتحاق بـ«التحالف». إلا أنه بعد نجاح صنعاء في القضاء على ما سمّته «الفتنة» أواخر عام 2017، وبدل الانتقام والقصاص، أو التشهير الإعلامي والاجتماعي، نشطت قياداتها في استقبال العائدين وهم يحملون أسلحتهم، تحت شعار «أهلاً بكم في بلدكم على العين والرأس». وهو ما أدّى لاحقاً إلى تزايد حالات الانشقاق من صفوف «التحالف»، إلى درجة قدّر معها رئيس هيئة الاستخبارات، أبو علي الحاكم، أعداد العائدين بـ«عشرين ألفاً بين ضابط وجندي».

طوال فترة الحرب، كان اليمن وجهاً لوجه إمبراطورية إعلامية ضخمة تابعة لدول العدوان (أ ف ب)

فلسطين

عباس يستكمل إجراءات الانتخابات
رسالة «طمأنة» من رام الله إلى واشنطن

يحرص محمود عباس على طمأنة الإدارة الأميركية، ومن ورائها إسرائيل، إلى تواصل إجراءاته الانتخابية مع الرؤية الدولية، ولا سيما في ما يتعلّق بوضع «حماس». يتزامن ذلك مع استمرار تلويح رام الله بوجود عقبات تعترض التصويت في غزة، وخاصة لناحية تأمين العملية. وبينما حسمت «الجبهة الشعبية» مشاركتها في مراحل الانتخابات كافة، أعلنت عدّة فصائل نيّتها تشكيل «قائمة موحّدة» لليسار الفلسطيني

غزة ــ **رجب المدهون**

أصدر رئيس السلطة الفلسطينية، محمود عباس، المرسوم الثاني الخاص بالانتخابات، والذي يتضمّن نصوصاً تهدف إلى «تعزيز

> **أعلنت «الجبهة الشعبية» قرارها المشاركة في جميع مراحل الانتخابات**

الحريات العامة»، على أن يكون «ملزماً للأطراف كافة في أراضي دولة فلسطين، بما فيها حرية العمل السياسي والوطني وفقاً لأحكام القانون الأساسي والقوانين ذات العلاقة». ويشتمل المرسوم، الصادر أول من أمس والمكوّن من تسع مواد، على بند حول «إطلاق سراح المحتجزين والموقوفين والمعتقلين والسجناء على خلفية الرأي أو الانتماء السياسي، أو لأسباب حزبية أو فصائلية»، كما ينصّ على «حظر الملاحقة والاحتجاز والتوقيف والاعتقال وأنواع المساءلة خارج أحكام القانون لأسباب تتعلّق بحرية الرأي والانتماء السياسي، وتوفير الحرية الكاملة للدعاية الانتخابية بأشكالها التقليدية والإلكترونية، والنشر والطباعة وتنظيم اللقاءات والاجتماعات السياسية والانتخابية وتمويلها... وفقاً للقانون».

وتُطالب حركة «حماس» بتطبيق المرسوم الجديد «على أرض الواقع في الضفة الغربية»، مع أن النصّ يثير إشكالية الأمن داخل قطاع غزة، إذ بموجبه تتولى الشرطة بلباسها الرسمي دون غيرها من الأجهزة «حماية مراكز الاقتراع والعملية الانتخابية في أراضي دولة فلسطين، وضمان سيرهما بنزاهة... إضافة إلى توفير الدعم الكامل للجنة الانتخابات المركزية وطواقمها». إلا أنه لم يتّضح ما إذا كانت الشرطة في غزة معنيّة بالبند المتقدّم، وخاصة أن رام الله لا تعترف بالأجهزة الأمنية التي شكّلتها «حماس» بعد سيطرتها على القطاع. وفي هذا الإطار، تشير مصادر «فتحاوية» إلى أن اللجنة الأمنية، التي جاءت من الضفة إلى غزة الأسبوع الماضي، «حملت تصوّراً يفيد بنشر عناصر من الشرطة السابقة التي حلّتها حماس داخل مراكز الاقتراع، فيما تتولّى الشرطة التابعة للحركة الأمن خارج المقارّ الانتخابية»، مستدركةً بأن «حماس» لم تردّ على هذا الاقتراح، طالبة إرجاءه إلى مباحثات الشهر المقبل في العاصمة المصرية القاهرة. لكن مصادر «حمساوية» كشفت أن الحركة «لا تزال ترفض أيّ مقترحات تتعلّق باستثناء الشرطة الموجودة في القطاع أو استبدال أخرى بها من عناصر السلطة السابقة لحماية الانتخابات».

في هذا الوقت، لا تزال الخلافات تعصف بـ«فتح»، إذ كشفت مصادر «فتحاوية» أن عباس كلّف عضوَي «اللجنة المركزية» للحركة، جبريل الرجوب وماجد فرج بمتابعة الشخصيات التي تنوي تشكيل قوائم منفصلة، وإعداد تقرير مفصّل حول هذه التحركات، تمهيداً للتعامل معها، سواء بالاحتواء أو بالفصل. وخلال الأيام الماضية، تبادل التهديدات قادةٌ في «المركزية» مع عضو اللجنة نفسها، ناصر القدوة، لثنيه عن قراره مخالفة قائمة الحركة، لكن القدوة يقول إنه متمسّك برأيه على رغم لقائه عباس الأسبوع الماضي في رام الله. ويدعو الرجل، الذي يشكّل قائمة تضمّ «الحرس القديم» إلى تغيير النظام السياسي الفلسطيني وتشكيل قائمة «فتح» بعيداً عن المحاصصات الداخلية التي قد تؤدّي إلى الخسارة في الانتخابات، ما يدفعه إلى الشراكة مع عدد من المستقلّين؛ أبرزهم رئيس الوزراء السابق، سلام فياض.

شاحنة تحمل 20 ألف لقاح «سبوتنيك في» الروسي إلى غزة بدعم من دحلان والإمارات (أ ف ب)

في غضون ذلك، أعلنت «الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين»، بعد أيام من النفي والتأكيد، أنها ستخوض الانتخابات «وفق برنامجها السياسي، من دون أن تكون شريكاً في تكريس اتفاقات أوسلو المذلّة والكارثيّة، ولا غطاء لأيّ من إفرازاته»، مضيفة في بيان أمس: «لا تعني (المشاركة) بأي حال التكيُّف مع هذا الواقع، بل رفضه بالمطلق ومقاومته بكل السبل السياسية والديموقراطية والكفاحية». وقال البيان إن «هدف المشاركة مواجهة التفرُّد من القيادة المتنفّذة المتمسّكة باوسلو، والدفع باتجاه بناء وتفعيل منظّمة التحرير وفق وثيقة الأسرى، وانتخاب مجلس وطني توحيدي يضمّ الجميع ويهدف إلى إعادة الحياة إلى القضية الفلسطينية». وبالتزامن، لوّح «حزب الشعب» بإمكانية تشكيل «قائمة اليسار الفلسطيني الموحّد» لخوض الانتخابات، مشيراً إلى «جهود للتوصُّل إلى اتفاق بهذا الخصوص».

لكن القضية الأهمّ، وهي تشكيل قائمة مشتركة بين «حماس» و«فتح»، لا تزال قيد الجدال. وفيما أبلغت الأولى، الأخيرة، أنها لم تُقرّر بعد الدخول في قائمة مشتركة معها أو أيّ شكل من القوائم، تكشف مصادر «حمساوية» أن هناك رفضاً داخلياً لدى قواعد الحركة ومجالسها الشورية لأيّ شراكة مع «فتح»، مع أن هذا القرار لم يُبتّ بعد. وتدارساً للسيناريوات المحتملة، أرسلت السلطة رسالة «تعريفية وتطمينية» تتعلّق بالانتخابات إلى الإدارة الأميركية والعدو الإسرائيلي، قالت فيها إن «جميع الفصائل المشاركة في الانتخابات، بما فيها حماس، ملتزمة بإقامة دولة فلسطينية في حدود 1967 وعاصمتها القدس الشرقية، وبالمقاومة الشعبية السلمية، وبمعايير القانون الدولي، وبمنظّمة التحرير بصفتها المظلّة السياسية والممثّل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني، وبالتداول السلمي للسلطة».

ووفق صحيفة «يديعوت أحرونوت»، أرسل الخطاب وزير الشؤون المدنية، حسين الشيخ، إلى رئيس الملفّ الإسرائيلي ـ الفلسطيني في إدارة جو بايدن، هادي عمرو، قائلاً له، بعد طلب أميركي للاستيضاح، إنه «في ضوء هذه الاتفاقات، قرّر عباس نشر الأمر الرئاسي الخاص بالانتخابات البرلمانية والرئاسية والمجلس الوطني... وحماس موافقة على هذه المبادئ». لكن مقالة للصحافية عميرة هاس، في «هآرتس»، قدّرت أن «فتح أمام انقسام، وقد يكون الحلّ إلغاء انتخابات المجلس التشريعي». وإلى حين نهاية الشهر المقبل، الموعد النهائي لتقديم قوائم المرشحين، على «عباس ورفاقه المخلصين بذل كلّ ما في وسعهم لمنع ما بدا حتمياً في الأسابيع الأخيرة، وهو انقسام فعلي في فتح ومواجهة مع رئيسين، إن لم يكن ثلاثة، يتنافسون ضدّ قائمة حماس الموحّدة».

إلى ذلك، ذكرت هيئة البثّ الإسرائيلية، «كان»، أن مسؤولين أوروبيين أرسلوا إلى عباس ما مفاده أنه إذا ألغى الانتخابات البرلمانية، فسوف يتقلّص دعم أوروبا للسلطة، لأنهم لن يكونوا قادرين على الاستمرار في قبول الوضع الذي يواصل فيه الاتحاد الأوروبي ضخّ الملايين إلى رام الله «من دون عملية ديموقراطية وتغيير».

تقرير

واشنطن خلف يمين الإكوادور: معاً لـ«سرقة» الانتخابات

لا تزال قوى اليمين في الإكوادور رافضة التسليم بالتقدُّم الذي أحرزه مرشّح اليسار الاشتراكي، أندريس أراوز، في الجولة الأولى من انتخابات الرئاسة في الإكوادور التي جرت يوم السابع من الشهر الجاري، قلق واشنطن وحلفائها في المنطقة، والذين يخشون عودة تيّار الرئيس السابق، رافائيل كوريا، المعادي للهيمنة الأميركية، إلى السلطة. وفي هذا الإطار، اتّهم رئيس بوليفيا السابق، إيفو موراليس، الذي أطيح في انقلاب رعَته واشنطن نهاية عام 2019، هذه الأخيرة، بالتآمر مع اليمين الإكوادوري وحكومة كولومبيا الموالية للولايات المتحدة، و«منظّمة الدول الأميركية»، لمحاولة منع أراوز من خوض الجولة الثانية من الانتخابات، والمقرّر إجراؤها في الـ 11 نيسان/ أبريل المقبل. وحصل أراوز، في الجولة الأولى، على 32,72% من أصوات الناخبين، متفوّقاً بـ 65% على أقرب منافسيه، لكنه لم يحصل على الحدّ الأدنى اللازم للظفر بالمنصب من الجولة الأولى (40% من الأصوات بفارق 10 نقاط عن الذي يليه)، الأمر الذي استدعى عقد جولة ثانية بين الفائزَين بأعلى الأصوات، سيتنافس فيها أراوز (36 عاماً)، مع المصرفي اليميني السابق، غيرمو لاسو (65 عاماً)، وفق ما أفاد به «المجلس الوطني للانتخابات» ليل أول من أمس.

موراليس، الذي تحدّث إلى الصحافيين تعليقاً على حملة تشهير تعتمد معلومات ملفّقة لربط اسم أراوز بميليشيات يسارية كولومبية مسلّحة على أمل استصدار حكم باستبعاده من السباق، دعا الإكوادوريين إلى اليقظة من المؤامرة التي تُحاك، ومن احتمال تكرار سيناريو انقلاب عام 2019 في بوليفيا. وكانت كولومبيا أوقدت، بعد أيام قليلة من إعلان نتائج اقتراع الجولة الأولى في الإكوادور، المدّعي العام للدولة، فرانسيسكو باربوسا، إلى العاصمة كيتو، في محاولة يائسة لتشويه سمعة أراوز، عبر الترويج لأنباء انتشرت في صحف يمينية كولومبية في شأن تلقّي حملة المرشّح اليساري دعماً بقيمة 80 ألف دولار، قبل

> **يفضّل معسكر اليسار أن يخوض مرشّحه المعركة ضدّ لاسو عديم الشعبيّة بين الفقراء والمتّهم بالفساد**

إنها جاءت من زعيم محلّي لجماعة حرب العصابات الاشتراكية المعروفة بـ«جيش التحرير الوطني» (ELN)، التي تقاتل القوات الكولومبية. والتقى باربوسا، في الـ12 من الشهر الجاري، بنظيرته الإكوادورية، ديانا سالازار مندين، التي قال مكتبها لاحقاً إن «المدّعي العام الكولومبي قدّم لبلادها أدلّة على حدوث التحويلات في إطار التعاون المستمر بين الطرفين». وعزّز الإعلام المعادي لليسار في أميركا اللاتينية هذه الاتهامات بمقطع مصوّر يظهر فيه مقاتلون يساريون كولومبيون يعربون عن تأييدهم للمرشّح الاشتراكي الإكوادوري.

لكن الادّعاءات الكولومبية بدت ساذجة، إذ تبيّن لاحقاً أن القائد المتّهم بإرسال الأموال لأراوز قُتل قبل عدّة أشهر، وحتى قبل إعلان الأخير عزمه على خوض الانتخابات، فيما تأكّدت استحالة كون مقطع الفيديو قد التُقط في الأدغال الكولومبية، إذ ظهر فيه طائر نادر لا يوجد سوى في مناطق غرب الإكوادور، وأسلحة لا يستخدمها «جيش التحرير الوطني»، كما تضمّن عدّة أخطاء لغوية ونحوية تُظهر أجانب يتظاهرون بأنهم كولومبيون، وهو ما ذهبت إليه حتى صحيفة «ذا غارديان» البريطانية. ومع ذلك، فقد انتشرت تلك التلفيقات كما النار في الهشيم عبر الإكوادور وعدة دول مجاورة من خلال مواقع التواصل الاجتماعي، حيث تشارك يمينيون نشر أخبار كاذبة تزعم أن أراوز استبعد من المشاركة في الجولة الثانية بهدف إرباك الطبقة العاملة الإكوادورية التي تُشكّل القاعدة الانتخابية لليسار.

أراوز، من جهته، اتّهم حكومة الرئيس لينين مورينو بممارسة ضغوط ضدّه عبر نشر الأكاذيب والابتزاز، وتعهّد العمل مع الولايات المتحدة على إبعاده من الجولة المقبلة. وفي هذا السياق، عقد «المجلس الوطني للانتخابات»، الذي يسيطر عليه أتباع مورينو، اجتماعات مغلقة غير دستورية مع باقي المرشحين من دون دعوة الفائز بأعلى نسبة من الأصوات إلى حضورها. ويقول خبراء في الشؤون الإكوادورية إن تلك الاجتماعات تمحورت حول حثّ المرشّحَين الثاني والثالث - غييرمو لاسو، ويأكو بيريز - على التفاهم حول صيغة تضمن فوز أحدهما في جولة الانتخابات المقبلة، ومنع استرداد اليسار للسلطة. وكان الإعلان شبه النهائي لنتائج جولة 7 شباط أعطى أفضلية لبيريز للفوز بالمركز الثاني، قبل أن يعلَن عن فوز لاسو بفارق ضئيل (19,74% في مقابل 19,36)، وهو ما تسبّب في احتجاجات من قِبَل أنصار بيريز الذين طالبوا بإعادة فرز الأصوات تحت إشراف «منظّمة الدول الأميركية»، صاحبة الدور السيّئ في تغطية انقلابات أميركا اللاتينية. وعلى رغم إعلان انتقال المحافظ اليميني، غييرمو لاسو، إلى المنافسة في الجولة الثانية، يبدو أن الولايات المتحدة كانت تفضّل فوز بيريز بالمركز الثاني، إذ ترى فيه مرشّحاً على غرار بارك أوباما، نظراً إلى انحداره من أصول عرقيّة تعود إلى السكّان الأصليين للبلاد، بينما يفضّل معسكر اليسار أن يخوض مرشّحه المعركة ضدّ لاسو عديم الشعبية بين الفقراء والمتّهم بالفساد والحامل أجندة الأثرياء، فضلاً عن علاقته بالرئيس مورينو الذي تدنّت شعبيته إلى أقلّ من 8% قبيل إجراء الانتخابات الأخيرة، وتسبّبت في امتناعه عن خوضها.

سعت حملة تشهير تعتمد معلومات ملفّقة إلى ربط اسم أراوز بميليشيات يسارية كولومبية (أ ف ب)

تقديرات استخبارية إسرائيلية: انتخابات «أبو مازن» عرض مسرحي!

يحيى دبوق

هل تُجرى الانتخابات الفلسطينية كما هو مُخطّط لها؟ الاستخبارات الإسرائيلية تُقدّر أنها لن تجري، وترى أنّها مجرّد لعبةٍ أقدم عليها رئيس السلطة، محمود عباس، وتأمل أن تنتهي قريباً، كما بدأت. واحدة من أهمّ استراتيجيات إسرائيل وأكثرها جدوى في إدامة الاحتلال وإنهاء الحق الفلسطيني من دون أيّ تنازلات حتى ولو شكلية، هي ترسيخ الانقسام الداخلي بين الفلسطينيين؛ إذ لا مصلحة لدى تل أبيب في العودة إلى مرجعية واحدة عبر مؤسّسات السلطة التي تدير شؤون الضفة الغربية وقطاع غزة مع تمثيل توافقي للقطاعَين، وفقاً لسياسات إسرائيل، يُعدّ بقاء الانقسام، الذي تحرص عليه جيداً، مداماكاً رئيسياً في مسعاها إلى تجميد العملية السياسية، التي إن استؤنفت، والحال هذه، ستكون المفاوضات، وهو ما يؤمّن للاحتلال هدفاً بذاتها، أي المفاوضات لأجل المفاوضات، وهو ما يؤمّن للاحتلال تبييض صورته دولياً، بلا أيّ جدوى فعلية للفلسطينيين. على ذلك، يثير قرار إجراء الانتخابات الفلسطينية قلقاً لدى جهات التقدير الاستخباري في تل أبيب، وتبعاً لها، صاحب القرار السياسي، الذي يدرك أن إنهاء الانقسام الفلسطيني، في ظلّ تبدُّل الإدارة في واشنطن وبروز اختلاف في سياساتها عن تلك التي سبقتها، يُولّد تحدّيات سياسية داخلية وخارجية، كان الاحتلال معفيّاً منها طوال السنوات الماضية.

يدرك رأس المؤسّسة السياسية الحالي، والمقبل على ما يبدو، بنيامين نتنياهو، أن شركاءه في الائتلاف الحكومي المقبل، المُقدّر أن يكون يمينياً بين متطرّف وأكثر تطرّفاً، لن يسمحوا له بأن «يتنازل» وإن شكلياً للجانب الفلسطيني، بل يرفضون العملية السياسية نفسها والتفاوض وفقاً لها، وإن كان الهدف لدى نتنياهو، الذي يعرفونه جيداً، هو التفاوض لذاته. وإلى جانب ذلك التحدّي الذي لن يكون سهلاً وإن بدا قابلاً للتحديد النسبي والتسويف، أمام إسرائيل تحدّ من نوع آخر، وهو أكثر جدّية من الأوّل، إذ إن مشاركة حركة «حماس» في الانتخابات، وأيضاً إمكانية مشاركة آخرين من حركة «فتح» ممّن ينافسون عباس على رئاسة السلطة، مسألة لا تقتصر على الجانبين السياسي والدعائي فقط، بل ترتبط بهوية السلطة نفسها، واحتمال عودة غلبة «حماس» على المجلس التشريعي الفلسطيني، والتشويش على توجّهات السلطة والعلاقة مع الاحتلال والترتيبات الأمنية القائمة بين الجانبين، كما كانت عليه الأمور في الماضي، قبل الانقسام.

بناءً على ما تقدّم، لا يوجد في إسرائيل الرسمية اليوم من هو معنيّ بإجراء الانتخابات الفلسطينية. وأن تكون تل أبيب غير معنيّة بصيرورة فلسطينية، فإن ذلك يعني تلقائياً العمل على الحؤول دون أن تتحقّق. ومن هنا، يصبح مفهوماً استباق موعد الانتخابات عبر التقدير بأنها لن تجرى، وأن عباس غير معنيّ بإجرائها. ويُعدّ هذا التقدير مؤشّراً إلى ما سيلي، بغضّ النظر عن الجهة التي تعمل على إلغاء الانتخابات، ومن بينها إسرائيل.

تشير مصادر أمنية إسرائيلية إلى أن عباس «يرى الدعوة (إلى انتخابات) فرصة تمكّنه من جمع المال» (أ ف ب)

في تسريبات الإعلام العبري، التي تبدو أنها مُوجّهة، رجّحت مصادر أمنية إسرائيلية، لموقع «والا» الإخباري، أن تكون قضية الانتخابات مجرّد «عرض مسرحي» من قِبَل السلطة، مبدية شكوكها في ما إذا كان «أبو مازن» سيفي بما ألزم به نفسه، إذ إنه سيكون محكوماً بما تشير إليه استطلاعات الرأي والخشية من خسارة «فتح» أمام «حماس». وتسأل المصادر نفسها: «إذا كان الأمر كذلك، فما الذي يدفع أبو مازن (84 عاماً) إلى الحديث عن انتخابات؟»، لتجيب بـ«أنها محاولة منه لتخفيف ضغط كبار المسؤولين الفلسطينيين الذين يريدون تحسين وضعهم في السياق المستقبلي بعد رحيله». وذكر الموقع أن لدى الجيش الإسرائيلي تقديراً بأن الشارع الفلسطيني غير مهتمّ بإجراء انتخابات، وهو مشغول بتحصيل قوته اليومي ومحاربة فيروس «كورونا»، و«الإعلان عن انتخابات موجّهة للإدارة في واشنطن، إن يعتقد أبو مازن أنه بهذه الطريقة سيكون قادراً على تمهيد الطريق للحوار مع البيت الأبيض، بعد سنوات من الجمود مع الرئيس السابق دونالد ترامب، بل وربّما أيضاً استئناف التفاوض مع إسرائيل عبر وساطة أميركية».

> **أن تكون إسرائيل غير معنيّة بصيرورة فلسطينية، فإن ذلك يعني تلقائياً العمل على الحؤول دونها**

«حماس»، الأمر الذي يستدعي العمل على منع القيادي الأسير من حركة «فتح»، مروان البرغوثي، من الترشح للرئاسة ومنافسة «أبو مازن» كي لا يتسبّب ذلك بانقسام كبير لدى «فتح»، من شأنه أن يصبّ في مصلحة «حماس» في الانتخابات في الضفة الغربية، ويمكّنها من السيطرة على مؤسّسات السلطة، وهي نتيجة خطيرة بالنسبة إلى إسرائيل من الناحيتين الأمنية والسياسية.

بالنتيجة، يبدو التحدّي أمام الجانب الفلسطيني مركّباً، وهو يستدعي اليقظة السياسية وتجاوز الخلافات والاتحاد وراء ما أمكن من مشتركات، إذ لا مصلحة لإسرائيل في انتخابات من شأنها إنهاء الانقسام الذي تسعى إلى إدامته، فيما تبدو الانتخابات نفسها فرصة لأكثر من جهة فلسطينية وكيانات داخل الكيانات الحالية، فضلاً عن شخصيات، قدّمت من الآن أوراق اعتمادها و«إغراءاتها» لإسرائيل وحلفاء الكيان الجدد ممّن طبعوا معه، عبر برامج انتخابية تُعِد بتأمين شرعية رسمية للتطبيع، من خلال إنهاء الرفض الفلسطيني الرسمي له.

العالم

تقرير

مصر توسّع اتفاقيات الغاز مع إسرائيل

ضمن المساعي المصرية لإعادة التموضع عبر الملفّ الفلسطيني. زار وزير البترول المصري كلّاً من الضفة وفلسطين المحتلة من أجل توقيع مزيد من الاتفاقات، بما يخدم أجندة «منتدى شرق المتوسط» الذي تستضيف القاهرة مقرّه الإقليمي

القاهرة - **رمزي باشا**

مع أن العودة السريعة إلى طاولة المفاوضات بين الفلسطينيين والإسرائيليين لا تزال بعيدة المنال، خاصة في ظلّ تأجيل رئيس حكومة العدو بنيامين نتنياهو زيارته للقاهرة، رغم إصرار نظام عبد الفتاح السيسي عليها قريباً، خطت مصر خطوة أخرى في هذا الاتجاه، لكن بعيداً من الشقّ السياسي الذي يشمل الدفع بالانتخابات الفلسطينية ورعايتها. هذه المرّة كانت الوجهة الشقّ الاقتصادي المرتبط باتفاقات استخراج الغاز وتصديره من شرق المتوسط، وهو السبب الرئيس لزيارة وزير البترول المصري، طارق الملا، إلى كلّ من الضفة وفلسطين المحتلة أمس، وسط تحرّكات مصرية أخرى لتسريع الأمور العالقة.

الملا، الذي التقى نتنياهو، وقّع على اتفاقية لربط حقل «ليفاثيان» بوحدات إسالة الغاز الطبيعي في مصر عن طريق خطّ الأنابيب البحري، في خطوة تأتي ضمن المصرية القابضة للغازات الطبيعية» (إيجاس)، على أن تتولّى هذه الشركات تطوير الحقل والبنية التحتية اللازمة بما يُوفّر احتياجات الغاز للفلسطينيين، مع تصدير ما يزيد عن الحاجة المحلية.

> **تريد القاهرة تحريك الشقّ الاقتصادي إلى حين حلحلة أزمة المفاوضات**

وبالعودة إلى الاتفاق الجديد مع الإسرائيليين، وصف وزير الطاقة الإسرائيلي، يوفال شتاينتس، «منتدى الغاز» وتصدير الغاز إلى مصر بأنهما «أكبر تعاون اقتصادي بين القاهرة وتل أبيب منذ التوقيع على اتفاقية السلام قبل أكثر من 40 عاماً»، علماً بأن زيارة الملا هي الأولى لوزير مصري بخلاف وزير الخارجية منذ أكثر من 15 عاماً. وحظيت الزيارة بترحيب خاص من نتنياهو الذي طلب «إرسال تحيّاته إلى صديقه عبد الفتاح السيسي»، فيما يتواصل الترتيب لزيارة الأوّل للقاهرة، والتي قال رئيس الوزراء الإسرائيلي إنه يرغب في إتمامها قبل انتخابات «الكنيست» الشهر المقبل. ووفق المصادر المصرية، فإن زيارة أمس هدفها الأساسي «دعم جهود منتدى غاز شرق المتوسط الذي يضمّ الدول السبع المؤسّسة: مصر وفلسطين وإسرائيل وقبرص واليونان والأردن»، على أن يكون ذلك دافعاً خلفياً للشقّ السياسي من الرعاية المصرية للتفاوض لاحقاً، وهو ما يأمل السيسي أن يثبّته على كرسيّه تحسّباً منه لأيّ رغبة أميركية مستجدّة في إطاحته.

ليبيا

محاولة اغتيال باشاغا تربكُ المشهد السياسي

تعرّض وزير الداخلية في حكومة «الوفاق»، فتحي باشاغا، لمحاولة اغتيال في طرابلس أمس، وسط أنباء عن اشتباكات مسلّحة في مواقع عديدة بين قوات الأمن وميليشيات مسلّحة، في أعنف أحداث تشهدها العاصمة ومحيطها منذ التوصّل إلى قرار بوقف إطلاق النار في تشرين الأول/ أكتوبر الماضي. وبحسب رواية «الداخلية» الليبية، فإن سيارة مصفّحة فيها ثلاثة أشخاص اعترضت موكب باشاغا، لكن لم يتمكّن سائقها من الوصول إلى سيارة الوزير الذي يضمّ موكبه عشرين مركبة على الأقلّ. وفيما أصيب أحد حرّاسه بجروح، قُتل أحد المهاجمين وهو يحاول الفرار، وضُبط اثنان آخران.

> **تسلّم دبيبة 300 اسم ليختار من بينها وزراء حكومته الجديدة**

محاولة اغتيال الرجل، الذي كان مرشّحاً سابقاً لرئاسة الحكومة الجديدة لكنه لم يَفُز، تأتي في وقت يستعدّ فيه لمغادرة منصبه، خاصة مع اعتزامه الترشّح في الانتخابات المقبلة، ورفضه أيّ منصب في الحكومة الجديدة. ويرى كثيرون أن المحاولة تستبطن رسالة بأنه لن يُسمح بإخراج الميليشيات المنتشرة في طرابلس بمجرّد تشكيل الحكومة الجديدة، وهو التصوّر المطروح الآن ضمن التمهيد لإخراج المرتزقة. مع ذلك، ثمة تشكيك في جدّية المحاولة وطريقة ارتكابها. على أيّ حال، حظيت الحادثة بإدانات واسعة، منها بيانات للسفارة الأميركية والتيارات السياسية، وسط مطالبات بالكشف عن الواقفين خلفها سريعاً وتقديمهم إلى المحاكمة، فيما التزم باشاغا الصمت حتى كتابة التقرير.

ما حدث يعيد الكلام حول قدرة الأجهزة الأمنية في طرابلس على حفظ الأمن، خاصة أن موكب باشاغا هو الأكثر تأميناً بين الوزراء والمسؤولين منذ مدة طويلة، وسط مخاوف من أن تكون محاولة الاغتيال بداية لاضطرابات تعرقل المسارات السياسية التي تسير جيداً إلى الآن. كما تصبّ الحادثة في صالح المطالبين بجعل سرت عاصمة للحكم مؤقتاً، بعيداً من طرابلس التي تعاني من خلل أمني، ولا سيما مع تزايد الخلافات بين الميليشيات، التي لم تُحسم كثيراً من أمورها العالقة، ومنها مستحقّات مقاتليها والية دمجهم في الجهاز الأمني بعدما تضرّر كثيرون منهم أخيراً نتيجة تخفيض الرواتب.

سياسياً، وفي خطوة تمهّد لانعقاد البرلمان كاملاً للمرة الأولى منذ 2014، صارت سرت «جاهزة» وفق تأكيدات لجنة «5+5» العسكرية لاستقبال النواب من أجل منح الثقة لحكومة عبد الحميد دبيبة المنتخَبة عبر «ملتقى الحوار السياسي»، وسيعلن دبيبة تشكيلته الوزارية بحلول نهاية الشهر الحالي، وسط مفاوضات مكثّفة لاختيار الأسماء. وتعهّد رئيس الحكومة الجديدة بالعمل على اختيار شخصيات لديها قبول في مختلف المدن لتفادي أيّ انقسام محتمل في حكومته، لكن لا تزال الترشيحات غير معلومة من جرّاء السرّية في المشاورات الجارية، مع اتّساع قائمة الترشيحات إلى أكثر من ثلاثمئة اسم قُدّمت إلى الرجل بعد اللقاءات مع تيّارات عديدة.

ودخلت أطراف عربية على مسار المفاوضات الخاصة بتشكيل الحكومة، ولا سيما مصر والإمارات، مع مطالب بتشجيع الانتقال إلى سرت لتكون مقرّاً مؤقتاً للحكم، على أن تعود السلطة المنتخَبة في 24 كانون الأول/ديسمبر المقبل إلى العاصمة طرابلس، بعد إخراج الميليشيات منها وضبط السلاح، وهو المقترح الذي وعد رئيسا الوزراء و«المجلس الرئاسي» المنتخَبان بدراسته.

(الأخبار)

إشتراكات
إعلانات رسمية ومبوبة
وفيات
www.al-akhbar.com
الأخبار al-akhbar
هاتف 01-759500
فاكس 01-759597

وفيات

بالرضى والتسليم لمشيئته تعالى ننعى إليكم وفاة المرحومة
فريدة كبورة
أرملة المرحوم بديع أسعد الحلبي
والدة العميد ماهر الحلبي
قائد الشرطة القضائية
صُلّي على جثمانها أمس في مسقط رأسها المتين.
نظراً للظروف الصحية الراهنة وقرار مشيخة العقل والمشايخ الأجلاء تُقبل التعازي على الأرقام التالية:
العميد ماهر الحلبي 444004 – 03
مالك الحلبي 210218 – 03
لبنة الحلبي رافع 850789 – 76
الراضون بقضاء الله تعالى: آل الحلبي وعموم دروز المتين وعموم أهالي عين قنيا حاصبيا

إعلان
عن استدراج عروض
تُعلن وزارة العمل عن إجراء استدراج عروض لتلزيم مطبوعات لزوم وزارة العمل بطريقة استدراج العروض للعام 2021، وذلك في مبناها الكائن في الشياح – المشرفية يوم الخميس في 15 نيسان 2021 الساعة التاسعة صباحاً.
على من يرغب من أرباب المهنة الذين تتوفر فيهم المؤهلات اللازمة التقدم بعرضه ضمن أوقات الدوام الرسمي إلى ديوان وزارة العمل في فترة لا تتجاوز الساعة الثانية عشرة ظهراً من اخر يوم عمل يسبق تاريخ إجراء الاستدراج.
يمكن الإطلاع على دفتر الشروط والمستندات المطلوبة في قسم الموظفين والمحاسبة في وزارة العمل – الشياح، وعلى الموقع WWW.LABOR.GOV.LB.
18 شباط 2021
وزيرة العمل
لميا يمين
التكليف 60

إعادة
إعلان مناقصة عمومية
تُعلن بلدية بيروت مجدداً عن إجراء مناقصة عمومية عائدة لتلزيم تقديم وتركيب مواد لإصلاح النوافذ والأبواب في واجهات الأبنية المتضررة في مدينة بيروت.
وذلك في تمام الساعة العاشرة والنصف من صباح يوم الثلاثاء الواقع في 2021/3/16، في مقر المجلس البلدي الكائن في مركز القصر البلدي في وسط مدينة بيروت التجاري - شارع ويغان - الطابق الثاني، وذلك طبقاً لأوقات الدوام الرسمي.
ويمكن لمن يرغب الاشتراك في هذه المناقصة الاطلاع على دفتر الشروط العائد لها في مصلحة أمانة المجلس البلدي (الغرفة 226) على العنوان أعلاه، وذلك طبقاً لأوقات الدوام الرسمي.
تودع العروض خلال أوقات الدوام الرسمي في الصندوق الخاص الموجود في مصلحة أمانة المجلس البلدي، وذلك قبل الساعة الثانية عشرة من آخر يوم عمل يسبق اليوم المحدد لإجراء الصفقة.
بيروت في 11 شباط 2021
القاضي مروان عبود
محافظ مدينة بيروت
التكليف 47

إعلان عن مناقصة عمومية
في تمام الساعة الحادية عشرة قبل الظهر من يوم الأربعاء الواقع فيه 2021/3/24 تجري مؤسسة مياه بيروت وجبل لبنان مناقصة عمومية بطريقة الظرف المختوم عائدة لـ"تنفيذ تمديدات مائية وإنشاء خزان ومحطة ضخ في منطقة فارايا" وفقاً لدفتر الشروط الخاص الموضوع لهذه الغاية وذلك في المكتب الرئيسي الكائن في شارع سامي الصلح - ملك الشّداوي - بيروت.
يمكن لمن يرغب الاشتراك في هذه المناقصة الاطلاع والحصول على هذا الدفتر الاتصال بدائرة الصفقات والمشتريات في الطابق الأول من مركز المؤسسة الكائن في وادي خطار - الحازمية - قرب مستشفى قلب يسوع لقاء مبلغ /500,000/ل.ل. يدفع في صندوق المؤسسة لقاء إيصال يضم الى العرض.
تقدم العروض بالبد الى قلم المؤسسة الطابق الرابع في مهلة اقصاها الساعة الثانية عشرة من آخر يوم عمل يسبق الموعد المحدد لإجراء المناقصة.
يهمل العرض الذي يقدم بغير الطريقة المذكورة اعلاه، أو يصل بعد المدة المحددة.
بيروت في: 11 شباط 2021
المدير العام
الدكتور محمد كركي
التكليف 54

إعلان عن مناقصة عمومية
في تمام الساعة الثانية عشرة ظهراً من يوم الأربعاء الواقع فيه 2021/3/24 تجري مؤسسة مياه بيروت وجبل لبنان مناقصة عمومية بطريقة الظرف المختوم عائدة لـ"تنفيذ تمديدات مائية في منطقة لحفد - جبيل" وفقاً لدفتر الشروط الخاص الموضوع لهذه الغاية وذلك في المكتب الرئيسي الكائن في شارع سامي الصلح - ملك الشّداوي - بيروت.
يمكن لمن يرغب الاشتراك في هذه المناقصة الاطلاع والحصول على هذا الدفتر الاتصال بدائرة الصفقات والمشتريات في الطابق الأول من مركز المؤسسة الكائن في وادي خطار - الحازمية - قرب مستشفى قلب يسوع لقاء مبلغ /500,000/ل.ل. يدفع في صندوق المؤسسة لقاء إيصال يضم الى العرض.
تقدم العروض بالبد الى قلم المؤسسة الطابق الرابع في مهلة اقصاها الساعة الثانية عشرة من آخر يوم عمل يسبق الموعد المحدد لإجراء المناقصة.
يهمل العرض الذي يقدم بغير الطريقة المذكورة اعلاه، أو يصل بعد المدة المحددة.
بيروت في: 11 شباط 2021
المدير العام
الدكتور محمد كركي
التكليف 54

إعلان عن مناقصة عمومية
في تمام الساعة الثانية عشرة ظهراً من يوم الأربعاء الواقع فيه 2021/3/24 تجري مؤسسة مياه بيروت وجبل لبنان مناقصة عمومية بطريقة الظرف المختوم عائدة لـ"تنفيذ تمديدات مائية في منطقة لحفد - جبيل" وفقاً لدفتر الشروط الخاص الموضوع لهذه الغاية وذلك في المكتب الرئيسي الكائن في شارع سامي الصلح - ملك الشّداوي - بيروت.
يمكن لمن يرغب الاشتراك في هذه المناقصة الاطلاع والحصول على هذا الدفتر الاتصال بدائرة الصفقات والمشتريات في الطابق الأول من مركز المؤسسة الكائن في وادي خطار - الحازمية - قرب مستشفى قلب يسوع لقاء مبلغ /500,000/ل.ل. يدفع في صندوق المؤسسة لقاء إيصال يضم الى العرض.
تقدم العروض بالبد الى قلم المؤسسة الطابق الرابع في مهلة اقصاها الساعة الثانية عشرة من آخر يوم عمل يسبق الموعد. اجراء المناقصة ويرفض كل عرض يصل بعد هذا الموعد.
رئيس مجلس الإدارة
المدير العام
المهندس جان جبران
التكليف 56

إعلان
إجراء مناقصة عمومية لتلزيم تقديم لوازم مكتبية لعام 2021.
يجري الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي في مبناه الكائن في بيروت - شارع بغداد - كورنيش المزرعة في تمام الساعة العاشرة والنصف من يوم الثلاثاء الواقع فيه 2021/3/16 مناقصة عمومية بطريقة الظرف المختوم لتلزيم تقديم لوازم مكتبية لعام 2021.
يمكن الاطلاع على دفتر الشروط الموضوع لهذه الغاية في مكاتب المديرية الادارية للصندوق خلال أوقات الدوام الرسمي.
ترسل العروض في ظرف مختوم وتسلّم بالبد الى بريد المديرية الإدارية لقاء إيصال برقم وتاريخ وصول العرض على أن تصل قبل الساعة الثانية عشرة من آخر يوم عمل يسبق التاريخ المحدد لإجراء المناقصة.
يهمل العرض الذي يقدم بغير الطريقة المذكورة أعلاه، أو يصل بعد المدة المحددة.
بيروت في: 11 شباط 2021
المدير العام
الدكتور محمد كركي
التكليف 54

إعلان عن مناقصة عمومية
في تمام الساعة الثانية عشرة ظهراً من يوم الأربعاء الواقع فيه 2021/3/24 تجري مؤسسة مياه بيروت وجبل لبنان مناقصة عمومية بطريقة الظرف المختوم عائدة لـ"تنفيذ تمديدات مائية في منطقة لحفد - جبيل" وفقاً لدفتر الشروط الخاص الموضوع لهذه الغاية وذلك في المكتب الرئيسي الكائن في شارع سامي الصلح - ملك الشّداوي - بيروت.
يمكن لمن يرغب الاشتراك في هذه المناقصة الاطلاع والحصول على هذا الدفتر الاتصال بدائرة الصفقات والمشتريات في الطابق الأول من مركز المؤسسة الكائن في وادي خطار - الحازمية - قرب مستشفى قلب يسوع لقاء مبلغ /500,000/ل.ل. يدفع في صندوق المؤسسة لقاء إيصال يضم الى العرض.
تقدم العروض بالبد الى قلم المؤسسة الطابق الرابع في مهلة اقصاها الساعة الثانية عشرة من آخر يوم عمل يسبق الموعد. اجراء المناقصة ويرفض كل عرض يصل بعد هذا الموعد.
رئيس مجلس الإدارة
المدير العام
المهندس جان جبران
التكليف 56

إعادة
إعلان مناقصة عمومية
تُعلن بلدية بيروت مجدداً عن إجراء مناقصة عمومية عائدة لتلزيم أعمال رش المبيدات لمكافحة الحشرات والقوارض في مدينة بيروت.
وذلك في تمام الساعة الحادية عشرة من صباح يوم الثلاثاء الواقع في 2021/3/16، في مقر المجلس البلدي الكائن في مركز القصر البلدي في وسط مدينة بيروت التجاري - شارع ويغان - الطابق الثاني، وذلك طبقاً لأوقات الدوام الرسمي.
ويمكن لمن يرغب الاشتراك في هذه المناقصة الاطلاع على دفتر الشروط العائد لها في مصلحة أمانة المجلس البلدي (الغرفة 226) على العنوان أعلاه، وذلك طبقاً لأوقات الدوام الرسمي.
تودع العروض خلال أوقات الدوام الرسمي في الصندوق الخاص الموجود في مصلحة أمانة المجلس البلدي، وذلك قبل الساعة الثانية عشرة من آخر يوم عمل يسبق اليوم المحدد لإجراء الصفقة.
بيروت في 11 شباط 2021
القاضي مروان عبود
محافظ مدينة بيروت
التكليف 45

إعادة
إعلان مناقصة عمومية
تُعلن بلدية بيروت مجدداً عن إجراء مناقصة عمومية عائدة لتلزيم أعمال رش المبيدات لمكافحة الحشرات والقوارض في مدينة بيروت.
وذلك في تمام الساعة الحادية عشرة من صباح يوم الثلاثاء الواقع في 2021/3/16، في مقر المجلس البلدي الكائن في مركز القصر البلدي في وسط مدينة بيروت التجاري - شارع ويغان - الطابق الثاني، وذلك طبقاً لأوقات الدوام الرسمي.
ويمكن لمن يرغب الاشتراك في هذه المناقصة الاطلاع على دفتر الشروط العائد لها في مصلحة أمانة المجلس البلدي (الغرفة 226) على العنوان أعلاه، وذلك طبقاً لأوقات الدوام الرسمي.
تودع العروض خلال أوقات الدوام الرسمي في الصندوق الخاص الموجود في مصلحة أمانة المجلس البلدي، وذلك قبل الساعة الثانية عشرة من آخر يوم عمل يسبق اليوم المحدد لإجراء الصفقة.
بيروت في 11 شباط 2021
القاضي مروان عبود
محافظ مدينة بيروت
التكليف 47

إعلان عن مناقصة عمومية
في تمام الساعة الحادية عشرة قبل الظهر من يوم الأربعاء الواقع فيه 2021/3/24 تجري مؤسسة مياه بيروت وجبل لبنان مناقصة عمومية بطريقة الظرف المختوم عائدة لـ"تنفيذ تمديدات مائية وإنشاء خزان ومحطة ضخ في منطقة فاريا" وفقاً لدفتر الشروط الخاص الموضوع لهذه الغاية وذلك في المكتب الرئيسي الكائن في شارع سامي الصلح - ملك الشّداوي - بيروت.
يمكن لمن يرغب الاشتراك في هذه المناقصة الاطلاع والحصول على هذا الدفتر الاتصال بدائرة الصفقات والمشتريات في الطابق الأول من مركز المؤسسة الكائن في وادي خطار - الحازمية - قرب مستشفى قلب يسوع لقاء مبلغ /500,000/ل.ل. يدفع في صندوق المؤسسة لقاء إيصال يضم الى العرض.
تقدم العروض بالبد الى قلم المؤسسة الطابق الرابع في مهلة اقصاها الساعة الثانية عشرة من آخر يوم عمل يسبق الموعد. اجراء المناقصة ويرفض كل عرض يصل بعد هذا الموعد.
رئيس مجلس الإدارة
المدير العام
المهندس جان جبران
التكليف 56

فرصة عمل للطلاب
إذا كنت طالباً/طالبة جامعيّاً من أصدقاء «الأخبار»، وتبحث عن فرصة لدخل اضافي او جديد، يهمنا ابلاغك بان إدارة التسويق في «الأخبار» تبحث عن مندوبين/مندوبات لبيع الاشتراكات.
لمن يهمّه الأمر التواصل عبر البريد الالكتروني
hr@al-akhbar.com
أو الاتصال على الهاتف 01/759500

إعلانات رسمية

استراحة

كلمات متقاطعة 3674

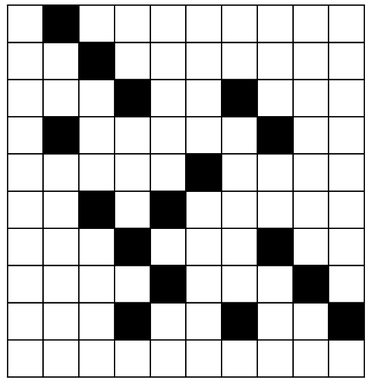

أفقيا
1- مضيق بين البحر الأسود وبحر مرمرة – 2- مدينة أوسترالية – ضمير متصل – 3- ينفخ الثّعبان من فيه – كل عمل مبدع – حقير وقبيح – 4- للنفي – مدينة بلجيكية – 5- لاعب كرة قدم برازيلي سابق – ملك الهون إشتهر بغزواته البربرية – 6- قناة في أميركا الشمالية – للتعريف – 7- دقّ وفت وسحق – طائر شبيه بالحجل – فريق غنّائي سويدي معتزل – 8- قطع البلاد – مرقب الحرّاس – 9- نوتة موسيقية – مضمون الرسالة – كرباج – 10- شركة طيران المانية

عمودياً
1- مؤلف قصصي فرنسي راحل – 2- قائد وسياسي فرنسي حارب في سبيل إستقلال الولايات المتحدة واشترك بالثورة الفرنسية – نوتة موسيقية – 3- من الفاكهة – تعب وأعيا – بطن الأرض – 4- تهيّأ للحملة في الحرب – ماركة سيارات – 5- عاصمة جزر فيجي – مزنّا – 6- دولة أوروبية – كلمة بمعنى أسكت – 7- واحد بالأجنبية – ضرب – 8- جدّي باللغة العامية – خلاف أسوأ – 9- ضمير منفصل – مضيق في المحيط الهادي بين جزيرتي هوكايدو وسخالين – 10- فنان لبناني من أغانيه «قصة وطن»

حلول الشبكة السابقة

أفقيا
1- أبو تمام – صك – 2- بايكال – 3- نُفُل – هيثرو – 4- أيّد – سندباد – 5- وداد – 6- رازلم – بترا – 7- ور – خوار – مش – 8- ميغ – قبليّ – 9- يحوّش – روح – 10- الإستقرار

عمودياً
1- إبن الرومي – 2- بالي – أريحا – 3- وينذوز – غول – 4- تكلّ – دلخ – شا – 5- ما – ساموا – 6- الهند – رت – 7- يد – برقوق – 8- إثبات – بحر – 9- را – رمل – 10- كلوديا شيفر

3674 sudoku

1		3	9	4	7			
				8		4	3	6
8	4	5						
	2		6	9				
	8	1				6	9	
				5	4		1	
						7	5	8
6	9	4		7				
			3	1	2	9		

شروط اللعبة
هذه الشبكة مكوّنة من 9 مربعات كبيرة وكل مربع كبير مقسّم إلى 9 خانات صغيرة. من شروط اللعبة وضع الأرقام من 1 إلى 9 ضمن الخانات بحيث لا يتكرر الرقم في كل مربع كبير وفي كل خط أفقي أوعمودي.

حل الشبكة 3673

2	7	6	4	5	3	8	1	9
1	3	5	6	9	8	2	4	7
4	9	8	7	1	2	3	6	5
7	2	4	3	6	9	5	8	1
6	1	9	8	4	5	7	2	3
8	5	3	2	7	1	6	9	4
9	6	2	1	3	7	4	5	8
3	8	1	5	2	4	9	7	6
5	4	7	9	8	6	1	3	2

مشاهير 3674

11	10	9	8	7	6	5	4	3	2	1

مغنية وممثلة مصرية لها نكهة خاصة في صوتها. التقت الموسيقار الراحل محمد عبد الوهاب في لحن « كل دا كان ليه » لتتوالى بعدها أعمالها الفنية الناجحة
11+9+5+8+6+3 = تبرر الوسيلة ■ 5+6+8+7+1 = في الشجرة ■ 4+10+2 = اناء من خزف

إعداد
نعوم مسعود

حل الشبكة الماضية: **يوسف الشلفون**

سينما

فكاهة وتشويق وجرعة من العنف

«أهتم كثيراً» لجي بلاكسن: الرأسمالية مصنع الوحوش الكاسرة

شفيق طبارة

«أهتمّ كثيراً» (2020) الذي طُرح أخيراً على نتفليكس، هو مواجهة بين شخوص، يقلّل جشعهم الذي لا يعرف حدوداً، من قيمة كل مواصفاتهم الإنسانية. لا يترك الفيلم مجالاً آخر غير مرجعيتهم الذاتية المطلقة اللامحدودة. لكنه يخفق إلى حد بعيد في اقتناص فرصة انتقاد النظام الاجتماعي،

> حقائق مروّعة عن سوء معاملة كبار السنّ من قبل النظام الاجتماعي

الذي يخدم الفيلم كإطار ساخر. مع ذلك، من الصعب عدم الاستمتاع بالقصة القاسية التي يعرضها الفيلم. بخاصة في النصف الأول. من خلالها، تمكّن المخرج جي بلاكسن من تحويل انتباه الجمهور إلى الفكاهة مع التشويق وبعض العنف. مارلا غريسون (روزاموند بايك)، صاحبة شركة مربحة قانونية تماماً، تعيّنها المحكمة بصفتها وصية على المسنّين، ووظيفتها هي الاعتناء بالصحة الجسدية والعقلية والمالية لعملائها. جنباً إلى جنب مع شريكتها العاطفية والمهنية فران (إيرّا غونزاليس)، لديهما مخطط لجعل الرجال والنساء المسنّين يقعون في براثنهما، حتى تتمكنا من الاحتفاظ بكل الأموال التي جنوها طوال عمرهم. كان كل شيء يمشي على الطريق الصحيح لكلتيْهما، حتى أصبحت مارلا وصيّة على العجوزة الثرية جينيفر (ديان ويست)، التي تربطها صلات بعصابات سرية.

كان يمكن للفيلم أن يكون هجاءً ذكياً وحاداً للنظام الاجتماعي. النصف الأول يعمل بشكل جيد، مع القليل من التوتر والشدة. في النصف الثاني، تبدأ التناقضات تتراكم، بعضها فوق بعض، وتُغرق الفيلم في دوامة من الأنماط الاجتماعية والحشو. أخطأ الفيلم في عدم الحفاظ على التناغم بين الشخصيات والمواقف في النصف الثاني، ما ولّد انطباعاً بأنّ المخرج والكاتب جي بلاكسون كان يركز على تطوير حوارات مضحكة ومواقف غير منطقية، وأنيقة نوعاً ما، إلى درجة أنه نسي الحفاظ على الاتساق في ما بينها. هذا ما جعل الفيلم بروفةً ساخرة او تمريناً على أسلوب ما. ولكنه نجح إلى حد ما، بما يمثله الفيلم. «أنا أهتمّ» لا يتعلق بما يحدث كثيراً مع شخصياته، لكنه يتعلق بالصورة التي تمثّلها هذه الشخصيات في مجتمع فاسد ورأسمالي. في النهاية، نستمتع بمشاهدة «أنا أهتم»، الذي يعرض حقائق مروّعة عن سوء معاملة كبار السنّ من قبل النظام الاجتماعي. لكنه في الوقت نفسه يضيع في منتصفه، ويفقد الإثارة ويتحوّل إلى شيء مألوف ومعلّب.

الفيلم جاهزٌ ليكون على قائمة أكثر عشرة أفلام مشاهدةً على نتفليكس.

Care A lot | على نتفليكس

ذاكرة الفنّ السابع

ثلاثون عاماً على «صمت الحملان»

هانيبال ليكتر... وجه أميركا المضطرب

لعقود من الزمن، درس قطاعا علم النفس والفلسفة، العقل البشري، بحثاً عن أسباب يمكن أن تبرر مواقف وسلوكيات متنوّعة معينة، ووُضع مجرمون بارزون، وجرائمهم تحت مجهر مراكز الدراسات والأبحاث. كما لو كان الإنسان نفسه هو المفتاح لفهم أنفسية آخر. البردة التي يرتكب بها كثيرون فظائعهم، تلفت الانتباه، مثل حلقة لا نهاية لها ولا حل. من خلال هذا السياق، يؤسس المخرج الأميركي جوناثان ديم سرد فيلمه «صمت الحملان» (1991). يرسم ديم في شريطه ـ المقتبس عن رواية توماس هاريس ـ الصورة النفسية والفلسفية لمجتمع مريض بشدة، من

> السبب الرئيسي لشهرة الفيلم هو في بطليه جودي فوستر وأنتوني هوبكنز

القتل المتسلسل، إلى أكل لحم البشر. من وجهة نظر ديم، فإنّ أميركا في حقبة ما بعد ريغان، تعبّر عن نفسها بالعنف، مثل سرطان خبيث في مراحله النهائية. في الدقائق العشرين الأولى، يعرض الفيلم موضوعاته أمامنا ويوضحها: الإثارة، التشويق، الوعي النفسي، الإثارة الجنسية، البحث عن قاتل، امرأة في عالم من الرجال، والازدواجية بين الوحش والإنسان الذي يمثله هانيبال ليكتر.

للقبض على قاتل متسلسل مجنون يتمتع بسلخ ضحاياه، تعتمد كلاريس ستارلينغ (جودي فوستر) العميلة في مكتب التحقيقات الفيدرالي على مساعدة هانيبال ليكتر (أنتوني هوبكنز)، الطبيب النفسي اللامع، والقاتل المتسلسل وآكل لحم البشر المسجون. «صمت الحملان» هو إحدى الحالات التي يكون فيها عنوان الفيلم، هو بدوره موضوعه الرئيسي. في هذه الحالة، فإن الحملان التي يجب إسكاتها لكلاريس، والشخص الذي سوف يساعدها في إخراج تلك الصدمة من داخلها، سيكون عدوّها الفكري: الدكتور هانيبال ليكتر. هذه العلاقة النفسية المريضة بين كلاريس وهانيبال التي تسبح في وحل التناوب المعقّد بين النفور والانبهار، هي العمود الفقري للفيلم. الأحاديث الفيدرالي على مساعدة هانيبال ليكتر (أنتوني هوبكنز)، الطبيب النفسي اللامع، والقاتل المتسلسل وآكل لحم البشر المسجون. «صمت الحملان» هو إحدى الحالات التي يكون فيها عنوان الفيلم، هو بدوره موضوعه الرئيسي. في هذه الحالة، فإن الحملان التي يجب إسكاتها لكلاريس، والشخص الذي سوف يساعدها في إخراج تلك الصدمة من داخلها، سيكون عدوّها الفكري: الدكتور هانيبال ليكتر. هذه العلاقة النفسية المريضة بين كلاريس وهانيبال التي تسبح في وحل التناوب المعقّد بين النفور والانبهار، هي العمود الفقري للفيلم. الأحاديث والعبارات التي نسمعها من الاثنين، تهاجم مخاوفنا البدائية وتجعلنا نواجهها، ما يضعنا طوال مدة الشريط في موقف دفاعي عندما يكون وجها الاثنين على الشاشة.

جوناثان ديم (1944 – 2017) كان نادراً ما يظهر في هوليوود. كان يملك أسلوباً خاصاً. مخرج سينمائي مال دائماً إلى الفيلم الوثائقي، الذي لم يتخلّ عنه حتى في أفضل أفلامه الخيالية. كان يعرض دائماً، الجزء الاجتماعي الأكثر رعباً وتعصباً لأميركا، ويُظهر نظاماً سياسياً مرعباً تهيمن عليه الشركات الكبرى ولا يعد فيه السياسيون أكثر من كائنات «زومبي» بسيطة تسترشد بالمصالح المالية. هذا الميل نحو الفيدرالي على مساعدة هانيبال ليكتر (أنتوني هوبكنز)، الطبيب النفسي اللامع، والقاتل المتسلسل وآكل لحم البشر المسجون. «صمت الحملان» هو إحدى الحالات التي يكون فيها عنوان الفيلم، هو بدوره موضوعه الرئيسي. في هذه الحالة، فإن الحملان التي يجب إسكاتها لكلاريس، والشخص الذي سوف يساعدها في إخراج تلك الصدمة من داخلها، سيكون عدوّها الفكري: الدكتور هانيبال ليكتر. هذه العلاقة النفسية المريضة بين كلاريس وهانيبال التي تسبح في وحل التناوب المعقّد بين النفور والانبهار، هي العمود الفقري للفيلم. الأحاديث والعبارات التي نسمعها من الاثنين، تهاجم مخاوفنا البدائية وتجعلنا نواجهها، ما يضعنا طوال مدة الشريط في موقف دفاعي عندما يكون وجها الاثنين على الشاشة.

جوناثان ديم (1944 – 2017) كان نادراً ما يظهر في هوليوود. كان يملك أسلوباً خاصاً. مخرج سينمائي مال دائماً إلى الفيلم الوثائقي، الذي لم يتخلّ عنه حتى في أفضل أفلامه الخيالية. كان يعرض دائماً، الجزء الاجتماعي الأكثر رعباً وتعصباً لأميركا، ويُظهر نظاماً سياسياً مرعباً تهيمن عليه الشركات الكبرى ولا يعد فيه السياسيون أكثر من كائنات «زومبي» بسيطة تسترشد بالمصالح المالية. هذا الميل نحو الفيلم الوثائقي، كان حاضراً جداً في «صمت الحملان»، خاصة عندما يتعلق الأمر بإظهار المواجهة الفكرية الشريط في موقف دفاعي عندما يكون وجها الاثنين على الشاشة.

جوناثان ديم (1944 – 2017) كان نادراً ما يظهر في هوليوود. كان يملك أسلوباً خاصاً. مخرج سينمائي مال دائماً إلى الفيلم الوثائقي، الذي لم يتخلّ عنه حتى في أفضل أفلامه الخيالية. كان يعرض دائماً، الجزء الاجتماعي الأكثر رعباً وتعصباً لأميركا، ويُظهر نظاماً سياسياً مرعباً تهيمن عليه الشركات الكبرى ولا يعد فيه السياسيون أكثر من كائنات «زومبي» بسيطة تسترشد بالمصالح المالية. هذا الميل نحو الفيدرالي على مساعدة هانيبال ليكتر (أنتوني هوبكنز)، الطبيب النفسي اللامع، والقاتل المتسلسل وآكل لحم البشر المسجون. «صمت الحملان» هو إحدى الحالات التي يكون فيها عنوان الفيلم، هو بدوره موضوعه الرئيسي. في هذه الحالة، فإن الحملان التي يجب إسكاتها لكلاريس، والشخص الذي سوف يساعدها في إخراج تلك الصدمة من داخلها، سيكون عدوّها الفكري: الدكتور هانيبال ليكتر. هذه العلاقة النفسية المريضة بين كلاريس وهانيبال التي تسبح في وحل التناوب المعقّد بين النفور والانبهار، هي العمود الفقري للفيلم. الأحاديث والعبارات التي نسمعها من الاثنين، تهاجم مخاوفنا البدائية وتجعلنا نواجهها، ما يضعنا طوال مدة الشريط في موقف دفاعي عندما يكون وجها الاثنين على الشاشة.

جوناثان ديم (1944 – 2017) كان نادراً ما يظهر في هوليوود. كان يملك أسلوباً خاصاً. مخرج سينمائي مال دائماً إلى الفيلم الوثائقي، الذي لم يتخلّ عنه حتى في أفضل أفلامه الخيالية. كان يعرض دائماً، الجزء الاجتماعي الأكثر رعباً وتعصباً لأميركا، ويُظهر نظاماً سياسياً مرعباً تهيمن عليه الشركات الكبرى ولا يعد فيه السياسيون أكثر من كائنات «زومبي» بسيطة تسترشد بالمصالح المالية. هذا الميل نحو معاصراً هو في بطليه: كلاريس ستارلينغ وهانيبال ليكتر، وفي جميع جوانب العلاقة بين الاثنين. منذ اللحظة التي يتواجه فيها كلاريس وليكتر للمرة الأولى، يبدأ إسقاط لعبة التلاعب وأجواء التشويق، مدفوعة ببيئة شبه خانقة ومشاعر غريبة تعيش في المكان. في الوقت نفسه الذي صُدمت فيه الشرطية الشابة بمناظر جلادها وبرودته، كانت مفتونة بهذا المخلوق الذي يحاول التلاعب بالوضع برمّته. الأداء القوي والعاطفي لجودي فوستر خلق شخصية العميلة كلاريس، والتقطت جميع شياطين وطموحات ستارلينغ. وبالمثل، لم يتردد أنطوني هوبكينز في الانغماس في شخصية ليكتر، واستخدم أساليب تمثيلية مزعجة ومرتجلة، بما في ذلك الاستهزاء العفوي بشخصية فوستر. من خلال نظرة ثابتة وفارغة منه فقط، يمكننا رؤية شخصية معقّدة ومتلاعبة. يغمسنا الفيلم في ماضي كلاريس وذكرياتها البعيدة. وعلى الرغم من أننا نراها قوية، لا يزال بإمكاننا ملاحظة هشاشة الطفولة المضطربة. يقلب ليكتر السيناريو ويقتطف من كلاريس ذكرياتها القاسية. «صمت الحملان» عمل غامض، قدّم جوانب اجتماعية نادراً ما يتم تناولها في هوليوود. فيلم بجودة سردية متماسكة ومبتكرة. عرف ديم كيفية الإفادة من الثراء السردي، ليخلق على شاشة السينما صورة مليئة بالفكر والإثارة.

شفيق...

The Silence of the Lambs | على نتفليكس

zoom

ماذا تتوقع عندما تتولى هوليوود إنتاج فيلم عن الرئيس فريد هامبتون قائد تنظيم «الفهود السود» في شيكاغو الذي اغتالته عام 1969 فرقة من مكتب التحقيق الفيدرالي وشرطة شيكاغو وهو نائم في سريره؟ Judas and the Black Messiah ذو محتوى هزيل لا يرتقي الى جمال التجربة التحررية الثورية الأنقى في تاريخ الحرب العرقية في الولايات المتحدة المفتوحة منذ 400 عام. الفيلم لا يكشف قبح العمى الإيديولوجي للنخبة الحاكمة في إمبراطورية «روما الجديدة». بل يستحيل حكاية ساذجة عن يهوذا الخائن. لا عن الرجل الذي اتخذ قرار بتصفيته من قبل اعلى المستويات في السلطة الأميركية خوفاً من تحوله الى فلاديمير لينين أسود يقود نضال الطبقة العاملة في شيكاغو

اغتيال فريد هامبتون قائد «الفهود السّود» بتوقيع هوليوود

«المسيح الأسود» بعيون الإسخريوطي!

سعيد محمّد

«ربمّا تكون أعلى مظاهر الهيمنة قُدرتها على السّواري عن الأنظار» (ميشيل-ولف تروليت 1949 – 2012) التاريخ يكتبه المهيمنون. تحدّث فوكو - مستنداً إلى ماركس - عن تمظهر القوّة (أي الهيمنة بالتعبير الغرامشيّ) في احتكارها (العمليّ) للقدرة على السّرد كوسيلة لإنتاج التاريخ نفسه، بغضّ النظر عن الأحداث الحقيقيّة التي خرجت عن الذاكرة الحيّة للبشر وأصبحت في عهدة الماضي. لكنّ الهيمنة تظلّ دائماً خفيّة تمارس سلطتها الطاغية من خلف الكواليس، إلى درجة أن تحليلها يكاد يكون متعذّراً، لكنّها موجودة في كل لحظة: في مكان سكنك، وعلى طاولة طعامك، وفي مجال عملك (أو تبطّلك)، في الكتب التي تقرأها، وبالتأكيد أيضاً في الأفلام التي تشاهدها.

تتذكّر ذلك ـ إن كنت نسيته لحظة ـ عندما يكون «أهم منتج هوليوودي في العام» وفق الصحافة الأميركية، هذا الفيلم الوثائقي، الذي يتابع مكرّساً للرّيس فريد هامبتون (تشيرمان فريد) الثوريّ الماركسيّ اللينينيّ وقائد تنظيم «الفهود السّود» في إلينوي (شيكاغو) الذي اغتالته (عام 1969) فرقة خاصة مشتركة من مكتب التحقيق الفيدرالي وشرطة شيكاغو وهو نائم في سريره.

كان تنظيم «الفهود السود» (تأسّس في أوكلاند عام 1966) بالنسبة إلى النّخبة الحاكمة في واشنطن «أخطر على الولايات المتحدة من الصين وروسيا» لأنّه اقترب من حدود كسر لعبة الهويّات العرقيّة المتناقضة (البيض ضد الملوّنين، والملوّنون في ما بينهم) التي توظفها الإمبراطوريّة لشلّ الطبقة العاملة الأميركيّة وصرف أنظارها عن الصراع الطبقي، عبر تأسيسه منصة ثوريّة تهتدي بالماركسيّة اللينينية وتفتح الباب مشرعاً لتوحيد جهود كل المستضعفين، بغضّ النظر عن لون بشرتهم وأصولهم ومنابتهم في مواجهة العدو الحقيقي: النّخبة الرأسماليّة. منصّة امتلكت أيضاً رؤية واضحة بشأن أسلوب التغيير: تفكيك المنظومة الرأسمالية. لذا، كان القرار حاسماً وصريحاً في واشنطن (إدارة الرئيس ريتشارد نيكسون ومديره للتحقيقات الفيدرالية جون إدغار هوفر): يجب إنهاء هذه الحالة الثوريّة قبل تفاقمها إلى ثورة شعبيّة تامّة، وبكل الأدوات المتاحة بلا قيود. وهكذا انطلق مشروع «كوينتلبرو» الذي كان أكبر جهد منظّم في تاريخ الدولة الأميركيّة لاختراق الجماعات المحلية (التخريبية). وأمكن للسلطات تصفية قادة الفهود السود بالاغتيال واحداً واحداً، وتلفيق التهم للصف الثاني وزجّه في السجون بأحكام مضاعفة بحيث لا يخرج أحد منهم حيّاً.

فريد هامبتون قائد «الفهود السود» في فرع الينوي شيكاغو كان أحد أهم المستهدفين، ليس فقط لكاريزماه الهائلة وهو لمّا يبلغ العشرين من العمر، بل لموهبته العبقرية في القيادة والتنظيم، وقدرته الاستثنائيّة على توعية الجماهير، بوضوح ساطع، عن أسباب أوجاعها ومن خلال فضح التشابك بين العنصريّة العرقيّة وجشع رأس المال والإمبرياليّة بلغة مفهومة للعوام والشبّان والبسطاء. لقد كان مثقّفاً عضوياً منتمياً إلى طبقته ومن طراز رفيع، لكن خطورته على النظام بلغت أوجها بعدما نجح في كسر العداوات والحواجز بين الفئات المتصارعة على الأرض في الولاية وبناء تحالف طبقي (عُرف بـ«قوس قزح») جمع بين الفهود السود، و«منظمة الوطنيين الشباب اليساريين»، ومعظمهم من ذوي البشرة البيضاء، و«اللوردات الشباب» وهو تنظيم يدافع عن حقوق الأقليّة البورتوريكية، كما بعض تيارات وجماعات مؤثّرة من الأقليّات السوداء واللاتينيّة في أجواء التململ التي أصابت الشعب الأميركي بشأن حرب فيتنام (1955 – 1975) وتصاعد حركة الحقوق المدنيّة والمرارة من اغتيال مالكولم إكس. لقد كان المجتمع الأميركي وقتها كما مرجل يغلي. ويعكس الصورة التي كانت تروّج لها السلطات عن «الفهود السود» كإرهابيين لا يتورّعون عن استخدام السلاح وتنفيذ الاغتيالات، فإن قوّة الرّيس فريد كانت في تركيز العمل اليومي للتنظيم (سوى مهمات التوعية والتنوير) على توفير ما امتنعت الدولة عن تقديمه للتجمعات الحضريّة للفقراء من وجبات إفطار مجانية للصغار، وعيادات طبيّة عامّة، وتسيير دوريات لمنع الاعتداءات (المتكررة) على الأقليّات ولجم العنف في أحيائها.

وبالفعل، ومن خلال عملائها المزروعين داخل التنظيم، تم رصد وجود الرّيس فريد في شقّة مع عدد من رفاقه، ونفّذت وحدة خاصة من قوة مشتركة من مكتب التحقيقات الفيدرالي وشرطة الولاية، هجوماً غادراً بالأسلحة الرشاشة قبيل فجر الرابع من كانون الأوّل (ديسمبر) 1969 بقليل.

ادّعت السلطات وقتها بأن القوة التي حضرت لتنفيذ أمر تفتيش عن أسلحة غير قانونية تعرّضت لإطلاق نار من دون تحذير، ما دفعها إلى الرد. أمر تسبّب في مقتل الرّيس فريد (بينما كان نائماً في سريره وكان عمره حينذاك 21 عاماً) ورفيقه مايك كلارك (22 عاماً)، وإصابة بقيّة الموجودين في الشقّة بمن فيهم صديقته (كانت حاملاً بابنه الوحيد). لكنّ تحقيقاً لاحقاً توصّل إلى أنّ القوّة المهاجمة بادرت إلى شنّ هجوم وأطلقت ما مجموعه 99 طلقة مدفع رشاش مقابل رصاصة واحدة يتيمة أطلقها أحد الفهود من مسدسه الشخصي. وقد أظهرت وثائق كُشف عنها لاحقاً أن هوفر شخصيّاً أصدر الأوامر بتصفية الرّيس فريد، وأن مكتب التحقيقات قدّم بالفعل مكافأة مجزية للمخبر أونيل مقابل المعلومات التي أدت إلى تحديد موقع الشقة. ومع ذلك، رفضت هيئة المحلفين الفيدرالية الكبرى توجيه الاتهام إلى أي شخص محدد متورط في جريمة الدولة هذه، ووافقت السلطات في النهاية على دفع 1,85 مليون دولار لأسرتي هامبتون وكلارك وجرحى عمليّة المداهمة الغادرة كتعويضات لإغلاق القضيّة.

بالطبع، كان تأثير تغييب القادة دراماتيكياً على التنظيم الذي ما لبث أن أخرج عنوة من الجغرافيا والتاريخ معاً، فكأنّه لم يكن. ولذا يعرف الأميركي العادي اليوم عن الغزو الأميركي للعراق أكثر بكثير مما يعرفه عن تاريخ نضالات السود والفقراء داخل الولايات المتحدة ذاتها، فيما يقتصر حضور السود في الثقافة العامة على أسماء هادئة النظام وكانت بشكل أو آخر جزءاً منه: فريدريك دوغلاس، مارتن لوثر كينغ الابن أو بالطبع طاقم «قرود الترفيه» من مغنيات ورياضيين وما شابه.

هوليوود، مصنع البروباغندا الأميركي الأوّل، صمتت خمسين عاماً عن قضيّة «الفهود السود» ومسألة العنصريّة العرقيّة عموماً. وهي إن اضطرت، قدّمت أعمالاً تحكي قصص الأميركيين السود من وجهة نظر البيض. الأعمال الدرامية الحائزة جوائز أوسكار مثلاً وبدلاً من استكشاف دواخل الشخصيات السوداء وصراعاتها الوجوديّة، توجهه إلى جمهور أبيض وتلقي

> الفيلم أقرب إلى منتجات تسليع الشخصيات الثورية وتحويلها إلى رموز ومواد استهلاكية

عليهم دروساً في كيفية إدارة حضورهم – كبيض – بينما هم على مقربة من السواد: «الجانب الأعمى» The Blind Side (الأم البيضاء بالتبني تقوم بمساعدة لاعب كرة القدم الأسود)، «المساعدة» The Help (صحافي أبيض يستيقظ ضميره على المظالم التي يتعرض لها السود) أو «الكتاب الأخضر» Green Book (سائق أبيض يساعد عازف البيانو الأسود). الاستثناء الوحيد ربّما كان سيرة مالكوم إكس بتوقيع المخرج سبايك لي (1992). فلمْ يتم اليوم استدعاء حكاية الرّيس فريد تحديداً في فيلم موجّه إلى السوق الأميركي الرئيسي مثل Judas and the Black Messiah (أطلق في 12 الشهر الحالي في عدد من صالات السينما كما يتوافر على منصّة الستريمينغ HBO Max وتتولى توزيعه وورنر بروذرز)؟

لقد أدّى القتل العلني لجورج فلويد على أيدي الشرطة الأميركيّة إلى صدمة في أوساط الأقليّة السوداء وأنتج موجة احتجاجات هي الأوسع منذ عقود، وبدأ كثير من الشبان السود – والبيض أيضاً - إلى التوصل إلى قناعات مطابقة لما توصل إليه «الفهود السود»: العنصريّة العرقيّة ضد السود سمة مركزيّة في تكوين النظام الرأسمالي الأميركي، وليست علة عابرة يمكن معالجتها بالإصلاحات والتعيينات الانتقائيّة لبعض الأفراد الملوّنين في مناصب عالية بارزة، بما فيها منصب الرئيس الأميركي نفسه. شرع كثيرون باستكشاف التراث الثوري لأبطال مرحلة الستينيات ومنهم القائد الشهيد فريد هامبتون. هوليوود أرادت أن تؤثر في مجرى النقاش العام عبر تقديم Judas and the Black Messiah والرسالة دائماً التأكيد على عبثيّة التغيير (الثوري)، وأن العنف المتبادل معركة خاسرة للطبقة العاملة – وكل المستضعفين – ولأفراد المنخرطين فيه والمحيطين بهم ممن فيهم المخبرون والعملاء.

الفيلم (إخراج شاكا كينغ) يتمحور حول حادثة اغتيال الرّيس فريد (يلعب دوره دانيال كالويا)، والتحضيرات المتعلقة بها، وتحديداً دور مخبر السلطات ويليام أونيل (ليكيث ستانفيلد) الذي كان نجح في التغلغل داخل التنظيم وتولّى دور سائق القائد ومسؤول أمنه. وهكذا يصمت الفيلم عن الجوانب الإنسانية التي شكلت تجربة الرّيس المغدور، وتأثيره البالغ في تطوّر الحالة الثوريّة في المدينة، وتكتفي بإظهاره خطيباً بارعاً يستخدم الشعارات لإثارة حماس أتباعه. حتى العلاقة الرومانسيّة التي جمعته ببيبورا جونسون (دومينيك فيشبك) بدت ضعيفة ومفتقدة للدفء، فيما الجزء الأكبر من وقت الشريط المهلهل يتركّز على شخصيّة المخبر، ما يوازي بهذا الإصرار الوسواسي في القصّة التقليديّة لخيانته عيسى الناصري وتسليمه للغزاة الرومان، ووجهة نظره عن الأحداث. فلا نحن نحصل على تعقيدات وجماليّات التجربة التحرريّة الثوريّة الأنقى في تاريخ الحرب العرقيّة في الولايات المتحدّة المفتوحة منذ 400 عام، ولا نسبر قبح العمى الإيديولوجي للنخبة الحاكمة في الإمبراطوريّة التي كانّها «روما جديدة» بكل صلفها. حتى الصراع السايكولوجيّ الروحيّ الذي عاشه أونيل (تسبّب في النهاية بانتحاره بعد 20 عاماً على اغتيال الرّيس) يقدّم في الشريط مسطحاً وباردا وباهتاً، ولا نتمكن في أي لحظة من إدراك مراميه العميقة. وعندما سئل في بداية الشريط لدى التحقيق معه من قبل روي ميتشل (جيسي بليمونز) عن مشاعره حول جرائم قتل مارتن لوثر كينغ جونيور ومالكولم إكس، كانت إجابته: «لم أفكر في كل ذلك أبداً». لكن الفيلم لا يبين لنا أبداً ما الذي كانت تفكر فيه الشخصية فعلاً، وما دوافعها، وما يعنيه افتقارها إلى الفهم السياسي داخل هذا المشهد السياسيّ بامتياز. وفيما ينقل الشريط مقاطع لأونيل (الحقيقي) من فيلم وثائقي قديم («عيون على الجائزة» – 1990) وهو يجيب عن سؤال حول ما كان سيقوله لابنه عن أفعاله أواخر الستينيات وأوائل السبعينيّات: «لقد كنت جزءاً من النضال»، «لم أكن واحداً من ثوار الكنبة إياهم، على الأقل كانت عندي وجهة نظر، وقد وضعتها على المحك»، لا تعثر على أيّ من هذا التعقيد والتناقض في أي مكان في الفيلم.

تصوير الفيلم يفتقر بشدّة إلى نقلنا للأجواء الحقيقيّة للحدث. فلا شيكاغو موجودة بإيقاعاتها وخصوصياتها بأي شكل محدد مكانياً او زمانياً، ولا ندرك خلفية الانقسامات العرقية الصارمة والديناميّات التي شكّلت أجواء المرحلة، ولا تبدو مشاهد القبضات المرفوعة والأنشطة (الثوريّة) مقنعة. يقدّم العنف فقيراً إلى حد التقشّف، حتى في ذروة عمليّة الاغتيال، فيكاد يُنسى، وتهمل ماركسيّة الرّيس ومرجعياته الفكريّة، ويتم المرور على تحالف «قوس قزح» كأنّه مجرّد ائتلاف عصابات. ولم تساعد أعمار الممثلين في إعطاء إحساس حقيقي بالأشخاص: كان أونيل في السابعة عشرة من عمره عندما تم تجنيده من قبل مكتب التحقيقات الفيدرالي، وفي العشرين عندما قتل الرّيس فريد؛ فيما ستانفيلد وكالويا في أوائل الثلاثينيات من عمريهما.

يبدو Judas and the Black Messiah أقرب إلى منتجات تسليع الشخصيّات الثوريّة وتحويلها إلى رموز ومواد استهلاكيّة بغرض الترنّح من مشاعر السذّج (تي-شيرتات غيفارا، وبطاقات عيد الميلاد بماركس يلعب دور بابا نويل، وصورة مؤسس تنظيم «الفهود السود» هوي نيوتن في جولة المغنيّة بيونسيه العالميّة 2016...). هنا يتم تغييب الإنسان الثوريّ وراء الرّمز المسطّح. وهذا تماماً ما يحدث عندما تسلّم لماكينة الخطاب الإمبراطوري لـ «روما الجديدة» مهمّة إنتاج شريط سينمائيّ عن قائد ماركسيّ راديكالي مناهض للرأسمالية وللإمبريالية وللعنصريّة العرقيّة اتّخذ قرار تصفيته من قبل أعلى المستويات في السلطة الأميركيّة، خوفاً من تحوّله إلى نبيّ أسود، فلاديمير لينين جديداً يقود نضال الطبقة العاملة في شيكاغو. الرّيس فريد يستحق بالتأكيد عملاً أفضل بكثير من هذا الهراء المصوّر.

Judas and the Black Messiah | على HBO Max

الأخبار
al-akhbar
الإثنين 22 شباط 2021 العدد 4277

صورة وخبر

حصل المصوّر البلجيكي، إيف آدامز، أخيراً، على صور مميّزة لبطريق أصفر فريد من نوعه، التقطها في كانون الأوّل (ديسمبر) 2019 أثناء رحلة استكشافية لمدة شهرين في جنوب المحيط الأطلسي، عندما توقّف في جزيرة في جورجيا الجنوبية لتصوير مستعمرة تضمّ أكثر من 120 ألفاً من طيور البطريق الملكية. كان آدامز يفرّغ المعدّات بعد لحظات من وصول المجموعة عندما اكتشف المخلوق غير العادي. ونقل موقع «ميرور» عنه قوله: «كنّا محظوظين للغاية لأنّ الطائر كان بالقرب منّا...». تدين هذه العينة النادرة بتلوينها الغريب إلى الـ «لوسية»، وهي حالة وراثية تؤدي إلى تخفيف أصباغ الريش. وأشار العلماء إلى أنّه عندما لا تنتج خلايا البطريق الليوسية مادة الميلانين يتحوّل ريشه الأسود إلى اللون الأصفر.

نزيه أبو عفش

يوميات ناقصة

مرآةُ المومياء

صباحَ كلِّ يوم، على عادةِ العجائزِ المُبَشَّرين بالموت،
أقفُ أمامَ المرآة، على أملِ أنْ أُبصِرَ صورةَ نفسي في صباحِ يومِها الجديدِ السعيد، فيصيبني الهلع.
ذاكَ لأنني، كيفما نظرتُ،
لا أُبصرُ، رغمَ كلِّ ما تَراكَمَ من أحلامي وهذياناتِ قلبي،
إلاّ صورةَ مومياء خائفة
تتطلّعُ في صورةِ نفسِها، وتقرأ النهايةَ التعيسةَ للجنسِ البشريّ.
أُديرُ ظهري للمرآة، وأَتطلّعُ إلى الحائطِ الذي خلفي:
هناكَ، على الحائطِ الذي كان خلفي، ولا يزالُ خلفي، وسيبقى إلى الأبدِ خلفي،
هناكَ... هناكَ على الحائط (كمن يتطلّع إلى شاهدةِ ضريح)
أُبصِرُ ابتسامةَ قلبيَ الهَلوع
وأقرأ ما أنا موعودٌ بهِ في عتماتِ «المستقبل».

«الرجل الذي باع ظهره» على الشبكة: عرض ونقاش

عبر تطبيق «زوم»، يدعو «مهرجان بيروت للأفلام الفنية الوثائقية» (BAFF)، في 28 شباط (فبراير) الحالي، إلى حضور عرض فيلم «الرجل الذي باع ظهره» للمخرجة التونسية كوثر بن هنية (1977)، على أن يتبعه نقاش تحت عنوان «الفنون واللاجئون، ما وراء الحدود». يأتي هذا النشاط الذي ترعاه السفارة البلجيكية في لبنان، بعدما اختير العمل، أخيراً، ضمن القائمة القصيرة للأشرطة المتنافسة على أوسكار «أفضل فيلم أجنبي» لعام 2021. يروي الشريط قصة الشاب السوري «سام علي» الذي يهرب من بلده الغارق في الحرب، ليلجأ إلى لبنان على أمل الوصول إلى أوروبا حيث تعيش حبيبته. وفي سبيل ذلك، يقبل أن يرسم له أحد أشهر الفنانين المعاصرين وشماً على ظهره، ليتحوّل جسده إلى تحفة فنية، قبل أن يدرك أنّه فقد حرّيته من جديد بسبب القرار الذي اتخذه. أما قائمة الأبطال، فتضم كلاً من: يحيى مهايني، ديا ليان، كوين دي باو، نجوى زهير، بلال سليم والنجمة الإيطالية مونيكا بيلوتشي في أوّل تجربة لها في السينما العربية.

عرض «الرجل الذي باع ظهره»: الأحد 28 شباط ـ الساعة السادسة مساءً ـ تطبيق «زوم» (لتسجيل الحضور والحصول على معلومات: booking@bafflebanon.org).

الهادي الجويني... «الرجل خلف الميكروفون»

بين الأول و15 آذار (مارس) المقبل، تتيح MARSM UK للراغبين فرصة مشاهدة وثائقي «الرجل خلف الميكروفون» (2017) لكلير بلحسين عبر موقعها الإلكتروني. على مدى 86 دقيقة، تقدّم المخرجة التونسية ـ البريطانية محطات مختصرة عن حياة جدّها الفنان الهادي الجويني (1909 ـ 1990/ الصورة) الذي لُقّب بـ «فرانك سيناترا التونسي». يروي الشريط قصة مليئة بالمشاعر الإنسانية والذكريات الجميلة التي تحملها الحفيدة عن جدّها الذي لم ترَه من قبل، كما يُبرز الموروث الثقافي والفني الذي تركه الجويني، مصوّراً في المقابل الألم الذي خلّفه في قلوب أقرب الناس إليه وما لاقاه من جحود من المقرّبين منه، مع إطلالة فنية مميزة عن الموسيقى التونسية.

عرض فيلم: بين الإثنين 1 و15 آذار ـ موقع www.marsm.co.uk

تحيّة إلى محمود ياسين: جائزة وكتاب

«محمود ياسين: النجم الذهبي» هو عنوان الكتاب الإلكتروني الذي أصدره مهرجان «سينمانا للفيلم العربي» الذي ينظّمه «الاتحاد العام للفنّانين العرب»، وهو من تأليف الناقد سيد محمود سلام. الكتاب الذي تصدر نسخته الورقية خلال أيام، يروي مرحلة الطفولة التي عاشها الممثل المصري الراحل في بور سعيد، وانتقاله إلى القاهرة حيث درس القانون وباشر أولى خطواته الفنية على المسرح، قبل أن يطرق باب السينما ويجد فيها قبولاً عالياً جعله يتفرّغ لها لفترة طويلة. كما يعرّج على متانة علاقته بالمنتج رمسيس نجيب، وتعرّفه إلى الفنانة شهيرة التي تزوّجها في ما بعد، وكيف ذاع صيته أكثر منذ تقاسمه بطولة فيلم «الخيط الرفيع» (1971 ـ إخراج هنري بركات) مع فاتن حمامة.

في سياق متصل، لفت المخرج العماني ونائب رئيس «الاتحاد العام للفنانين العرب»، خالد الزدجالي، إلى أنّ الدورة الثانية من المهرجان التي تقام في أيّار (مايو) المقبل، خصّصت جائزة تحمل اسم ياسين، تُمنح لأفضل فيلم قصير. وأضاف: «الكتاب والجائزة هما جزء من التقدير للدور المهم للفنان محمود ياسين (1941 ـ 2020/ الصورة) في إثراء الحياة الفنية في العالم العربي، ومكانته كأحد كبار نجوم السينما المصرية، وقد خسرت الساحة الفنية الكثير برحيله».

من ناحيته، عبّر عمرو محمود ياسين عن سعادته بهذه اللفتة، فيما أوضحت اللجنة التنظيمية أنّ دورة 2021 ستقتصر على ثلاث تظاهرات: الفيلم التسجيلي القصير، الفيلم الروائي القصير وأفلام الصور المتحرّكة.

الإثنين 22 شباط 2021 العدد 138
Lundi 22 Fevrier 2021 no138

الأخبار

رأس المال

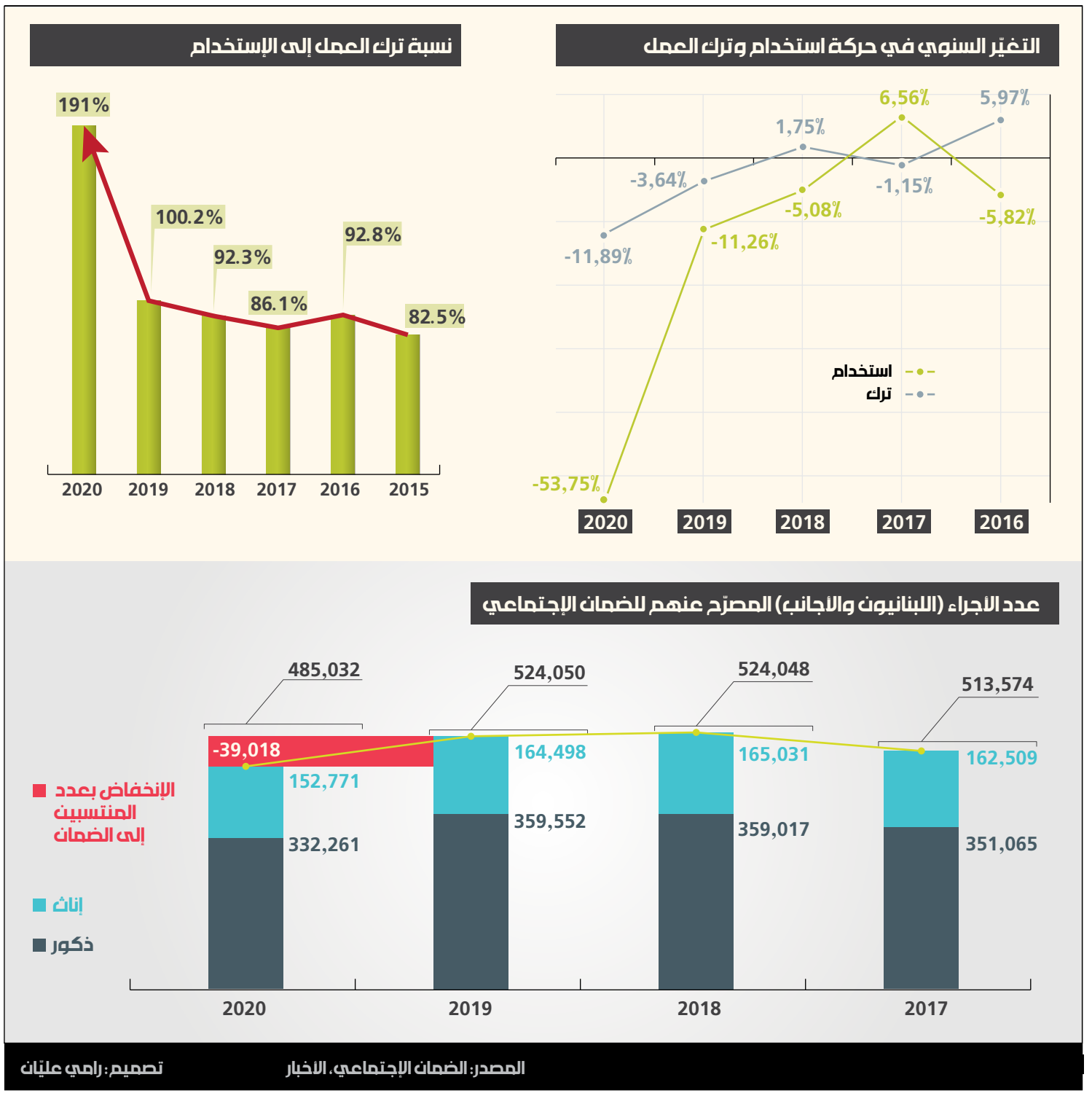

في العدد

02
ماهر سلامة
محمد وهبة
«هيركات» لإطفاء الخسائر

03
بوب لور. لي برايس
لهذه الأسباب يجب فرض ضريبة على الثروة

05-04
مقابلة
جهاد أزعور: خطر البطالة يحوم فوقنا

06
سامي زغيب
تعويم إخفاقات الماضي

08
شربل نحّاس
مع صندوق النقد أو من دونه؟

انهيار في الوظائف والعمل

محمد وهبة

أظهرت إحصاءات الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي أن عدد الأجراء المصرّح عنهم للصندوق تراجع في نهاية 2020 بأكثر من 39 ألف مضمون أو ما نسبته 7% من بينهم 70% ذكور و30% نساء. هؤلاء يمثّلون صافي حركة الاستخدام والترك التي أظهرت خروج هؤلاء من سوق العمل خلال السنة الماضية. على مدى العقود الماضية كان صافي هذه الحركة ينتج فائضاً لمصلحة الاستخدام على حساب الترك من العمل، إلا أن مسارها تباطأ في عام 2019، ثم انقلب إلى السالب في عام 2020 وباتت حركة الترك تفوق حركة الاستخدام. بمعنى آخر، إن عدد الأجراء الذين فقدوا وظائفهم أكبر بكثير. فحركة الاستخدام كانت تمثّل 121% من حركة الترك في عام 2017، لكنها بدأت تسجّل تراجعاً إلى 111% في عام 2018، ثم 99% في عام 2019 و58% في النصف الأول من 2020 وصولاً إلى 52% في نهاية 2020. باختصار، باتت حركة ترك العمل تعادل ضعف حركة الاستخدام. وبحسب إحصاءات مصدرها صندوق الضمان الاجتماعي، فإن عدد تاركي العمل بلغ في عام 2020 نحو 74 ألف أجير، من ضمنهم أكثر من 55 ألف أجير لم يتسجّلوا مرّة ثانية، أي إنهم فقدوا وظائفهم بشكل نهائي.

هذا التدهور انعكس على حركة الانتساب إلى فرعَي «ضمان المتقاعدين» و«الضمان الاختياري». ففي مقابل التراجع في عدد الأجراء، زاد عدد المسجّلين في فرع المتقاعدين بنسبة 56%، وزاد عدد المسجّلين في فرع الضمان الاختياري بنسبة 38%. في المجمل أضيف إلى هذين الفرعين نحو 9 آلاف شخص. وكان لافتاً تطوّر عدد المنتسبين إلى هذين الفرعين ونموّه باطّراد منذ عام 2017. فقد ازداد عدد المنتسبين إلى فرع المتقاعدين من 2980 في عام 2018، إلى 3376 في عام 2019 ثم 4386 في عام 2020. كذلك في فرع الضمان الاختياري زاد العدد في عام 2018 بنحو 1058، وسجّل في السنة التالية زيادة 2493، وفي عام 2020 زاد العدد بنحو 4679. النسبة الكبيرة من المنتسبين إلى هذين الفرعين هي من كبار السن أو الذين لديهم حالات مرضية أو أسر كبيرة لإعالتها، وبالتالي سينتج عن هذه الزيادة المطّردة التي يتوقع أن تتسارع وتيرتها في الأشهر المقبلة، أعباء أكبر على الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي. هذه الأعباء ستُثقل كاهل فرض ضمان المرض والأمومة المشبع أصلاً بالديون المسحوبة من فرع تعويضات نهاية الخدمة والفواتير المتراكمة غير المصفّاة. من اللافت أن عدد المنتسبين إلى صندوقَي المتقاعدين والضمان الاختياري يمثّل 23% من التراجع في زيادة الأجراء.

هذه الشرائح التي انضمت إلى فرعَي المتقاعدين والضمان الاختياري، سواء أكانوا بحكم المتقاعدين بعد بلوغهم الـ64 سنة، أم انتسبوا إلى الضمان قبل بلوغ هذه السن، لديهم همّ مشترك يتعلق بالحصول على التغطية الصحيّة لهم ولأسرهم. هؤلاء يمثّلون إحدى مجموعات شرائح المجتمع الضعيفة والهشّة، لكنهم ليسوا الأكثر هشاشة أو الأكثر فقراً. قدرة هؤلاء على الانتساب إلى الصندوق، تفوق قدرة أولئك الذين يعملون في القطاع غير الرسمي ولا يصرّح عنهم للضمان الاجتماعي. هؤلاء لا نعلم عنهم شيئاً بعد ولا عن مدى تدهور أحوالهم المعيشية. الأرجح أن نسبة كبيرة منهم فقدوا وظائفهم وباتوا بلا أي تغطية صحية باستثناء تلك التي تقدّمها وزارة الصحة على الطريقة الزبائنية.

التراجع في عدد المضمونين يعكس جزئياً الانهيار الحاصل في الوظائف والعمل. ففي السنة الماضية شهد لبنان انهياراً اقتصادياً - نقدياً - مالياً، فيما دفعت جائحة «كورونا» البلاد نحو إقفال متكرّر، وجاء انفجار مرفأ بيروت... كل هذه العوامل السلبية لم تتكشّف تداعياتها النهائية بعد، سواء في إقفال مؤسسات أو صرف الأجراء. فهناك الكثير من المؤسّسات التي امتنعت عن الصرف الكلّي لأجرائها في بداية الانهيار، بل عرضت عليهم العمل بدوام جزئي، أو براتب مخفّض آملة أن يتحسّن الوضع خلال أشهر. لكن بمرور الوقت، وتكرار الإقفالات، وارتفاع سعر الصرف إلى نحو 9000 ليرة مقابل الدولار الواحد، يُرجح أن تأخذ المؤسّسات قرارات حاسمة باستمراريتها بعدد محدود من الأجراء، أو بالإقفال. وهذا سيُترجم مباشرة بصرف أكبر للأجراء، وبتقلّص عدد المؤسسات، وبالتالي انكماش حجم الاقتصاد والمفاعيل السلبية التي سيتركها ذلك على القطاعات. سيظهر الأمر بوضوح في القطاعات النظامية، لكنه سيكون مكتوماً في القطاعات التي تستقبل عمالة موسمية لا تصرّح عنها أو القطاعات التي تعمل بشكل غير نظامي.

ما سيظهر بوضوح في الفترة المقبلة، هو أن انهيار بنية العمل في لبنان سينعكس مباشرة على معدلات البطالة والهجرة. البطالة ستضرب معدلات قياسية (ولو أن لبنان ليست لديه إحصاءات دقيقة ودورية عن البطالة) وخصوصاً في الاقتصاد غير النظامي، والهجرة ستكون سبيل شريحة اليد العاملة الماهرة والمتعلّمة التي فقدت الأمل والثقة.

ضريبة التضامن «هيركات» لإطفاء الخسائر

آثار طرح ضريبة التضامن في مشروع موازنة 2021، الحديث عن الأهمية المبدئية لفرض الضرائب على الثروة، وإن لم تكن وزارة المال قد أعدّت مشروعاً واضحاً في هذا الاتجاه. ان تكون الضريبة تحت عنوان «التضامن» بينما هي في الواقع بديلٌ مما يسمى «هيركات» يتحاشى الجميع ذكره بوضوح وبشكل مباشر. فهو أمر يثير الريبة بشان نوايا قوى السلطة. فالمسالة ليست تعاطفاً من هذه الجهة مع تلك، او غصباً لهذا التعاطف كما بدا طرحها ومبرراته في مشروع الموازنة، بل هي مرتبطة، جوهرياً، بإصلاح النظام الضريبي وبما يجب القيام تجاه الشرائح التي كانت اكثر استفادة من النموذج الاقتصادي المنهار، وما يجب القيام به تجاه الشرائح التي دهسها النموذج نفسه. الفجوة الكبيرة في الثروة والدخل، هي ليست ظاهرة محلية، إنما هي ظاهرة تعاني منها الراسمالية بشكل فاضح، لكنها في لبنان تنطوي على خصوصية مرتبطة ببنية تكوين النظام السياسي ومصادر تغذيته. فرغم انه يفترض بان يكون نظاماً راسمالياً «بكفل المبادرة الفردية والملكية الخاصة» كما ورد في مقدمة الدستور، إلا انه نسخة مهجّنة من «راسمالية - الطائف» هرمية الحكم فيه خاضعة لمنطق الطائفة والعشيرة والزبائنية. وتكتلات المصالح المتحالفة معها. توازن هذه العلاقات كان كفيلاً بان يكون تركّز الثروة والمداخيل مهولاً

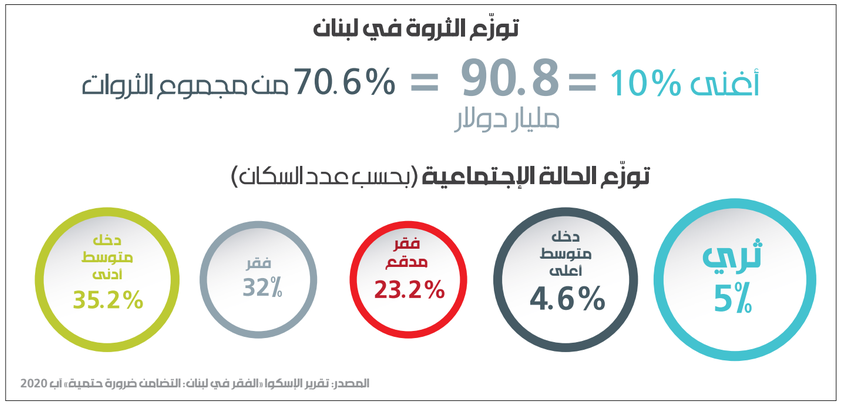

ماهر سلامة، محمد وهبة

كانت الضرائب على الثروة واحداً من أنواع الضرائب الرائجة في القرن الماضي. ورغم أن العديد من الدول تخلّت عنها تدريجاً تماشياً مع تزايد حدّة سطوة النيوليبرالية، إلا أن الحديث عنها استعيد أخيراً في عدد من الدول، حتى إن البنك الدولي هو إحدى الجهات التي روّجت لضرائب من هذا النوع في لبنان، مشيراً إلى وجوب فرضها على شكل «ضريبة تضامن» لمواجهة الأزمة الاقتصادية. في الواقع، قد تكون هذه الضريبة مبادرة جيدة، إلا أن هناك إشكاليات عدّة تشوب المشروع الذي قدّمته وزارة المال ضمن مشروع موازنة 2021.

في الشكل بدا الأمر عبر تسمية «ضريبة التضامن» وكأنها نوع من المساعدة التي يقدّمها الأثرياء للفقراء، بينما هي ليست كذلك أبداً. المسألة لا يمكن مقاربتها بهذه الطريقة أبداً. فمبررات فرض هذه الضريبة واضحة لأنها تستهدف منع تعميق التركّز في الثروة والمداخيل، وهي تستند إلى مبدأ التضامن في سبيل إعادة توزيع الثروة في المجتمع. بمعنى آخر، لا يكون الأمر منّة من أحد على أحد. فالثروة لم تزدد لدى شرائح الأقلية بالمستويات التي بلغتها، سواء في لبنان أو في العالم، إلا بسبب النسبة المرتفعة من انعدام العدالة الضريبية. هذا الأمر يعكس ميل كفّة ميزان المصالح في الحكم إلى مصلحة طرف على آخر.

إذاً المقاربة لا يجب أن تكون «استعطافية» بالمطلق. وهذا الأمر ينعكس أيضاً على المضمون. لأنه بحسب مشروع موازنة 2021، فرضت هذه الضريبة بشكل استثنائي ولمرة واحدة فقط وبمعدلات متدنية غير تصاعدية في بلد وصلت فيه معدلات الفائدة على الودائع المصرفية إلى مستويات أعلى من معدلات الضريبة على الأرباح. هذا الأمر يُعدّ «خارقاً» حتى في إطار الفكر النيوليبرالي المتوحّش. لذا يتطلب مواجهة ذلك بإجراءات مستدامة تعكس وجود عقلية راغبة في التصحيح، لا أن تعكس نوايا في «منع المحاكمة» عن الأكثر استفادة و«التسوية» معهم ضمن الحدّ الأدنى. التصحيح لا يمكن أن يبدأ بهذا الشكل المخزي. فالشرائح التي كانت الأكثر استفادة من ريع الفائدة المُقدر بأكثر من 60 مليار دولار في آخر 10 سنوات، هي نفسها كانت الأكثر استفادة من «مزايا» النموذج الاقتصادي. هي كانت المستفيد الأكبر من الهندسات المالية التي أجرتها المصارف مع مصرف لبنان، وهي كانت المستفيد الأكبر من الفوائد المرتفعة على سندات الخزينة. هي كانت المستفيد الأكبر من الفجوة الكبيرة بين سعر الصرف الرسمي وسعر الصرف في السوق الموازية. هي كانت المستفيد الأكبر من الفجوة الكبيرة بين الفوائد على الليرة والفوائد على الدولار. هي كانت المستفيد الأكبر من الفجوة الكبيرة بين الفوائد على الليرة والتضخم. هي كانت المستفيد الأكبر من الفجوة الكبيرة بين الفوائد على الليرة والنمو الاسمي للاقتصاد. هي كانت المستفيد الأكبر من الفجوة الكبيرة بين الفوائد على الليرة والنمو الحقيقي للاقتصاد. هي كانت المستفيد الأكبر من الفجوة الكبيرة بين الفوائد على الليرة والنمو الحقيقي للفرد. هي كانت المستفيد الأكبر من الفجوة الكبيرة بين الفوائد على الليرة والنمو الحقيقي للفرد بالدولار. هي كانت المستفيد الأكبر من الفجوة الكبيرة بين الفوائد على الليرة والنمو الحقيقي للفرد بالدولار بالقوة الشرائية. هي كانت المستفيد الأكبر من الفجوة الكبيرة بين الفوائد على الليرة والنمو الحقيقي للفرد بالدولار بالقوة الشرائية بالمقارنة مع الدول الأخرى. هي كانت المستفيد الأكبر من الفجوة الكبيرة بين الفوائد على الليرة والنمو الحقيقي للفرد بالدولار بالقوة الشرائية بالمقارنة مع الدول الأخرى بالمقارنة مع الدول الأخرى التي تعاني من أزمات مالية.

3.6%
هي حصّة ضرائب الثروة من إيرادات الضرائب الإجمالية في سويسرا في عام 2017 علماً بأنها كانت 3% في عام 2000 بحسب منظمة التعاون الاقتصادي

الأكثر استفادة من كل أنواع الدعم. دعم القروض السكنية، دعم قروض السيارات، دعم قروض التعليم، دعم القروض لكبريات الشركات، دعم الكهرباء، دعم المحروقات... من كان يملك أربع سيارات دفع رباعي وربما سيارة رياضية فارهة أيضاً، كان يستهلك البنزين أكثر من ذلك الذي يملك سيارة ثنائية الدفع وعادية جداً بلا أي مميزات ولا يخوّله راتبه أكثر من استعمالها كوسيلة تنقل بين مكان السكن وموقع العمل. كذلك الأمر بالنسبة إلى الكهرباء: لا يمكن مقارنة «سرقة التيار» التي تقوم بها الشركات الكبيرة مع التي يقوم بها الأفراد. شركة واحدة (مصنع، أو مستودع تجاري، أو حتى فيلا لزعيم ونائب) قادرة على استهلاك كهرباء كافية لتغذية حيّ بأكمله من الأفراد.

إذاً، ما هي هذه الضريبة؟ من يدفعها؟ ما هي مبرراتها؟ كيف انحسرت موجة وجودها ثم عادت؟ ثمة الكثير من الأسئلة التي تثيرها هذه الضريبة. فهي في الأصل، اقتطاع من كل الأصول المملوكة من الأفراد ناقص الديون المترتبة عليهم. بمعنى آخر، يتم تقييم ثروة الأفراد مهما كان شكلها ومصدرها سواء أكانت حسابات مصرفية أم أسهماً، عقارات، سيارات، يخوتاً، مجوهرات، سبائك... وسواها، فإذا تجاوزت حدوداً معيّنة ترسمها الدول انطلاقاً من مؤشرات اقتصادية واجتماعية مرتبطة بالثروة والدخل، عندها تخضع لضريبة نسبية. في أوروبا، كانت هذه الضريبة رائجة إلى زمن التسعينيات. كانت تفرضها 14 دولة أوروبية منها النمسا والدنمارك وألمانيا وفرنسا. لكن في منتصف التسعينيات، بدأت هذه الدول بالتخلّي عن الضريبة على الثروة ولم يواصل فرضها سوى ثلاث دول هي: إسبانيا، النروج وسويسرا. آخر الدول التي تخلّت عنها هي فرنسا في عام 2018 عندما استبدل بها الرئيس إيمانويل ماكرون ضريبة على الممتلكات تطاول شرائح أفقر من المجتمع، ما أثار اضطرابات اجتماعية في الشارع الفرنسي لا تزال تداعياتها متواصلة إلى اليوم.

حيث ذهب ماكرون «إلى الحجّ»، كانت بعض التيارات الأميركية عائدة إلى طرح هذه الضريبة. فقد اقترحت السيناتورة إليزابيث وورن، مشروعاً لإعادة إدخال هذه الضريبة إلى النظام الأميركي، وتبعها في ذلك السيناتور بيرني ساندرز بطرح أكثر قسوة على الشرائح الأغنى في الولايات المتحدة. تضمّن اقتراح وورن فرض ضريبة تبلغ 6% على الأسر التي تمتلك أصولاً تفوق قيمتها الـ50 مليون دولار، بينما اقترح ساندرز أن تكون الضريبة 8% على الأسر التي تمتلك أصولاً تفوق الـ32 مليون دولار. هذا الحديث انطلق في أميركا بعد بروز التفاوت الكبير في توزّع الثروة، وهو أمر أصبح نافراً جداً في السنوات الأخيرة، فبحسب إدوارد وولف في كتابه «قرن من الثراء في أميركا»، في عام 2016 امتلك أغنى 1% من العائلات الأميركية، ما نسبته 40% من الثروة في البلد.

الحسابات الأوروبية الخاطئة

هناك آراء مختلفة حول الضريبة على الثروة في الوسطين السياسي والأكاديمي. فالدول الأوروبية التي تخلّت عنها منذ التسعينيات حتى السنوات الأخيرة، فعلت ذلك بذريعة أساسية: هذه الضريبة تهزّب رؤوس الأموال من البلاد. هذه الحجّة ضعفت على الحكومتين الأيرلندية والهولندية بشكل كبير ودفعتهما إلى التخلّص منها. أدركت هاتان الحكومتان أن لهذه الضريبة تأثيراً ضاراً في النشاط الاقتصادي أدّى إلى هجرة رؤوس الأموال وثني المستثمرين الأجانب عن الدخول إلى أسواقهما.

> **وزير المال اقترح ضريبة التضامن لتُفرض على الحسابات المصرفية، متغافلاً عن باقي عناصر الثروة مثل السيارات واليخوت والعقارات وسواها**

الذريعة الثانية التي استُخدمت لا تتعلق بالنشاط الاقتصادي، بل بمقاربة الكلفة الإدارية لجباية هذه الضريبة مقابل الإيرادات الضريبية. بعض الدول، اعتبرت أن هذه الضريبة تستلزم كلفة إدارية عالية مقابل إيرادات منخفضة نسبياً. فبحسب أرقام منظمة التعاون الاقتصادي لا تتخطى إيرادات ضريبة الثروة أكثر من 1% من إيرادات الضرائب الإجمالية، إلا في حالتي سويسرا (3,6%) والنروج (1,46%). في المقابل يترتب على مراقبة البيانات المتعلقة بهذه الضريبة كلفة إدارية كبيرة لأنها تحتاج إلى عدد كبير من الموظفين. هذه الحجة كانت أساسية في دول مثل النمسا وهولندا، للتخلّي عن ضريبة الثروة. لكن السبب الفعلي وراء تدني الإيرادات من هذه الضريبة، مرتبط بالتهرّب الضريبي المتاح في إطار البنية التشريعية لكل دولة. ثمة مشكلة أساسية في هذا المجال: تزداد احتمالات الخطأ في احتساب الضرائب، ويصعب أكثر كشف التهرّب من الضريبة بسبب تشتت مراكز الثروات بين الممتلكات، وعدم التنسيق والتعاون في ما بين الإدارات المختلفة، ما يجعل الجهاز المسؤول عن مراقبة البيانات وجمعها بشأن ثروة الأفراد أمام مهمة صعبة ومعقّدة.

12.8
مليار دولار هي قيمة الإيرادات من ضريبة الثروة 2% لو طُبّقت منذ 2010 في لبنان وهو ما يساوي تقريباً قيمة تعهدات استثمار سيدر كما يساوي 82% من كلفة خدمة الدين الخارجي منذ عام 2011، بحسب دراسة لجمعية Oxfam

وهذا ما دفع أيضاً غالبية الدول الأوروبية إلى التخلّي عن ضريبة الثروة، بحسب دراسة أعدّها إيمانويل سايز وغابرييل زوكمان بعنوان «فرض ضرائب الثروة التصاعدية» وجود نقاط ضعف كانت تعتمدها هذه الدول. ميّز الباحثان بين ثلاث نقاط؛

1- الدول الأوروبية كانت عرضة للمنافسة الضريبية والتهرب الضريبي من خلال الحسابات الخارجية (offshore accounts)، في وقت لم تكن هناك آليات لتبادل المعلومات عبر الحدود.

2- الحدّ الأدنى للخضوع لهذه الضريبة في أوروبا كان متدنياً، ما خلق مشكلة سيولة لبعض المكلفين بتأدية هذه الضريبة، لا بل إن بعضهم كان يُعدّ من الطبقة الوسطى التي لا تملك سيولة كافية لتغطية هذه الضرائب.

3- لم يتم تحديث الضرائب على الثروة في الدول الأوروبية، رغم أن الكثير منها صُمّم في مطلع القرن العشرين، وربما يعود ذلك إلى المعارضة الأيديولوجية والسياسية التي كانت تقود الحملات في مواجهة الضريبة على الثروة. وهذا يبرز اعتماد ضرائب الثروة هناك، على التقييمات الذاتية، بدلاً من تقارير المعلومات المنهجية.

«عصرنة» ضريبة الثروة

بحسب سايز وزوكمان «أدّت نقاط الضعف الثلاث إلى (إصلاحات) قوّضت تدريجياً نزاهة ضريبة الثروة، مثل إعفاء بعض فئات الأصول كالأصول التجارية، أو معاملة تفضيلية لبعض فئات الأصول الأخرى مثل العقارات، أو إلغاء ضريبة الثروة تماماً». لذا، يقترح الباحثان ثلاثة حلول قد لمواجهة هذه المشاكل؛

- يمكن مكافحة التهرب الضريبي في الخارج بطرق أكثر فاعلية من السابق بفضل تطوّر آليات تبادل المعلومات عبر الحدود. كذلك يمكن تطبيق ضرائب الثروة على المغتربين، ما يخفّف من المخاوف بشأن المنافسة الضريبية.

- يمكن لقاعدة ضريبية شاملة للثروة، تشمل الثروات المرتفعة نسبياً ولا توجد فيها معاملة تفضيلية لأي فئة من فئات الأصول، أن تقلّل بشكل كبير من احتمالات التهرّب الضريبي.

- يحدّ التطوّر التكنولوجي من مشكلة الكلفة الإدارية المترتبة على فرض هذه الضريبة. فبالاستفادة من تكنولوجيا المعلومات، يمكن للسلطات الضريبية جمع بيانات عن القيمة السوقية لمعظم أشكال ثروات الأسر واستخدام هذه المعلومات لاحتساب إيرادات ضريبة الثروة مسبقاً. هذا يخفف من احتمالات التهرّب بشكل كبير، ومن الأكلاف المترتّبة عليها.

اي ضريبة في لبنان؟

رغم أن هذه المقاربات علنية ومفتوحة للعموم، إلا أن وزارة المال في لبنان سلكت طريقاً مختلفاً لاقتراح فرض هذه الضريبة.

اعتبرت الوزارة أن الضريبة يجب أن تكون «لمرّة واحدة». ومن المستغرب أيضاً ألا تشمل «ضريبة التضامن» سوى الحسابات المصرفية وإسقاط باقي الممتلكات. وهذا بحدّ ذاته يفقد مفهوم ضريبة الثروة معناها الحقيقي. فقد بدأ الاقتراح وكأنه بديلٌ لحلّ يتعلق بالخسائر التي تكبّدها النظام المصرفي، أي أنه يشمل الأموال المودعة في المصارف، والتي أودعتها المصارف لدى مصرف لبنان. بمهذا المعنى، تكاد تكون عملية هيركات مقنّعة. فالأموال في المصارف لم تعد موجودة ولم يعد ممكناً تسديدها إلا من خلال طباعة النقود، لذا ما الجدوى من فرض ضريبة على هذه الحسابات سوى نقل الأموال من الحسابات الإلكترونية في المصارف إلى حسابات أخرى لدى الدولة وإطفاء الخسائر في مصرف لبنان والمصارف. هكذا تصبح الضريبة مفهوماً آنياً لمعالجة مشكلة قائمة من دون أن تكون حلاً جذرياً يستهدف منع تفاقم الامساواة. هناك فائدة من معالجة الخسائر المصرفية، إنما لا تبرّر تشويه ضريبة الثروة وتدمير مفهومها الاجتماعي. وقد تكون أيضاً طريقة جيدّة لتمويل موازنة الدولة من خلال تحويلها إلى مفهوم محاسبي يتعلق بالإيرادات. هذا ما كانت تفعله الحكومات السابقة طوال الوقت. هذا لا يلغي وجود الإيرادات للخزينة، لكن بحسب سايز وزوكمان يجب أن تكون «ضريبة عصرية». فالخزينة بحاجة اليوم إلى جباية ضرائب بالعملة الصعبة، علماً بأن أصحاب الثروات الضخمة في لبنان لديهم أملاك هائلة في الخارج. المسألة هنا باتت تتعلق بإصلاح ضريبي لا يمكن أن يكون على قياس أزمة ما. كان الأجدى بوزارة المال أن تقترح فرض ضرائب على أملاك الأفراد ضمن حدّ أدنى من الثروة يشمل الحسابات المصرفية والعقارية والأسهم والسيارات واليخوت والطائرات والمجوهرات... كذلك، يمكن أن يكون أحد أهداف هذه الضريبة، استعادة جزء من الأموال المهرّبة إلى الخارج. وهذا يعني أنه يترتب على الدول اللبنانية السعي لإقامة اتفاقات تبادل المعلومات مع الدول التي تتواجد فيها الأملاك. كما أن أفضل أشكال هذه الضريبة هي تلك التي تشمل الثروات الأكبر بشكل حصري، ما يسهّل كشف عمليات التهرّب الضريبي ويعالج مشكلة انعدام المساواة في توزع الثروة في البلد، إذ أن هذه الفجوة كبيرة جداً، خصوصاً في ظل الأزمة الراهنة واضمحلال الطبقة الوسطى المتزايد بوتيرة سريعة.

أما مخاطر هروب رؤوس الأموال التي قد تنتج عن ضريبة الثروة فليست مبرّرة في لبنان، حيث انعدام الثقة يسيطر على كل الفاعلين الماليين والاقتصاديين. لبنان بعد انهيار نموذجه الاقتصادي، لم يعد ملاذاً آمناً للاستثمار الأجنبي، وعودة الاستثمارات لن تكون مرتبطة بوجود ضريبة على الثروة أو انعدامها، بل ستكون مرتبطة بإعادة هيكلة شاملة للاقتصاد.

إسبانيا: 2,5% على الثروة التي تفوق الـ 10,7 ملايين يورو

أدخلت إسبانيا الضريبة على الثروة في عام 1977، وأبقتها حتى عام 2008 عندما ألقت الأزمة المالية العالمية بثقلها على الاقتصاد الإسباني، فاضطرت الحكومة لإلغائها من أجل تحفيز الحركة الاقتصادية. لكنها عادت وأقرّتها لاحقاً وبشكل مؤقت، ابتداءً من عام 2011 لدعم التمويل العام، ثم حوّلتها إلى ضريبة دائمة. معدل هذه الضريبة محدّد بـ 0,2% على أصحاب الأملاك التي تفوق قيمتها الـ 700 ألف يورو، وهي تشمل الأملاك خارج إسبانيا أيضاً، لكنها ترتفع تدريجياً لتصبح 2,5% على أصحاب الأملاك التي تفوق قيمتها الـ 10,7 ملايين يورو، علماً بأن سكان العاصمة مدريد مُعفَون منها.

النروج: 348 الف دولار هو الحدّ الادنى للخضوع

أدخلت النروج ضريبة الثروة في نظامها الضرائبي منذ عام 1892، وتبلغ نسبتها كحدّ أقصى 0,85%، منها يذهب 0,15% إلى الحكومة المركزية، و0,7% إلى البلديات. وهي تشمل الثروات التي تفوق الـ 174 ألف دولار، لكن بالنسبة إلى المتزوجين فإن الحد الأدنى للثروة المشمولة بهذه الضريبة هو 348 ألف دولار. ولا تزال هذه الضريبة حتى الآن.

سويسرا: مكوّن مهم في النظام الضريبي

بدأت سويسرا بفرض ضريبة الثروة في عام 1840. منذ ذلك الوقت، تمثّل هذه الضريبة مكوّناً مهماً من بنية النظام الضريبي وتسديدها يعتمد على آليات ذاتية من المقيمين في سويسرا من دون وجود مؤسّسات رسمية تتّبع هذه الضريبة. السبب يتعلق بالسرية المصرفية المفروضة على حسابات المقيمين هناك إذ لا يمكن للدولة الولوج إلى معلومات الحسابات المصرفية إلا في حالات الجريمة. وتتمتع الدولة السويسرية بنظام ضريبي لامركزي. كل كانتون يجبي ضريبة الثروة الخاصة بمقيميه، ومعدلات الضريبة تختلف بين كانتون وآخر، لكنها تُراوح بين 0,3% و1% من صافي الثروة. وهي تميل إلى الارتفاع في المناطق الناطقة بالفرنسية غرباً، وإلى الانخفاض في الكانتونات الناطقة بالألمانية وسط سويسرا. ويُراوح الحد الأدنى لثروات الأفراد الذين تشملهم الضريبة بين 50 ألف دولار و252 ألف دولار.

مقال

مبرّرات فرض ضريبة على الثروة *

بوب لورد، لي برايس

التغيّرات في السياسات الضريبية في أميركا، دفعت اللامساواة إلى مستويات لم تشهدها الولايات المتحدة منذ نهاية القرن التاسع عشر. عكسُ هذا المسار، وإعادة المجتمع إلى حالة تتّسم بحدّ أدنى من المساواة الاجتماعية التي تحمّل الوضع وتجعله أفضل، يتطلب إصلاحاً شاملاً وتعديلاً للتغيّرات التي حدثت في السياسة الضريبية على مدى العقود الأربعة الماضية.

على مدى 40 عاماً، استقرّت حصّة الضرائب من الدخل القومي الأميركي. في عام 2019 سجّلت نسبة الضرائب إلى الناتج القومي نحو 17%، أي ما يوازي معدّل النسبة المسجّلة في منتصف القرن الماضي، فيما كانت ضرائب الدخل ثابتة عند 8% من حجم الاقتصاد. يجب أن تكون هذه المعدلات المستقرّة سبباً للقلق وليس سبباً للرضا. ففي أي نظام ضريبي قائم على مبادئ الضريبة التصاعدية، يجب أن تزيد إيرادات الدخل الضريبي الفيدرالي إذا كانت الحصّة الأكبر من الدخل تذهب إلى الأثرياء، إنما هذا لم يحدث. بل أدّت الخفوضات الضريبية الكبيرة التي وقّعها رونالد ريغان، وجورج و. بوش، ودونالد ترامب، إلى ميل الهيكل الضريبي لمصلحة من هم في القمّة. بفضل هذه الخفوضات، أمضى أثرياء أميركا، العقود الأربعة الماضية، وهم يدفعون ضرائب بمعدّلات أقل من تلك التي يجب أن يدفعوها. فقد انخفضت هذه الضرائب إلى درجة أن إجمالي الإيرادات الفيدرالية بقيت مستقرّة لأن الأميركيين العاديين يدفعون، كحصّة من الاقتصاد، أكثر بكثير من خلال ضرائب الدخل التنازلية.

تظهر الأرقام أنه بين عامَي 1980 و2018، أدّت التغييرات في قانون الضرائب التي أتت لمصلحة أثرياء البلاد، إلى دفع أصحاب المليارات ضرائب أقل بنسبة 79% مما كانت عليه، كحصّة من ثروتهم. وأدّت هذه الخفوضات بشريحة الـ0,01% الأغنى في البلاد، وهي مجموعة تتكوّن من أسر تزيد ثروتها عن 100 مليون دولار، إلى توفير 27% مما كان يتوجب عليهم من ضرائب إذ بلغت مدفوعاتهم الضريبية ما نسبته 73% تقريباً من المتوجب.

يستهلك معظمنا الجزء الأكبر من أي زيادة تطرأ على الدخل، على تحسين مستوى المعيشة، إلا أصحاب الثروات الهائلة. فلا تتسرّع الأسر الفائقة الثراء، إذا وفّرت 25 مليون دولار من الضرائب مثلاً، في إنفاق هذا الوفر على الطعام أو على تحسين مستوى المعيشة، لأنه لا حاجةَ إليها، بل هي في الواقع تعيش في المستوى الأفضل. معظم هذه الملايين الإضافية، تزيد ثروة تلك الأسر الفاحشة الثراء، وهذا بدوره يزيد الدخل المستقبلي للأسرة، ويزيد أيضا ثروتها في المستقبل.

بعبارة أخرى، الثروة تولّد الثروة، والخفض الكبير في الضرائب المترتبة على الأثرياء، كنسبة مئوية من ثروتهم، يؤدي إلى زيادة سرعة تركّز الثروة. بهذه السياسة تضاعفت حصّة الثروة الأميركية التي يمتلكها أغنى 0,01% أربع مرات فارتفعت من 2,3% في عام 1980 إلى 9,6% في عام 2018. خلال الفترة نفسها قفزت حصّة مداخيل هؤلاء من الدخل القومي من 1,5% إلى 4,6%.

> **الضريبة على الثروة هي الطريقة الأكثر مباشرة وعقلانية لمعالجة المستوى الفاحش لتركّز الثروة في أميركا**

من المؤكد أن استعادة الهيكل الضريبي الذي كان قائماً في عام 1980 سيؤدي إلى إبطاء التفاوت المتزايد في الثروة والدخل في أميركا. لكن مجرد استعادة هذا الهيكل لن يؤدّي إلى عكس التركّز العبثي الذي نشهده لثروة أميركا. سوف تبقى المليارات التي جمعها الأغنياء، متراكمةً لديهم حتى لو عدنا إلى وضع عام 1980. يتربّع حالياً مؤسّس شركة جيف بيزوس، على أكثر من 100 مليار دولار في قيمة سهم الشركة. ولن تحتسب قيمة هذه الأسهم في ضريبة دخله إلا إذا قرّر أن يبيعها. إذاً، ماذا يمكننا أن نفعل؟ قد تكون الضريبة على الثروة هي الطريقة الأكثر مباشرة وعقلانية لمعالجة المستوى الفاحش لتركّز الثروة في أميركا.

الاعتماد فقط على الضرائب على الدخل وعلى الممتلكات العقارية، أو على الاستهلاك، لن يؤدي أبداً إلى عكس مسار تركّز ثروة هذا البلد. نعم، يجب أن يدفع الأثرياء معدلات ضريبة دخل أعلى يكثير على الأرباح التي يجنونها. أيضاً يجب أن يواجهوا ضرائب على الممتلكات وضرائب غير مباشرة على الاستهلاك مثل بقيّتنا، لكن يجب أن يواجه الأثرياء أيضاً ضريبة إضافية على ثرواتهم الفعلية.

ستكون هذه الضريبة بمثابة حدّ يوضع لتراكم الثروة الإضافية، وأيضاً زيادة الإيرادات الكبيرة حتى لو تهرّب بعض الأثرياء، من هذه الضريبة الجديدة. وفقاً للاقتصاديين إيمانويل سايز وغابرييل زوكمان، فإن ثروة الأسر التي تزيد عن 172 مليون دولار ستمثّل قاعدة ضريبية تبلغ 6,3 تريليونات دولار. سوف تمثّل ثروة الأسر التي تزيد عن 31 مليون دولار، قاعدة ضريبية تزيد عن 13 تريليون دولار.

واقترحت السناتور إليزابيث وورن في العام الماضي ضريبة بنسبة 2% على الثروة التي تزيد عن 50 مليون دولار، و3% على الثروة التي تزيد عن المليار دولار. لو فُرضت هذه الضريبة في عام 1982، بحسب حسابات سايز وزوكمان، فإن حصّة أغنى 400 شخص من ثروة أمتنا، كانت ستزداد من 1% إلى 2% في عام 2018. لكن في الحقيقة، من دون هذه الضريبة، ارتفعت حصّة هؤلاء إلى 3,5% في عام 2018.

ووفقاً لسايز وزوكمان، إن فرض ضريبة بنسبة 10% على الثروة التي تزيد عن مليار دولار كان من شأنه، لو بدأ في عام 1982، أن يحافظ على حصّة أغنى 400 شخص من ثروة الأمة عند مستوى 1% الذي كانت عليه في ذاك العام.

هل يمكن أن تتسبّب هذه الضريبة في تقلّص الثروات التي تزيد عن 5 مليارات دولار مع مرور الوقت؟ ربما، لكن هذا لن يكون فظيعاً. فإن أي أسرة غنية لا يتجاوز حجم ثروتها 5 مليارات دولار ستظل تمتلك ثروة كافية لتغطية 100 ألف دولار من النفقات اليومية على مدى قرن.

في المقابل، سنرى نتيجة أسوأ بكثير، في ما يخص صالحنا الديمقراطي، إذا سمحنا لثروات تزيد عن 5 مليارات دولار أن تنمو بشكل أكبر. لذلك دعونا نقف في جانب عكس مستوى اللامساواة الفاحش في أميركا، وليس في جانب حماية أصحاب المليارات.

*** نُشر هذا المقال على موقع** counterpunch.org **(ترجمة الأخبار)**

مقابلة

اجرتها **محمد وهبة**

خطر البطالة يجثم فوق «المنطقة»، أي فوق تلك الدول التي يراقبها جهاد أزعور انطلاقاً من كونه مدير إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى في صندوق النقد الدولي. المخاطر الاجتماعية هي الأكثر قلقاً بالنسبة له. أما المخاطر الأقل هي تلك المخاطر التضخّمية التي قد تنتج عن السيولة الإضافية التي ضخّتها الدول في مواجهة أزمة «كورونا». ففقدان الوظائف وارتفاع معدّلات البطالة سيراكم فوق الأزمة الاجتماعية التي تعاني منها دول المنطقة التي تتمتّع بإنفاق مرتفع بمردود اجتماعيّ منخفض. حصّة النفقات الاجتماعية من مجمل نفقات دول المنطقة لا تتجاوز 2,5٪، بينما هناك آليات للدعم موجّهة لغير الفقراء والأكثر حاجة. وخلافاً لكلّ الاتهامات الموجّهة لصندوق النقد الدولي، لا يعتقد أزعور أن وصفة الصندوق واحدة، ولا يعتقد أيضاً أن التقشّف هو الوسيلة الوحيدة التي يوصي بها الصندوق من أجل التصحيح

جهاد أزعور

• خطر البطالة يحوم فوقنا
• الصندوق لا يوصي دائماً بالتقشّف

- لجأت غالبية الدول إلى تحفيز العرض والطلب وضخّت كمية كبيرة من السيولة في الأسواق، سواء عبر خلق كتل نقدية جديدة أو تحرير كتل «صامتة». برأيك هل ستكون اقتصادات دول منطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى والقوقاز، قادرة على استيعاب السيولة؟

■ خلال عام 2020 أخذت دول المنطقة مجموعة من الإجراءات التحفيزيّة. في المرحلة الأولى كان الجزء الأكبر من هذه الإجراءات مخصّصاً للأمور الصحيّة لمواجهة الموجة الأولى من جائحة «كورونا» وتأهيل المؤسّسات الصحية. لاحقاً شهدنا نوعين من الإجراءات: مالية عامة، ونقدية. التحفيز المالي، أتى على شكل مجموعة من البنود الدعم التي خُصّصت بغالبيتها لدعم المداخيل، بينما اتّخذت إجراءات عبر المصارف المركزية من أجل دعم المؤسّسات. اعتمدت هذه الإجراءات على محورين: خفض الفوائض، والسيولة. السيولة تمت من خفض الاحتياط الإلزامي كما رأينا في الأردن والمغرب، أو من خلال سيولة إضافية كما حصل في دول الخليج (الإمارات، عمان، البحرين) أو من خلال قروض وتسهيلات مصرفية بتغطية مالية من المصارف المركزيّة. في الإجمال، إن إجراءات التحفيز في دول المنطقة لم تكن كبيرة نسبيّاً قياساً إلى الانهيار الذي حصل في دول العالم أو حتى في الدول المشابهة. بمعدل وسطي، كانت الإجراءات في هذه الدول أقلّ مما كانت عليه في مناطق أخرى، ونوعيتها أضيق، إذ صبّت غالبيتها لدعم المداخيل وتأمين السيولة، ولم تكن معاقيلها مشابهة لما حصل في أوروبا ومناطق أخرى. لذا، كان تأثير الأزمات المضاعفة في 2020 أكبر على دول هذه المنطقة، (أزمة الجائحة، تزامنت مع أزمة نفطيّة كبيرة جداً خفضت أسعار النفط إلى مستويات لم نزها منذ 1973، بالإضافة إلى أن تراجع تحويلات المغتربين أثّر على دول في المنطقة تستفيد منها وقطاعات مثل قطاع السياحة). تركّز الأزمات في دول المنطقة لم يواكب بإجراءات توسعيّة كبيرة كما حصل في غير مناطق في العالم، لذا كان مفعول السيولة في تخفيف حدّة الأزمة أقلّ. لا أقول إنه كان يمكن التوسّع أكثر لتخفيف حدّة الأزمة أكثر، لكن الواقع أن عدداً كبيراً من الدول المنطقة دخل الأزمة في ظلّ عدم وجود مساحة مالية توفّر له قدرة أكبر على التحرّك.

وقد تراوح معدّل الإجراءات بين 1% و3% من الناتج الإجمالي لدول المنطقة. وهي تختلف من دولة إلى أخرى وحتى ضمن مجموعات الدول نفسها في المنطقة. فعلى سبيل المثال، لم تعتمد دول الخليج النهج نفسه، ولا دول المغرب العربي. لم يكن هناك تشابه شامل. التشابه في البدء كان يتعلّق بالأولوية للمسائل الصحية وتأمين للتحويلات الاجتماعية، وهي المقلب الآخر على صعيد المصارف المركزية لدعم المؤسسات. لكنّ ما أضعف القدرة على الحركة أمران:

- وجود قطاع غير رسميّ كبير يعيق الدعم للقطاع الرسمي. فالمغرب، مثلاً، تمكّن من إيصال المساعدات المالية لنحو 5 ملايين عائلة من خلال التحويلات عبر الهواتف النقالة. مصر حاولت، والأردن أيضاً ودول أخرى، لإيصال الدعم للقطاع غير الرسمي.

- عدم وجود إحصاءات جيّدة مثل مسح الأسر وحاجاتها، ما أضعف فعالية الإجراءات. سلّطنا الضوء على هذا الأمر في دراسة أجريناها أظهرت أن الإنفاق الاجتماعي بمعناه الحقيقي، أي الذي يستهدف الشرائح الاجتماعية الأكثر حاجة، هو ضعيف في دول المنطقة رغم كبر حجم الإنفاق العام. والجزء الذي يذهب إلى هذه الشرائح هو قليل. هذا محور أساسي لتطوير السياسات المالية في المنطقة.

- ما هو الأثر الناتج من السيولة الإضافية على معدلات التضخّم والبطالة. كيف يمكن أن تكون العلاقة بين التضخّم والبطالة والسيولة متوازنة، وما هي الأدوات التي يمكن استعمالها ليبقى التضخّم بمستوى مقبول وقادر على خلق فرص العمل في فترة ما بعد كورونا؟

■ لقد شهدنا في الموجتين الأولى والثانية من كورونا تراجعاً في النشاط الاقتصادي. في الموجة الأولى كان للإجراءات المتّخذة، مثل التباعد الاجتماعي وسواه، تأثير كبير على النشاط الاقتصادي، وهي عوّضت عن نقص السيولة وخفّضت مخاطر التضخّم بعدما خلقت طاقة إنتاجية غير مستهلكة. ولغاية 2021 تعدّ مخاطر التضخّم من السيولة محدودة لأننا ما زلنا دون القدرة الإنتاجية القصوى.

لكن هناك أمر لم نرَ مداه بعد، لا في دول المنطقة ولا على صعيد العالم أيضاً. لم نعرف بعد، ما هو حجم القروض المتعثّرة التي نشأت في هذه الفترة، وما هو حجم الزيادة في الديون الضعيفة في القطاع الخاص. السبب يعود إلى الإجراءات المتّخذة التي أدّت إلى تأخير وتمديد المهل. مع الوقت سنعرف أكثر مدى ارتفاع هذه النسب.

لقد أجرينا اختبار ضغط في تشرين الأول الماضي لتبيان الأثر الذي قد ينتج عن احتمال ارتفاع الديون المشكوك بتحصيلها إلى مستوى معيّن. لا شكّ بأن القطاع المصرفي في المنطقة لديه متانة الحوكمة ومنظومة محاربة الفساد وغيرها. يجب القيام بعملية نهوض مقنعة لإعادة الثقة. وتسمح بتخفيف الأعباء عن اللبنانيين من خلال دعم خارجي. يجب أن يكون لدى لبنان مقاربة شاملة لا تغفل مشكلة التراكم في السنوات الماضية، وحتى أوسع من ذلك يجب أن تكون المواضيع التي لم تكن مطروحة في السنتين الماضيتين مثل الحماية الاجتماعية، في صلب الحلّ والمخارج. غير ذلك فإن الحلول ستكون جزئية وغير مستدامة.

لبنان بحاجة إلى ورشة شاملة

يقول جهاد أزعور هل يمكن إجراء أي حلّ أو أي علاج في لبنان قبل إعادة هيكلة القطاع المصرفي؟

نعتبر أن لبنان بحاجة إلى ورشة شاملة بمقومات عدّة. أحدها هو المقوّم المالي والنقدي والمصرفي، إنما هناك أيضاً إصلاح منظومة الحماية الاجتماعية برمتها وليس الرعاية الاجتماعية، خصوصاً بعد التضخم والتراجع الكبير في النمو. كذلك هناك مساعدة لبنان في النهوض السريع اقتصادياً، ومعالجة بعض الاختلال البنيوية التي جزء منها الحوكمة ومنظومة محاربة الفساد وغيرها. يجب القيام بعملية نهوض مقنعة لإعادة الثقة، وتسمح بتخفيف الأعباء عن اللبنانيين من خلال دعم خارجي. يجب أن يكون لدى لبنان مقاربة شاملة لا تغفل مشكلة التراكم في السنوات الماضية، وحتى أوسع من ذلك يجب أن تكون المواضيع التي لم تكن مطروحة في السنتين الماضيتين مثل الحماية الاجتماعية، في صلب الحلّ والمخارج. غير ذلك فإن الحلول ستكون جزئية وغير مستدامة.

نبذة

جهاد أزعور هو مدير إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى والقوقاز في صندوق النقد الدولي. يحمل دكتوراه في العلوم المالية الدولية ودرجة عليا في الاقتصاد الدولي والعلوم المالية وكلاهما من معهد الدراسات السياسية في باريس. كان زميلاً لما بعد الدكتوراه في جامعة هارفرد. ولديه أبحاث حول الاقتصادات الصاعدة واندماجها في الاقتصاد العالمي. بالإضافة إلى مقالات منشورة حول القضايا الاقتصادية والمالية وخبرة أكاديمية أيضاً. شغل أزعور من عام 2005 ولغاية 2008 منصب وزير المالية في لبنان. أمضى القطاع الخاص، فقد عمل مع شركة «ماكينزي». ثم أصبح نائباً للرئيس والمستشار التنفيذي الأول في شركة «بوز أند كومباني». وقبل انضمامه إلى الصندوق في آذار 2017. كان مديراً شريكاً في شركة «انفستيس بارتنرز للاستشارات والاستثمار».

22٪ وفي تونس تجاوزت 17%... هنا يظهر فرق المخاطر بين البطالة وبين مخاطر التضخّم الناتج من السيولة. فإذا لم يحصل ارتفاع كبير في أسعار النفط وعودة سريعة إلى النشاط

في 2020 شهدنا استقراراً في تحويلات المغتربين من دول الخليج وأوروبا لكنّ التراجعات الاقتصادية ذات المدى الأطول تؤثر بشكل مختلف

الاقتصادي بما يضع ضغوطاً كبيرة على القدرة الإنتاجية، لا يُتوقّع أن تكون هناك مخاطر تضخمية على صعيد دول المنطقة، بينما خطورة البطالة ناجمة من عوامل أخرى، خصوصاً أن العمل عن بُعد كان أصعب على هذه الشرائح، وخلق فرص العمل في الدول المستوردة للعمالة لن يكون بالمستوى المطلوب، ولا سيما في دول الخليج أو في أوروبا نسبة إلى دول المغرب العربي. هذا الأمر سيكون تحدّياً في المرحلة المقبلة.

- ذكرتَ في إحدى تصريحاتك أن العودة إلى معدّلات النمو السابقة قد تتطلّب 10 سنوات. بمعنى آخر، إن الأزمة تترك دنوياً يصعب تجاوزها ضمن مدى زمنيّ مقبول، ما سيكون له أثر كبير على البطالة والفقر في السنوات المقبلة. هذا يعني أن التداعيات الاجتماعية ستكون هائلة. فما هي السياسات التي يمكن اتّباعها في هذه الفترة؟

■ أظهرت التجارب السابقة والأزمات التي شهدها النظام العالمي وآخرها الأزمة المالية العالمية في 2008، أن هناك عدم تقدير كاف لصعوبة الخروج من الأزمة والعودة إلى مستويات النمو والأنماط الاقتصادية السابقة. لكن شهدت دول المنطقة تراجعاً متواصلاً في مستويات الاستثمار المباشر التي شهدتها خلال السنوات العشر الماضية. لم تتمكّن دول المنطقة من العودة إلى نسب النموّ التي شهدتها في فترة ما قبل 2008. يجب الانتباه إلى هذا الأمر والعمل سريعاً للخروج من هذا النوع من الأزمات، وإلا سيكون لدينا كسل في الوصول إلى المستويات السابقة.

لكن بالنسبة إلى دول المنطقة تحديداً، يجب التمييز بينها؛

في المجموعة الأولى، هناك البلدان الأكثر ضعفاً التي تعاني من أزمات سياسية أمنية وضعف اقتصادي. هذه الدول ستواجه صعوبة كبيرة في العودة إلى مستويات ما كانت عليهُ (سوريا، لبنان، ليبيا). هذه الدول سجّلت نسب تراجع كبيرة في 2020.

في المجموعة الثانية، هناك شريحة الدول متوسطة الدخل التي لديها مستويات ديون مرتفعة، وعدد من الدول المصدرة للنفط التي لا تملك احتياطات مالية. هذه الدول ستواجه صعوبة في استخدام الأدوات المالية الرامية إلى تنشيط النهوض الاقتصادي.

أما المجموعة الثالثة، فهي تضمّ الدول التي تتمتع باحتياطات مالية، ولديها القدرة على تسريع عملية الخروج من الأزمة.

رغم صعوبة الأوضاع في بعض الدول الناشئة والتي لديها مستوى مرتفع من الديون، إنّما ما زال لديها حيّز من السياسات لرفع مستوى الاهتمام بالشأن الاجتماعي. هذا أمر ضروري للاستقرار الاجتماعي والنهوض الاقتصادي وتقليص مستويات الهجرة ولتأمين الاستفادة من الطاقات البشرية بشكل أكبر. ولا يجب أن نُغفل أننا ما زلنا في مرحلة سباق بين الوباء واللقاح. هذه معركة يجب الانتصار عليها. تسريع اللقاح يسرّع مرحلة النهوض.

- في ظل هذا الوضع، هل تعتقد أنه يتعيّن على الصندوق تعديل سياساته تجاه دول المنطقة؟

■ لدى صندوق النقد الدولي أدوار متعدّدة في هذا المجال. فعقد بدء الأزمة، رسّم الصندوق دوراً لنفسه انطلاقاً من كونها أزمة خارجة عن قدرة البلدان، وأنها أزمة سريعة تؤثّر بطريقة كبرى على قطاع حساس هو القطاع الصحي. لذا، كان علينا تأمين جرعة من التمويل والسيولة السريعة لتوفير متطلّبات الدول غير القادرة على الحصول على هذه السيولة لاستيراد متطلّبات مستوردة. من هنا كان برنامج التمويل السريع RFI.

كذلك، عدّلنا بعض البرامج. في الأردن مثلاً، عدّلنا البرنامج الذي أقرّيناه قبل أسابيع، لمنحه مرونة أكبر على أزمات سياسية أمنية وضعف اقتصادي.

ثانياً بسبب حجمها الاقتصادي باعتبارها إحدى أكبر الدول الناشئة في المنطقة والعالم، إذ كانت تواجه خطر خروج الاستثمارات والأموال، ما سينعكس على الاستقرار الاقتصادي. الهدف أن نمنحها قدرة على الصمود والاستمرار في الإصلاح.

هذه السنة نرى أن لدينا دوراً أيضاً في بعض البلدان التي تتطلّب أوضاعها الاقتصادية الاستمرار في الدعم، مثل الدول التي وقعنا معها برامج مثل تونس، الأردن، مصر، المغرب، العراق أخيراً، ولبنان عندما يسنح الظرف. هذه الدول تمرّ بمرحلة انتقالية، ولديها أزمات كبرى لم تمرّ بها خلال 100 سنة. الهدف أن نساعدها على الخروج من الأزمة وتسريع الخروج. كذلك يجب خلق مساحة للإصلاح، خصوصاً في الدول التي لم يعد لديها إمكانات، أي أن يُعاد النظر في أولوياتها ليكون الإنفاق أكثر جدوى وأكثر استهدافاً، فتكون لديها إنتاجية أكبر بلا هدر، وأن تصبح المسائل الاجتماعية من أولويات الإنفاق.

نحن نعتبر أنه لا يمكن الخروج من هذه الأزمة بما يتعلّق بالسياسات العامة، إلا بالتركيز على الإنفاق الاجتماعي، وتنويع الإيرادات لتكون أكثر عدالة وعبئها أقل على الشرائح. هذا يتيح للدول مساحة مالية. في المقابل هناك إصلاحات تأخّرت أو لم تحصل بينما هي تخلق إنتاجاً، مثل التكنولوجيا التي تُحمل إمكانية التطوير فيها، من أجل خلق إنتاج أكبر وفرص عمل أكبر.

إضافة إلى ذلك، فإن الدول التي لا تحتاج إلى التمويل من الصندوق، هي بحاجة إلى دعم سياسات ودعم تقني، مثل دول الخليج.

وفي ما خصّ الدول غير القادرة على الوصول إلى التمويل مثل اليمن والسودان، فدورنا أن نساعدها لتتأهل تدريجياً للحصول على التمويل. أعطينا اليمن منحة، ونعمل مع السودان على إعادة هيكلة وإعفائه من الدين.

- سياسات الصندوق عرضة دائماً للاتهامات. التقشّف ليس حلاً في كل الأوقات وخصوصاً في البلدان التي لا تملك قدرات مالية واسعة. التقشّف بهذا المعنى هو يخنق هذه الدول.

■ في الحقيقة توصياتنا تذهب في الاتجاه المختلف. التوصيات تقول إن الدول التي لديها القدرة على الدعم المالي عليها الاستمرار بذلك. طبعاً مع التأكّد أن الدعم هادف للمؤسسات الصغيرة والشرائح الأكثر ضعفاً. أما الدول التي لديها قدرات محدودة جداً يجب أن تستمر بما تقوم به، على أن تخرج من ذلك تدريجياً. أما الدول التي ليس لديها القدرة، فنوصي بأن تُعيد النظر في أولويات الإنفاق. لا نوصي بتقليص الإنفاق، بل بتحويله إلى مردودية اجتماعية أعلى ومنفعة أكثر في حماية الاقتصاد. لا يمكن القول في هذه المرحلة بعد سنة من تراجع النمو، أنّ على الدول اعتماد سياسات تقشفية لأن هذا الأمر يدفع ما شهدناه في 2020 إلى الاستمرار لفترة طويلة. ليس لدى كل البلدان القدرة نفسها.

هناك من يقول إن وصفتنا هي نفسها، لكن على العكس نحن نعمل مع البلدان بحسب أوضاع كلّ منها. التفاصيل تُظهر هذا الأمر. ما قمنا به مع المغرب مختلف عن الأردن ومصر. في المغرب الزراعة مهمة. الإنتاج التصديري والاستهلاك المحلي مهم في مصر. لذا، عملية النهوض أساسية، والخروج من تراجعات اقتصادية طويلة المدى يمكن أن يكون لها تأثير.

هناك خطر على تراجع الاستثمارات والإنفاق المتأتي من السياحة والطلب الخليجي. لا شكّ بأن هذا الأمر من الأمور الأساسية التي نضيء عليها، إضافة إلى موضوع الصحة واللقاح، ولذا نوصي بوجود نسبة أعلى من التعاون بين دول المنطقة. التعاون يلعب دوراً أساسياً في هذه المرحلة.

التعاون في موضوع اللقاح وأهميته ليس فقط للخروج الآني، بل للخروج طويل المدى. والتعاون الاقتصادي بما يتعلّق بتسريع خروج المنطقة من الأزمة.

تحدّي التحويلات مهمّ لعدة دول مثل مصر ولبنان والأردن وتونس والمغرب، لكن بالنسبة إلى دول مثل السودان أكثر أهمية لأنه يمثّل ما بين 12% و14%. هذا موضوع مهم لاستقرار هذه الدول، فضلاً عن مجموعة إجراءات إضافية يمكن اتخاذها، بعضها بدأ ونتمنى أن يستمرّ، مثل تسهيل الحصول على التأشيرات أو حرية العاملين أكثر في الانتقال من وظيفة إلى أخرى، وتحسين التحويلات الإلكترونية... كلها مواضيع مهمة وتشكّل عنصراً أساسياً لمساعدة الدول التي تستقطب التحويلات للحفاظ على استقرار ميزان المدفوعات على المدى القصير والحفاظ على القدرة على المدى المتوسط.

لكن هناك أيضاً التأثيرات العامودية، أي القطاعات التي تأثّرت مثل قطاع السياحة وبعض القطاعات التصديرية. هذه التأثيرات يتطلّب التعاطي معها برامج متخصّصة تستوجب العمل على مدى متوسّط لمعالجة تداعيات الأزمة، خصوصاً أن هذه القطاعات توظف عدداً كبيراً من العاملين من ذوي الخبرة المحدودة. كذلك هناك أهمية للآفاق المفتوحة التي لا يمكن الاستفادة منها بطريقة قطرية بل بطريقة تعاونية، مثل كل ما له علاقة بالتكنولوجيا والاستثمار في قطاع البيئة المتاح للتمويل العالمي. نحن ومؤسسات أخرى علينا مواكبة هذا الأمر.

(أرشيف ـ مروان طحطح)

التحوّلات المفيدة لإيران

يقول جهاد أزعور من المبكر التكهن بحصول الاتفاق الإيراني الأميركي ومدى تأثيره ومهله الزمنية. إنما بشكل عام، فإن أي تحسّن في الأوضاع الجيوسياسية له انعكاسات إيجابية على المنطقة، وبما يتعلّق بإيران له انعكاسات إيجابية، وخصوصاً إذا انحسر أو تقلّص مستوى ما يسمى العقوبات، إضافة إلى ذلك هناك تحوّلات اقتصادية ضرورية جزء منها يمكن أن تستفيد منه إيران مع ارتفاع أسعار النفط، وجزء منها بالسياسات الداخلية من خلال إعادة النظر بمنظومة الحماية الاجتماعية ليكون فيها حماية أكبر، وإعادة تفعيل بعض القطاعات التي ترفع من الإنتاج المحلي وتقليص الاعتماد على قطاع النفط. هذا موضوع بذات الأهمية للمواضيع الخارجية.

90

مليون نسمة هو عدد الذين يُرجّح صندوق النقد الدولي وقوعهم تحت خط الفقر المدقع خلال الفترة الممتدة بين 2020 و2021. مايؤدّي إلى الإطاحة بجهود عقدين من الزمن تتعلّق بمكافحة الفقر

لم نعرف بعد ما هو حجم القروض المتعثّرة التي نشأت في فترة الأزمة وما هو حجم الزيادة في الديون الضعيفة في القطاع الخاص

قراءات

دراسة

المقاربة الجديدة للمجتمع الدوليّ في لبنان

تعويم إخفاقات الماضي

سامي زغيب*

التنسيق بين منظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص والجماعات السياسية الناشئة ضروري لخلق اجندة محلية مشتركة على اساس السياق الوطني وهذا يجب ان يكون مستقلاً عن برامج المانحين

يتبنّى المجتمع الدولي الداعم للحكومة اللبنانية منذ فترة طويلة، أسلوباً جديداً لتوجيه المساعدات الرامية لإصلاح البلاد بعد انعدام الثقة المحلية والأجنبية في مؤسّسات الدولة. بعد الانفجار الذي وقع في مرفأ بيروت في 4 آب 2020، حشد المانحون دعمهم للبنان، لكن هذه المرّة في إطار عمل جديد. ما يُسمى (3RF) أو (Recovery, Reform, Reconstruction)، أي التعافي والإصلاح وإعادة الإعمار، يتجاوز المشروطية التقليدية. ويقدّم نموذجاً جديداً للتنسيق المؤسّساتي في تمويل وصرف المساعدات الدولية والإشراف على تنفيذ الإصلاحات المطلوبة.

إن إطار 3RF محدود لجهة الوقت والنطاق، كونه برنامجاً مدّته سنتان لمعالجة أزمة انفجار بيروت، لكنّ المجتمع الدولي يعتبره نموذجاً يمكن اعتماده لمقاربة كبرى أزمات لبنان: أزمة مالية واقتصادية واجتماعية وسياسية عميقة. هذه الأزمة تزامنت مع احتجاجات شعبية مناهضة للحكم بدأت في تشرين الأول 2019، وقد دفعت أكثر من نصف السكان إلى خط الفقر، والقطاع المصرفي إلى حافة الإفلاس، تاركة الحكومة عاجزة. لم تؤدّ جائحة كورونا إلى تفاقم الوضع فحسب، بل قضت أيضاً على ثورة تشرين الواعدة. العامل الأكثر إثارة للقلق في الأزمة هو تجاوب السلطات، إذ فشلت في اتخاذ أي قرار مجدٍ منذ بدايات الأزمة. هذه الحماقة هي نتيجة انهيار النظام السياسي في البلاد الذي تحكمه زمرة فاسدة من رجال الأعمال وأمراء الحرب الذين تحوّلوا إلى زعماء طوائف بعد الحرب الأهلية.

لطالما كان المجتمع الدولي لاعباً سياسياً رئيسياً في لبنان، نظراً إلى اعتماد مؤسّساته الهشّة على المساعدات. إن احتكار المجتمع الدولي لتدفقات رأس المال إلى البلاد يجعل قراراته أكثر حضوراً في المجريات الحالية. بعبارات أبسط، وقع لبنان رهينة النخبة السياسية، بينما يلعب المجتمع الدولي دور المفاوض باستخدام إطار 3RF كتكتيك تفاوضي. بالنظر إلى فشل برامج المساعدات السابقة في إحداث تغيير مستدام في البلاد، هل يمكن أن ينجح إطار 3RF في إنقاذ لبنان من الانهيار التام وتحقيق الإصلاحات المنشودة؟ للإجابة على هذا السؤال، يجب التدقيق في العنصرين الرئيسيين لإطار 3RF. الأول هو نموذج المشروطية المشابه لبرامج المساعدات السابقة، والأخير هو نموذج مؤسساتي جديد للحوكمة والرقابة.

تاريخ من المشروطية الفاسدة

تُقارب محاولات المجتمع الدولي السابقة لتقديم مساعدات مشروطة إلى لبنان بقدر كبير من الشك، الأمر هو مبرّر على ضوء الإخفاقات السابقة وطبيعة النظام السياسي. يحافظ زعماء الطوائف في لبنان على أدوارهم من خلال إضفاء الطابع المؤسساتية على العلاقات بين العميل والزبون مع أتباع هذه الطوائف. تعتمد هذه البنية الزبائنية على تقاسم موارد الدولة من خلال آليات (على سبيل المثال، مجلس الخدمة المدنية). تم تمويل موارد الدولة إلى حدّ كبير من خلال الديون، ومعظمها بالعملات الأجنبية. وبالتالي اعتمد النظام على فرضية أن تدفّق رأس المال الأجنبي غير محدود ومستمر. فرضية حظيت بدعم القطاع المالي اللبناني الذي أدار مخطط بونزي لجذب المستثمرين لإيداع أموالهم في البنوك اللبنانية مقابل أسعار فائدة خيالية. في عام 2019، بلغ حجم الودائع في لبنان نحو 180 مليار دولار، أي ثلاثة أضعاف حجم اقتصاده. ذهب معظم رأس المال هذا إلى تمويل ربط العملة المحلية بالدولار الأميركي التراجعي وغير المستدام، وإلى تمويل التزامات الحكومة بالعملات الأجنبية وتمويل القطاعات الريعية مثل قطاعة العقارات.

عندما صارت فرضية تدفق رأس المال اللامحدود في مواجهة تحديات إخفاقات الاقتصاد الكلي، أعاد المجتمع الدولي إحياء النظام من خلال العديد من مؤتمرات المانحين الدولية. في الآونة الأخيرة، فشلت الحكومة في تنفيذ أي من وعودها الإصلاحية لإطلاق 11 مليار دولار أميركي تعهّدت بها الجهات المانحة في مؤتمر باريس 4 (سيدر) الذي عُقد في عام 2018. ونتيجة لذلك، لم يتم صرف أي تمويل. هذا على نقيض ما حدث في الماضي، عندما تم التعهد بتمويل المساعدات في مؤتمرات باريس 1 (2001) ، وباريس 2 (2002) وباريس 3 (2007) حتى عندما فشلت الحكومات المتعاقبة في الوفاء بالتزاماتها. في الواقع، تم تنفيذ أقل من ربع التعهدات التي قدمتها الحكومة اللبنانية في مؤتمر باريس 3، بينما صُرف أكثر من نصف المساعدات المرصودة.

أسباب صرف المساعدات في المقام الأول ذات شقين:

أولاً، استخدمت الحكومة اللبنانية تكتيكات مخادعة مثل الإبلاغ الخاطئ عن تقدّم أحرزته في الإصلاحات وتمرير قوانين لا معنى لها، ووصفها بأنها تدابير إصلاحية.

ثانياً، كان لبعض المانحين الكبار مصالح مشتركة مع شخصيات بارزة في الطبقة السياسية، مثل رئيس الوزراء الأسبق والملياردير رفيق الحريري، وبعد اغتياله، نجله سعد، الذي أصبح أيضاً رئيساً للوزراء.

قنوات جديدة للتوزيع الزبائني

الآن بعدما أصبحت الحكومة عاجزة، تعطل التوزيع الزبائني من خلال القنوات المؤسّساتية، ما أجبر الأحزاب التقليدية على استخدام قنوات غير رسمية (أقل فعالية). وانتقلت الأحزاب من تقديم وظائف وتصاريح الخدمة المدنية إلى تقديم سلل غذائية ووقود للتدفئة. تعتبر النخبة السياسية إطار 3RF فرصة جديدة لتحظى بالزخم مجدداً وتستعيد بعض الهياكل الزبائنية الأساسية.

يُعد قرض البنك الدولي الجديد بقيمة 246 مليون دولار لدعم الفقراء، والذي تم الاتفاق عليه في كانون الثاني 2021، مثالاً واضحاً عن الكيفية التي يخاطر بها إطار 3RF لمواجهة المصير نفسه لأسلافه. القرض سيمنح النخبة استراحة وسط الضغط الشعبي الحالي. سيتم استخدام قرض دعم الفقراء كأداة لإعادة شراء دعم الأسر الضعيفة في الدوائر الانتخابية لمختلف الأحزاب التقليدية. هذه الأداة فعلياً لم تكلّف الحكومة اللبنانية أي ثمن سياسي، بحيث لم تتم الاستفادة منها للمطالبة بتنفيذ إجراء إصلاح واحد. تسارع الحكومة والبرلمان لتمرير مشروع قانون القرض رغم المازق السياسي الحالي.

والأمر الأكثر إثارة للقلق هو أن الحكومة اللبنانية هي التي حدّدت شروط القرض. وقد اشترطت صرفه للمستفيدين باللّيرة اللبنانية بمعدل يقلّ بنحو 30% عن السعر الفعلي. وسيتم إيداع القرض بالعملة الصعبة في البنك المركزي، الذي يخضع محافظه حالياً للتحقيق في سويسرا بتهمة الاختلاس.

التنسيق المؤسساتي ليس الجانب المشرق لإطار 3RF

يعزّز النموذج المؤسّساتي الجديد لإطار 3RF دور منظمات المجتمع المدني، والتي سيتم اختيارها لتشكيل هيئة رقابة مستقلة ويتم تمثيلها في المجموعة الاستشارية 3RF (موضح في الرسم البياني). سوف تلعب هذه المنظمات دور الرقيب، وتضمن التنفيذ السليم للبرنامج. ومع ذلك، من غير المرجح أن يحقق هذا التنسيق النتيجة المرجوّة منه بجعل إطار 3RF العنصر المغيّر.

غالباً ما يُحتفى بالمجتمع المدني في لبنان كونه نابضاً بالحياة، حيث يشهد القطاع توسعاً كبيراً خلال فترة ما بعد الحرب. ومع ذلك، فإن هذا مؤشر واضح على ضعف الدولة، التي غالباً ما تلقي عبء التنمية والبرمجة الاجتماعية على عاتق المجتمع المدني. الأمر الذي يشير أيضاً إلى التشرذم داخل القطاع بسبب محدودية التعاون وزيادة المنافسة، ما يعيق تأثير سياسة المنظمات. علاوة على ذلك، يعتمد القطاع بشكل كبير على المانحين بسبب نقص الدعم الحكومي العام، ما يؤثّر على أجندته وبرامجه وقدرته على تحدي اتجاه المانحين. هذه التبعية تجعل من غير المحتمل أن يتمكن المجتمع المدني من تغيير الآراء بشأن القرارات الكبيرة داخل الهيكل المؤسساتي لإطار 3RF.

بالإضافة إلى ذلك، من غير المرجّح أن يكون إضفاء الطابع المؤسساتي على دور رقيب المجتمع المدني حافزاً للنخبة السياسية لتحقيق تنفيذ أفضل لأن هذه المجموعات غير سياسية ولا تمثل دائرة انتخابية.

الحاجة إلى مقاربة جديدة

إن اقتراح المقاربة الصحيحة لمازق لبنان الحالي أمر معقّد ويتجاوز نطاق المادة الواحدة. ومع ذلك، يمكن ذكر بعض النقاط العامة في هذا الصدد.

يجب على المجتمع الدولي الاستفادة من النفوذ السياسي الذي يتمتع به حالياً في لبنان. في حين أنه من غير المرغوب فيه أن يكون للجهات الأجنبية دور قيادي في تحديد المصير السياسي للبلد بسبب مخاوف تتعلّق بالسيادة، يجب على المجتمع الدولي أن يبذل جهوداً جبّارة لجعل عملية صنع القرار في لبنان تشاركية قدر الإمكان وأن يأخذ في الاعتبار آراء الجماعات السياسية الناشئة فضلاً عن منظمات المجتمع الدولي.

علاوة على ذلك، نظراً إلى أن مشكلة لبنان الجذرية هي مشكلة سياسية، يجب على المجتمع الدولي استخدام نفوذه لإعطاء الأولوية لتنفيذ الإصلاحات التي تساهم في إعادة دمج الناس في الدولة وبعيداً عن المحاصصات الطائفية. فقط من خلال الإصلاحات، مثل استقلال القضاء والتوفير الشامل للخدمات الأساسية، يمكن للبنان التحرك نحو التغيير السياسي المستدام.

أخيراً، يجب أن تقود منظمات المجتمع المدني مساعي جادّة لتوحيد نفسها تحت مظلّة مشتركة من أجل اكتساب ثقل سياسي ومناصرة القضية المشتركة لإصلاح اقتصادي وسياسي واجتماعي في لبنان. التنسيق بين منظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص والجماعات السياسية الناشئة ضروري لخلق أجندة محليّة مشتركة على أساس السياق الوطني وهذا يجب أن يكون مستقلاً عن برامج المانحين. لمرّة واحدة، يجب أن تتخطى هذه الجبهة الموحّدة دور الرقيب إلى دور صانعي القرار الفعليين الذين يمكنهم المساهمة في عملية صناعة السياسة.

* باحث سياسي واقتصادي
- نُشر هذا المقال على موقع blogs.eui.eu في 15 شباط 2021
(ترجمة ضحى ياسين)

مؤشر

أسعار الغذاء تقفز 10.5% في 2020

قفزت أسعار الغذاء في عام 2020 بمعدل وسطي يبلغ 10,5%، بينما شهدت ارتفاعاً في شهر كانون الثاني 2021 بنسبة 4,3% مقارنة مع الشهر نفسه من السنة السابقة. هذه الإحصاءات التي أصدرتها منظمة الأغذية والزراعة (فاو)، تشير إلى أن أسباب الارتفاع تتراوح بين العوامل السوقية والعوامل المناخية، لكنها لا تقدّم توقّعات مستقبلية، بل تكتفي بعرض ما حصل في الفترة الماضية في إطار خمسة مؤشرات فرعية (الحبوب، الزيوت النباتية، اللحوم، الألبان والأجبان، السكر) تظهر نتائجها في مؤشر أسعار الغذاء. تعزو «فاو» سبب ارتفاع أسعار الحبوب إلى طلب صيني ومخاوف من جفاف متوقّع في أميركا الجنوبية، كذلك أدّى انخفاض هطول الأمطار في أندونيسيا وماليزيا إلى انخفاض إنتاج زيوت النخيل، وانعكست الإضرابات في الأرجنتين على إنتاج زيت الصويا، وتأثرت أسعار الألبان والأجبان، بضعف قدرات التصدير النيوزيلندية، فيما انخفضت أسعار اللحوم بسبب تفشّي إنفلونزا الطيور في أوروبا.

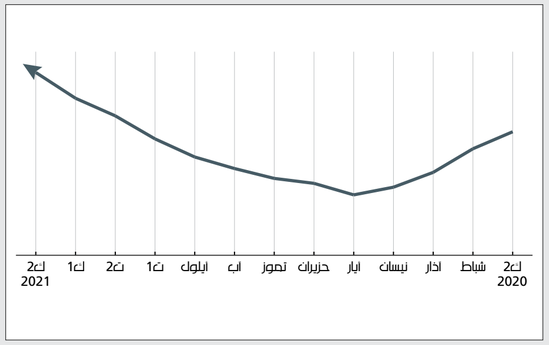

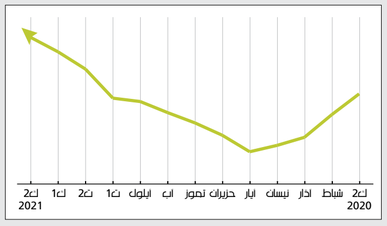

◀ سجّلت أسعار الزيوت النباتية الارتفاع السنوي الأكبر في عام 2020 بين باقي مكونات مؤشر أسعار الغذاء الصادر عن «فاو». السنة الماضية، ارتفعت أسعار الزيوت النباتية بمعدل وسطي يبلغ 27,7%، وفي كانون الثاني 2021 ارتفعت بنسبة 5,8% مقارنة مع كانون الأول الماضي، وهذا الأمر انعكس ارتفاعاً في أسعار زيت النخيل والصويا ودوار الشمس. فقد شهد إنتاج زيت النخيل في إندونيسيا وماليزيا انخفاضاً عما كان متوقّعاً سابقاً بسبب هطول الأمطار الكثيف، بينما ارتفع سعر زيت الصويا بسبب ضعف قدرة التصدير والإضرابات الطويلة في الأرجنتين، أما ارتفاع أسعار زيت دوار الشمس فقد نجم عن انخفاض حادّ في محصول بذور دوار الشمس.

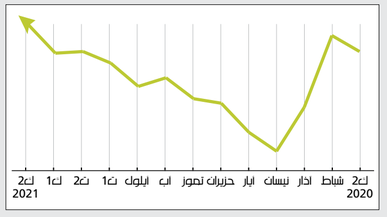

◀ ارتفعت أسعار السكر في 2020 بمعدل وسطي يبلغ 7,6%، وارتفاعاً بنسبة 8,1% في الشهر الأول من 2021 مقارنة مع الشهر الذي سبقه. جاءت هذه الارتفاعات بسبب مخاوف من انخفاض الوفرة العالمية في عامي 2020 و2021، وخصوصاً بعد تدهور حجم المحاصيل في الاتحاد الأوروبي وروسيا وتايلاند، والطقس الجاف في أميركا الجنوبية. كذلك ارتفعت الأسعار أيضاً بسبب الزيادات الأخيرة في أسعار النفط الخام وتعزّز وضع الريال البرازيلي مقابل الدولار، والذي يؤثّر على الشحنات من البرازيل أكبر مصدر للسكر في العالم. بالاضافة إلى استمرار الطلب العالمي القوي على استيراد السكر.

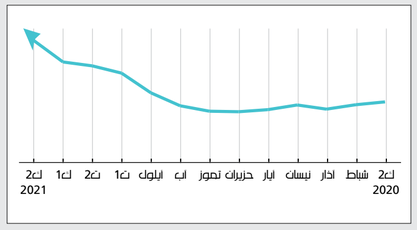

◀ في عام 2020 ارتفعت أسعار الحبوب بمعدّل وسطي يبلغ 23,6%، وواصلت الارتفاع أيضاً في كانون الثاني 2021 بنسبة 7,1% مقارنة مع الشهر الذي سبق. أكبر ارتفاع كان من نصيب أسعار الذرة بسبب الشحّ المتزايد في العرض العالمي. لم تُصِب التقديرات بشأن حجم إنتاج الولايات المتحدة الأميركية من الذرة، فضلاً عن مخاوف بشأن الجفاف المتوقّع في أميركا الجنوبية، وتعليق مؤقت لتسجيل تصدير الذرة في الأرجنتين. كذلك، ارتفعت أسعار القمح متأثرة بتوقعات تشير إلى انخفاض الإنتاج الروسي في آذار المقبل.

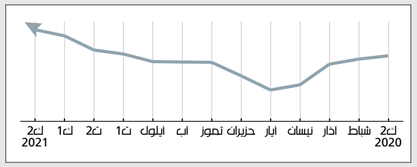

◀ لم تسجّل ارتفاعات كبيرة في أسعار الألبان والأجبان. ففي 2020 بلغ معدل الارتفاع الوسطي 6,9%، بينما في شهر كانون الثاني 2021 ازدادت الأسعار بنسبة 1,6% مقارنة مع كانون الأول الماضي. كان الارتفاع في أسعار الزبدة وحليب البودرة ناتجاً من ارتفاع مشتريات الصين قبل احتفالات رأس السنة، وتزامن ذلك مع انخفاض إمدادات التصدير الموسمية في نيوزيلندا. وارتفع سعر الحليب الخالي من الدسم أيضاً بسبب ارتفاع الطلب على الواردات الفورية، وأنشطة الإنتاج المتأخرة في أوروبا الغربية. في المقابل انخفضت أسعار الأجبان قليلاً بسبب انخفاض المبيعات في أوروبا وتراكم المخزون في أميركا.

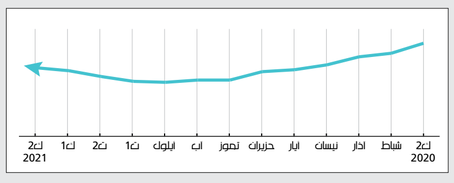

◀ من بين مكوّنات مؤشر أسعار الغذاء، وحدها أسعار اللحوم سجلت تراجعاً في 2020 بمعدل وسطي بلغ 7,3%، إلّا أنها عادت إلى الارتفاع بشكل طفيف في الشهر الأول من السنة الجارية وسجّلت 1% مقارنة مع كانون الأول الماضي. صحيح أن هناك طلباً عالمياً متزايداً على اللحوم، إلا أن تفشّي إنفلونزا الطيور أدى إلى تقييد صادرات الدواجن من العديد من البلدان الأوروبية. أما الارتفاع الطفيف فهو ناجم عن زيادة في أسعار لحوم الأبقار والخنازير بسبب ضعف الإمدادات العالمية، وخصوصاً نقص إمدادات البقر من أستراليا وآسيا.

المصدر: منظمة الاغذية والزراعة

كتاب

يسرد الوزير السابق شربل نحاس فصولاً من قراءة سياسية لعملية التوقف عن الدفع واللجوء إلى صندوق النقد الدولي. مضت نحو سنة على إعلان التوقّف عن الدفع وبدء التفاوض مع الصندوق، من دون أن يتقدّم لبنان نحو أيّ مسار. فلا المفاوضات مع الصندوق استمرّت ولا بنية العمل السياسي تعدّلت. لذا يشكّل هذا الفصل في الكتاب فرصة ملائمة من أجل إعادة طرح الأسئلة الأساسية: هل اللجوء إلى صندوق النقد الدولي الذي كان خياراً أساسيًا منذ سنة، هو مجرّد خيار آخر اليوم، أم أنه خيار قسري؟ هل قوى السلطة قادرة على إدارة توزيع الخسائر؟ هل هناكَ رغبة في إعادة هيكلة الاقتصاد أو ما يسمى «النموذج الاقتصادي» سواء مع صندوق النقد أو من دونه؟

شربل نحاس في «اقتصاد ودولة للبنان»

مع صندوق النقد أو من دونه؟

في 9 آذار كان لبنان يواجه، كما يحصل عدّة مرات في السنة، استحقاق تسديد أصل إصدار من إصدارات اليوروبوند بقيمة 1,2 مليار دولار. كان مصرف لبنان قد هيّأ مع المصارف اللبنانية وكبار حملة السندات الأجانب، لعملية مقايضة (سواب) ترمي إلى تأجيل سداد مبلغ الأصل لسنة، مقابل تسديد فوريّ جزئيّ.

قامت حركة واسعة في الرأي العام، رابطة بين مسألتَي الودائع واليوروبوند، ومدّعية أن تسديد اليوروبوند، إن تمّ، سيكون على حساب المودعين. الحجّة مستغربة لأن المصارف، إن كانت ترغب أصلاً بتسليم بعض العملات الأجنبية للمودعين، سوف تكون أكثر قدرة على القيام بذلك إذا سدّد لها مصرف لبنان، على حساب الخزينة، مبلغاً منها (من العملات الأجنبية). أتى الضغط لعدم السداد من حلقات من الاقتصاديين والعاملين في المؤسّسات المالية الذين بدأوا يطرحون، في الوقت نفسه، الذهاب لطلب برنامج من صندوق النقد الدولي. غالبية هؤلاء مقرّبون من الأوساط المالية الدولية. بعد بضعة أيام من التردّد العصبي، وبينما كانت المضاربات على السندات تنشط بقوة، أعلنت الحكومة التوقّف عن السداد في 7 آذار.

كانت النقاشات قد بدأت داخل الحلقة الحكومية قبل ذلك. من غرائب الأمور أن الاستشاري القانوني كليري – غوتليب استُدعي لمساعدة الحكومة في مفاوضاتها مع حملة السندات، لا سيما الأجانب منهم (مثل صندوقَي الاستثمار أشمور – وفيديليتي وغيرهما) وأمام محاكمة نيويورك التي يُحتمل أن تحجز أو أقلّه أن تجمّد موجودات لبنان في الخارج (ودائع المصارف ولا سيما مصرف لبنان لدى المصارف العالمية، وبالأخص الذهب)، وقد حصل استدعاؤه قبل ذكر التوقف عن السداد. أما وقد أُعلن التوقف عن السداد، وأصبحت الحاجة إليه متحققة، راح دوره يتلاشى لصالح دور الاستشاري المالي «لازار». لماذا؟ بماذا يشي ذلك؟ تكراراً هل هناك أحد يمسك بالمقود؟

سرعان ما ظهرت على الساحة الدعوة إلى برنامج مع صندوق النقد الدولي. الإعلان الأبرز أتى على لسان أمين عام حزب الله، حسن نصر الله، الذي نقض في 13 آذار كل مواقف حزبه السابقة تجاه اللجوء إلى صندوق النقد الدولي: «وعن الاستعانة بصندوق النقد الدولي»، قال إن «موقفنا واضح وبعيد عن أي التباس، وهو أننا لا نمانع لجوء الحكومة إلى استشارة أي جهة أو أن تقدّم أي مؤسّسة مساعدة ضمن ضوابط»، نافياً أن يكون حزب الله يرفض مساعدة خارجية للبنان. لكنه أكد أنه «إذا كانت مسألة قرض ولكن ضمن شروط لبنانية فلا مانع لدينا، ولكن إذا كان قرضاً مقابل توطين الفلسطينيين مثلاً فمن يقبل به؟»... لكنه رفض بشكل قاطع «أيّ شرط لفرض رفع ضريبة القيمة المضافة إلى 15% مقابل الحصول على قرض من صندوق النقد الدولي».

أُعطيت الإشارة. طوال شهر ونصف انكبّت الحكومة ولجنتها الاقتصادية والاستشاري «لازار» على إنتاج «البرنامج»، وصولاً إلى تقديم الحكومة الطلب الرسمي لبرنامج من صندوق النقد الدولي في الأول من أيار. كيف حصل هذا الانزلاق الغريب من تأليف حكومة دياب وإقرار بيانها، إلى إعلان التوقّف عن الدفع وصولاً إلى طلب مساعدة صندوق النقد؟ من الواضح أنه لم تكن هناك خطّة مرسومة، أقلّه محلياً.

لا بدّ من التوقّف عند بعض التقاطعات الزمنية. يوماً واحداً قبل الضوء الأخضر من حزب الله، أعلن حاكم المصرف المركزي الإيراني، عبد الناصر همّتي، أن بلاده طلبت 5 مليارات دولار من صندوق النقد الدولي. في 9 نيسان، عُيّن رئيس جهاز المخابرات الوطني العراقي مصطفى الكاظمي الذي يُعتبر شخصية مقبولة من الأميركيين، لتأليف الحكومة، بينما كانت إيران والأحزاب المقرّبة منها، في العراق وفي لبنان، تدعو قبل بضعة أسابيع، إلى طرد الأميركيين من المنطقة إثر اغتيالهم اللواء قاسم سليماني. في 27 نيسان، استثنت الولايات المتحدة، العراق، لشهر واحد فقط، من العقوبات التي تفرضها على إيران، فسمحت بدخول بعض العملات الصعبة إليها بالقطارة. الأوضاع الاقتصادية في سوريا كارثية والتوتّر الداخلي يشتدّ فيها، في ظل تباينات يصعب إخفاؤها بين الروس والإيرانيين. الضغوط الأميركية على السعودية تتصاعد...

من المبرّر اعتبار الانزلاق الذي حصل في لبنان جزءاً من عملية واسعة يقودها الأميركيون، لدفع الإيرانيين إلى التفاوض تحت الضغط قبل حلول موعد الانتخابات الرئاسية الأميركية في تشرين الأول المقبل. الفرنسيون والروس يتموضعون على هذا الأساس. من المبرر اعتبار التوقف عن الدفع، من دون أي فكرة لدى من أعلنه عما يترتب عليه، وحتى من دون معرفة الوضعية المالية للدولة وحالة سيولتها، محطة لإطلاق تفاوض سياسي، على الصعيد الإقليمي، خلف ستار حكومة واجهة، وتحت ضغط حاجات للتمويل حادّة ومسيّرة.

ترافق إعلان برنامج الحكومة مع جهود مكثّفة لتقديم صورة إجماع وطني حوله في مقابل صندوق النقد.

وربط المسؤولون الأميركيون فوراً بين المفاوضات مع صندوق النقد الدولي ودور حزب الله، مركّزين على معابر التهريب بين لبنان وسوريا التي قالوا إنه يستخدمها لتمرير الأسلحة وإنها ترتّب جزءاً كبيراً من عجز المالية العامة. جاء رد حسن نصر الله في 4 أيار. بعد الإشادة بجهود الحكومة،

> أما الانتهازية فتتغذى من القلق وتولده، وهي محكومة بقصر النظر وقصر الذاكرة. هذا هو بالتحديد ما ذهب البعض، عن سذاجة، لتسميته صموداً صمود حيال استمرار الحرب، وصمود حيال تراكم الدين. هل يحتفلون في يوم آت بالصمود حيال تصفية المجتمع؟

أضاف أن «الخطة أو قرار مجلس الوزراء لم يعطِ أحد تفويضاً لأيّ أحد أن اذهب واتّفق أنت وصندوق النقد الدولي والذي تتفق عليه البلد كله سيمشي».

أولئك أنفسهم الذين أصرّوا على أن يروا في انفجار الغضب الشعبي في تشرين الأول 2019 نتيجة لمؤامرة دولية، انتهوا، بأفعالهم، بجعل تلك المؤامرة المتوهّمة واقعاً.

مرّة إضافية، يجد لبنان نفسه على طاولة مفاوضات دولية، ليس كشريك في المفاوضات، بل كأحد مواضيعها، غير الأساسية حتى. عاد يُحيي قرنين من تاريخ حزين (1825 والحملة المصرية التي آلت إلى تسوية بريطانية – فرنسية، 1841 وتقسيم جبل لبنان إلى قائمقاميتين تحت الإشراف نفسه، 1861 والبروتوكول الذي أنشأ متصرفية جبل لبنان تحت رعاية الدول السبع الكبرى، مفصل 1920 واتفاقيات سايكس – بيكو ثم معاهدتا سان ريمو ولوزان ووعد بالفور وإنشاء الدولة اللبنانية، 1943 والاستقلال إنما برعاية الجنرال سبيرز، 1958 وتلاقي الولايات المتحدة وجمال عبد الناصر ووصول فؤاد شهاب إلى الرئاسة، 1989 واتفاقية الطائف، ثم 2008 واتفاقية الدوحة، وكلاهما برعاية أميركية). كما في كلّ مرة، يتموضع زعماء الطوائف بحسب هذه التفاوضات، استباقاً لبعض النتائج المرجوّة منها للذين يعتقدون أنهم ممثّلون فيها من خلال هذا «الراعي» أو ذاك (مع خيبات أمل عديدة في النهاية)، أو انتهازاً للذين يراهنون على أكثر من طرف، وهم الأقل سذاجة. إنما يجمعهم كلهم قلق شديد من انتظار النتائج النهائية، ومتى ظهرت يسارعون جميعاً، ما عدا قلة يزاحون لتطبيقها.

يصرّ الطرف الأقوى في هذه اللحظة، حزب الله وهو الأكثر تعرّضاً محلياً وإقليمياً، على إعطاء المفاوضات التي تنطلق حظوظها. لكنه يتخوّف من أن يُعزل، فيعزّز وفاءه لراعيه الإقليمي، ويتمسّك بحليفيه، حركة أمل (كي لا تتفسخ الطائفة)، والتيار العوني (كي لا يُعزل في الطائفة). لكنه بذلك، يمدّ هذين الحليفين بقوّة كبيرة من دون أن يطمئن لطموحاتهما ولمناوراتهما ولخلافاتهما التي تتعاظم بحكم هذه القوة التي لهما مصلحة في استعارتها. الزعماء من الحجم الوسط، جنبلاط وجعجع، محكومان بالخوف والإرباك، لذا لا يقطعون شعرة معاوية لا مع حزب الله ولا مع الفريق الموالي للأميركيين. أما الأضعف، الحريري، فهو يسعى للبقاء ضمن نادي الزعماء رغم إفلاسه المالي والسياسي، وحجّته مصلحة اللاعبين الآخرين، المحليين والإقليميين، الواقعية أو المفترضة، في استيفاء زعامته خوفاً من نتائج غير متوقعة ومقلقة قد يولدها أفوله على «ساحته» الطائفية.

هل يصحّ استنتاج أن لا شيء يتغير في هذا البلد؟ لا أبداً. خلال القرنين الأخيرين، شهد المجتمع تحوّلات جذرية تندرج ضمن سياقين. سياق الخسائر: سلسلة طويلة من الحروب الأهلية/ تراجع حادّ في موقع ما بات اليوم لبنان ضمن فضاء الإقليم، تبديد هائل للموارد الإنسانية والمادية. وسياق المكاسب: انتشار التعليم بين الذكور والإناث معاً، إنجاز الانتقال الديمغرافي والهجرة من الريف، والانخراط في الحياة المدينية، وتكثيف العلاقات الاقتصادية والمجتمعية ضمن رقعة البلد الذي لم يعُد وجوده موضوع سجال، ونسج شبكة علاقات عبر العالم في المجالات كافة، وتكوين طاقات مهنيّة وثقافية وافرة، وإن بقيت فرديّة ومبعثرة وفي جزء كبير منها مستلبة ومصدرة.

سياق الخسائر توافق مع مأسسة تدريجية للطوائف. من بشير الشهابي الذي راهن على تقلّبات المنطقة إنما بتوظيف قدرات داخلية أراد إظهارها ببناء قصره ومن دون إعلان التزام بطائفة، إلى عاميات الفلاحين وتحالف الأعيان مقابل العوام في نزاعات القرن التاسع عشر التي شهدت أول الاصطفافات الطائفية، إلى المواجهات السياسية في القرن العشرين، بين الكتلوية والدستورية، ثم بين النهج والحلف، التي لم تتموضع الطوائف كتلاً متراصة على جانب أو آخر من جانبيها، إلى أيامنا حيث الطوائف – الأحزاب تدّعي أنها مكوّنات بذاتها، نشهد سياقاً انحدارياً مخيفاً في القدرات وتصلّباً شديداً في البنى الطائفية، لم يُستكمل إلّا خلال الحرب الأهلية واستديم حتى اليوم.

كانت الطوائف مرتبة من مراتب التقسيم المجتمعي أسوة بالعائلات والأنساب والمناطق، لكن الطوائف باتت اليوم شيئاً آخر تماماً. نشأت ولو تحت المسمّى ذاته، وتمأسست وتجذّرت ككيانات سياسية وسلوكية لأنها لبّت حاجة وظيفية نشأت في الحرب، فكانت أدوات أبدعت في المزج بين مقولتي التسليم بالقدر والانتهازية. فالتسليم هو بقدر ليس في الواقع سوى صنيعة الكيانات الطائفية ونتيجة عجزها الذاتي، فتضطر، تعويضاً عن عجزها الذاتي، إلى تأييد الهويات والذوات الجماعية. أما الانتهازية فتتغذى من القلق وتولده، وهي محكومة بقصر النظر وقصر الذاكرة. هذا هو بالتحديد ما ذهب البعض، عن سذاجة، لتسميته صموداً صمود حيال استمرار الحرب، وصمود حيال تراكم الدين. هل يحتفلون في يوم آت بالصمود حيال تصفية المجتمع؟

تدور المواجهة الحالية حول أيٍّ من هذين السياقين، وكلاهما واقعي، تكون له الغلبة. هو تحدّ سياسي، لأن النظام السياسي القائم ليس سوى وليد سياق المآسي والعجز الذاتي، سياق التسليم بالقدر والانتهازية ونهجيهما. بينما يقوم النظام الذي تهدف هذه الوثيقة (اقتصاد ودولة للبنان) إلى تعزيز شروط إرسائه في ظلّ الشعور العارم بالغضب ومع حفظ ذاكرة الخسائر والمآسي على تأطير المكاسب والطاقات في مشروع سياسي يغلّب حجة القوة على حجّة الضعف.